الجمهـــورية الجـــزائرية الديـــمقراطية الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التـعليـم العـالـــــي
و البـحث العـلمـي
جامعـــة البويـــرة
العقيد أكلي محند اولحاج
البويـــرة

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Université de Bouira
Colonel Akli Mohend Oulhadj
Bouira

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
التخصص: نقود مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان

دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة البويرة

من إعداد الطلبة:

- **رحيم شريفة**
- **سلامي فتيحة**
- **لابو الويزة**

تحت إشراف الأستاذ:
أوكيل حميدة

السنة الجامعية 2012/2011

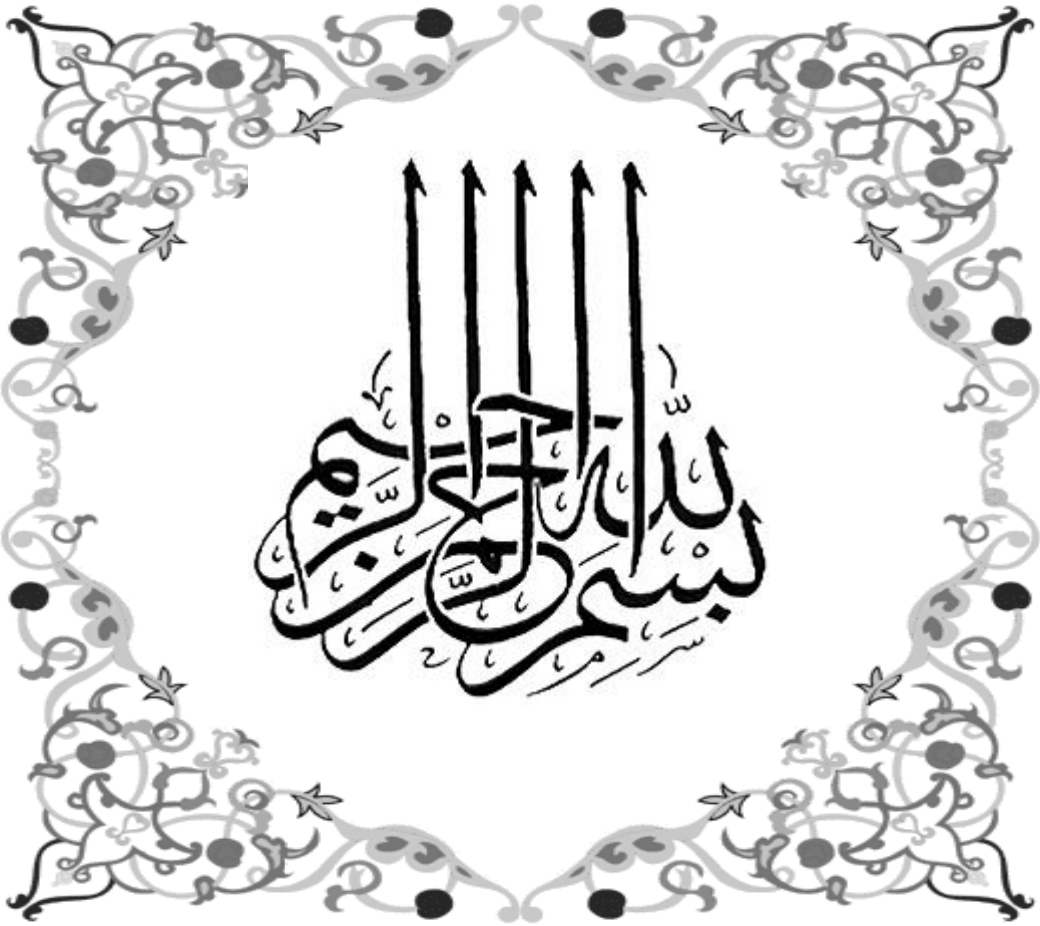
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

فـــي بادئ الأمـــر:

نحمد الله تعالى على حفظه لنا ورعايته وما وهبـــنا من علم

به نستعين وبه نسير وبه وصلنا لإعداد هذه المذكرة

لـــه الشكـــر ولـــه الحمـــد

كما نتقدم بتشكراتنا إلى كل من ساهم في إعطائنا

وار ساخنا وإرشادنا بالمعلومات المتوفرة لديهـــم :

الأستاذة المشرفة: أوكيل حميدة

إلى كل موظفي مكتبة العلوم الاقتصادية و بالخصوص ربيع فرحات

وإلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية الذين سهروا على نجاحنـــا

وإلى كل من قدم لنا يد العون سواء من بعيد أو من قريب

كما نشكر جزيل الشكر من تحملنا و زودنا بالمعلومات:

السيد : عبد لي فيصل و كل العاملين معه.

اهداء

وبسم الله الذي نستعين به ونستغفره
من سيئات أعمالنا وشرور أنفسنا
أقدم ثمرات دربي وعملي
إلى من أكرمها الله وجعل الجنة تحت أقدامها إلى من غمرتني بفضلها وعطفها ولم تبخل علي بحنانها أمي الحبيبة"مليكة"رحمها الله وجعل الجنة مثواها إن شاء الله
إلى صاحب القلب الكبير و الوجه النظير إلى تاج الزمان وصدر الحنان أبي الحبيب"علي"
إلى دفئ البيت و سعادته إخوتي و أخواتي: محمد،عيسى،وزنة،نوارة، نصيرة وزجها حسين، نسيمه و زوجها رابح وابنتهما الكتكوتة"ملك"
إلى أمي التي لم تلدني و أرضعتني لبن الحنان جدتي"ذهبية"أطال الله عمرها
إلى رفيقة دربي و حبيبة قلبي"مريم"
إلى أغلى الناس على قلبي"سعيد"
إلى من قاسمتهن هذا العمل"فتيحة"و"الويزة"
و إلى كل من تربطني بهم صلة القرابة من قريب أو بعيد

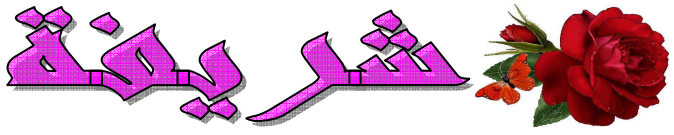

إهـــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال الله في حقهما " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما.

أعزّ ما لدي في هذه الدنيا: أمي التي تعجز الكلمات عن الوفاء بدينها حفظها الله.

إلى أبي حفظه الله تعالى والذي أقف عاجزة عن ردّ جميله والذي علّمني الصبر والتواضع و إلى أخي وأخواتي ، و كل عائلة.

وإلى كل أصدقائي في الجامعة .

كما نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف المحترم أوكيل حميدة الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة ،

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

فـــتـــيـــحـــــة

إهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أغلى و أعز الناس إلى قلبي، إلى روح أمي رحمها الله تعالى وأسكنها فسيح جنانه

إلى الذي تكبد الشدائد و كان عرق جبينه و منير دربي ... إلى من اشترى لي أول قلم ودفعني بكل ثقة على خوض الصعاب...

أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى صاحبنا القلب الطيب، إلى اللتان ساعدتاني بالفعل و الكلمة الطيبة. إلى عمتي وجدتي حفظهما الله لي و أدامهما.

إلى سندي و قوتي، إلى ملاذي بعد الله، إلى من حبها يجري في عروقي و يبهج بذكراها فؤادي، و من تشاركني أجمل اللحظات...

إلى أختي العزيزة ليديا.

إلى جميع أهلي و أقاربي، أخص بالذكر: أمال، سميحة، أولاد عمتي جميعاً أطال الله في عمرهم.

إلى جميع خالاتي و أخوالي و جدي و جدتي و اخص بالذكر خالي اعومرو.

إلى رفقاء الدرب و الذين كانوا و مازالوا بمثابة إخوة لي، و تقاسمنا تفاصيل الحياة بما فيها من حلو و مر، زملائي و أصدقائي : هناء، سامية، فطيمة، شريفة، جوهر، فتيحة.

إلى كل من حفظهم قلبي و لم ينطق بهم لساني.

و إلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

لويــزة

الفـــهـــــرس

قائمة الأشكال والجداول

مقدمة ..... **أ-ب-ج**

الفصل الأول : التنمية الاقتصادية و المحلية

مقدمة الفصل **02**

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية 03

المطلب الأول : النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية 03

المطلب الثاني : متطلبات و مؤشرات و أهداف التنمية الاقتصادية 05

المطلب الثالث : عناصر و أبعاد و مستلزمات التنمية الاقتصادية 09

المطلب الرابع : نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية 15

المبحث الثاني : التنمية المحلية 27

المطلب الأول : الإطار ألمفهمي للتنمية 27

المطلب الثاني : مشروعات التنمية المحلية و الأطراف الفاعلة فيها 30

المطلب الثالث : مقومات التنمية المحلية 36

المبحث الثالث : نفقات و إيرادات الجماعات المحلية 44

المطلب الأول : نفقات الجماعات المحلية 44

المطلب الثاني : إيرادات الجماعات المحلية 45

خلاصة الفصل **50**

الفصل الثاني : السياسة المالية و أدواتها

مقدمة الفصل **52**

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية 53

المطلب الأول : تعريف السياسة المالية و تطورها 53

المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية 55

المطلب الثالث : آلية عمل السياسة المالية 56

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية 67

المطلب الأول : الإيرادات العامة 67

المطلب الثاني : النفقات العامة 74

المطلب الثالث : الموازنة العامة 87

خلاصة الفصل..... 95

الفصل الثالث : دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية

مقدمة الفصل..... 97

المبحث الأول : دور الموارد في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية..... 98

المطلب الأول : دور الموارد المالية من ناحية الصحة و التعليم..... 98

المطلب الثاني : دور الموارد المالية من ناحية الرياضة و الثقافة..... 99

المبحث الثاني : دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية 100

المطلب الأول : دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية 100

المطلب الثاني : دور الإيرادات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية 105

خلاصة الفصل..... 109

خاتمة 111

قائمة المراجع.....114

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلي في مجموعة من الدول وفقا لمؤشرات التنمية في العالم عام 2000	**10**

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	علاج الفجوة الانكماشية بادوات السياسة المالية	**58**
02	علاج الفجوة التضخمية	**59**
03	اثار السياسة الانفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي	**62**

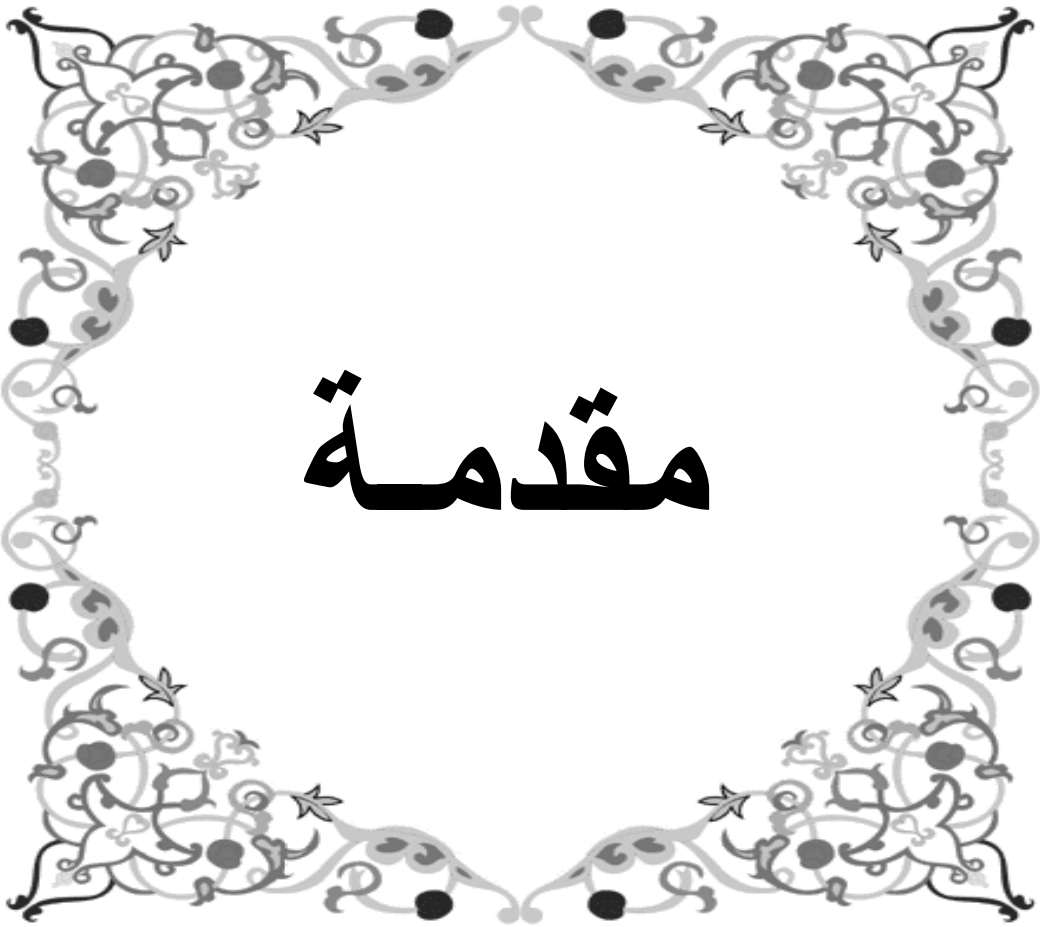

مقدمـة

مقـــــــدمـــــــــة:

إن السياسة الإقتصادية تشمل مجموعة من السياسات، من بينها السياسة المالية التي تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى و ذلك لإمكانيتها تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إلى تحقيقها الإقتصاد الوطني و ذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية بصفة عامة و تحقيق التنمية المحلية بصفة خاصة لما لها من آثار على المتغيرات الكلية.

إن التنمية الإقتصادية كانت و لازالت تشغل اهتمامات الدول المتقدمة و خاصة النامية باعتبارها من أكثر الدول التي تعاني من عجز في مختلف مجالاتها، من هذا المنطلق أصبحت التنمية قضيتها الأولى، و باعتبار الجزائر احد هذه الدول و على هذا الاساس وجهت مواردها المتاحة لتحقيق ذلك الهدف، حيث حاولت حل مشكلة التنمية و ذلك بتبنيها النموذج الإشتراكـــــي أولاً ثم النموذج الرأسمالي ثانياً، إذ يقوم هذا الأخير إلى ايجاد طبقة يعود إليها معظم الفائض و تتولى قيادة عملية التنمية، في حين تتحمل الطبقة العامـــــلة جل التضحيات التي تتمثل في تفضيل فئة على حساب فئة اخرى بينما النموذج الإشتراكـــــي يلغي حرية الفرد في الإختيار و يوجه الإنتاج طبقاً لقرارات بيروقراطية، فأخفق هذا النموذج في تحقيق التنمية المحلية.

و لما كانت عملية التنمية عملية واعية و تزداد أهمية هذا الوعي بالنسبة للمجتمعات النامية التي تعاني من التخلف و التبعية، فإنه لابد من أن يكون الإختيار الوحيد هو التمسك بالمنهجية العلمية من قبل صانعي السياسات الإقتصادية الكلية.

لاشك أن دعم دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية أمر يتطلب التعرف على السياسة المالية و على أدواتها بصفة خاصة التي تعمل على زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي و ما يتطلبه من زيادة مستويات الإستثمار و التوظيف.

و للإلمام بمختلف جوانب الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ما مدى مساهمة الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية؟

و على اثر هذا التساؤل يمكن وضع جملة من التساؤلات:

-ماذا نعني بالتنمية المحلية؟

-فيما تتمثل الموارد المالية؟

-ما علاقة الموارد المالية بالتنمية المحلية؟

-فيما تتمثل أدوات و دور السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الإقصادي؟
- فيما تتمثل أدوات و دور السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التنمية المحلية بالبويرة؟

فرضيات الدراسة:

-التنمية المحلية هي عملية تنويع و إغناء الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية على مجال ترابي معين من خلال تعبئة و تنسيق مواردها و طاقاتها.
-تعتبر الإيرادات أهم الموارد.
-للموارد المالية دور فعال في تحقيق التنمية المحلية و ذلك لما تحققه من استقرار في الإقتصاد الوطني.
-تتجلى فعالية الموارد المالية للتنمية المحلية في تأثيرها على المتغيرات الكلية.

أسباب اختيار الموضوع:

-أهمية الموضوع كونه المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية.
-معرفة مدى كفاءة السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي.

أهـــــــــداف البـــــــــحث

إن الهدف الأساسي من هذا البحث هو التعريف بالسياسة المالية و ذلك من خلال التعريف بمواردها و مدى مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية المحلية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة إلى تحليل إمكانية و دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية التي كانت و لازالت عائقاً على البلاد بصفة عامة و المواطن بصفة خاصة.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع عدة صعوبات خصوصاً فيما يتعلق بالفصل الثالث، حيث واجهتنا صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بولاية البويرة، و ذلك راجع لسرية تلك المعلومات، و إن تحصلنا على القليل منها، فهي تعتبر غير كافية لإتمام الدراسة على أكمل وجه.

المنهج:

اعتمدنا في مذكرتنا هذه على المنهج الوصفي و التحليلي، حيث استعملنا المنهج الوصفي من خلال سرد وقائع السياسة المالية و أدواتها و تطورها.

أما المنهج التحليلي فقد استعملناه عند شرح البيانات المتحصل عليها و المتعلقة بموضوع المذكرة.

و قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول:

تناولنا في الفصل الأول التنمية الإقتصادية المحلية الذي يتضمن ثلاثة مباحث.

في الفصل الثاني السياسة المالية و أدواتها الذي يتضمن مبحثين.

و في الفصل الثالث: دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية و الذي يتضمن بدوره على مبحثين.

لنختم المذكرة بخاتمة تنطوي على مجموعة من النتائج و التوصيات المتعلقة بالبحث، ثم آفاق البحث كسؤال جوهري يكون منطلقاً لمذكرة لاحقة.

الفصل الأول:
التنمية الاقتصادية والمحلية

مقدمة الفصل:

أصبح مفهوم التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة من أكثر المفاهيم الاقتصادية انتشارا في الوقت الحالي،تعتبر هذه التنمية عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني،والذي ينتج عنه ارتفاع في الدخل الفردي،مصحوب بانخفاض في مستوى الفقر وعدم المساواة حيث تعاني الدول المتخلفة من مشاكل عديدة حالت دون إلحاقها بركب الدول المتقدمة و التي يجب عليها استخدام مختلف الأساليب والوسائل التي بواسطتها يمكن لها الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، لذا لجأت إلى التنمية الاقتصادية التي تعتبر من أهم اهتمامات المفكرين الاقتصاديين و رجال البحث العلمي و تزايد الاهتمام أكثر بالتنمية المحلية فبتحقيق التنمية المحلية تتحقق التنمية الاقتصادية

ونظرا لكل هذا فقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى التنمية الاقتصادية بصفة خاصة ولذلك قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

نتناول في المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: التنمية المحلية.

المبحث الثالث: إيرادات و نفقات الجماعات المحلية

المبحث الأول:ماهية التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية دلك التطور ألبنياني للمجتمع بإبعاده الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع إفراد المجتمع

المطلب الأول:النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

أولا :النمو الاقتصادي.

المقصود بالنمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل القومي أو نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة ما و يعد نمو إجمالي الناتج المحلي أمرا أساسيا لتحسين مستوى المعيشة، الذي يتم قياسه بواسطة إجمالي الناتج المحلي للفرد.بالإضافة إلى ذلك ،يعد النمو الاقتصادي دليلا عاما على نجاح النشاط الاقتصادي لأية دولة .[1]كما يعني مفهوم النمو الاقتصادي، زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة، بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وعكسية الركود والكساد.[2]

ثانيا:التنمية الاقتصادية.

مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا من مفهوم النمو الاقتصادي،فمفهوم التنمية الاقتصادية لا يقصد به فقط مجرد زيادة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع،بل يتضمن إلى جانب ذالك حدوث تغير جذري في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع،أي حدوث تغير في الأهمية النسبية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي،وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة،وحدوث تغير في أنواع السلع المنتجة،وحدوث تغير في هيكل الصادرات وفي هيكل العمالة،وتغير الهيكل الاجتماعي والثقافي في الأفراد،وتغير السلوك الاقتصادي للمؤسسات المالية و الإنتاجية في المجتمع .وبالتالي فان

[1] أوجيست سوانينبيرج ، الاقتصاد الكلي ، دار فاروق للاستثمارات الثقافية ، 2008 ،ص 84.

[2] نزار سعد الدين العيسى ، القتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، الحامد ، عمان ، 2006، ص 313.

مفهوم التنمية ينصرف إلى الكيف التي يتم من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في الناتج القــومي في المجمع وفي متوسط نصيب الفرد من هذ ا الناتج خلال فترة معينة من الزمن.[1]

ثالثا:الفرق بين النمو والتنمية.

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا اختلاف في كل من النمو و التنمية الاقتصادية و هذه أهم العناصر التي تبين الاختلاف فيما بينهما:

1-من حيث طبيعة التغير:

- فالنمو الاقتصادي لايهتم بهيكل توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع ولا يركز على نوعية التغير في الإنتاج ،ولذا فالنمو الاقتصادي يركز على التغير وليس على نوعية التغير.
- أما التنمية الاقتصادية :فتشير إلى التغير الهيكلي المصحوب بزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مع مرور الزمن و من ثم فالتنمية الاقتصادية تتضمن حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي مصحوب بتحسن نمط توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة.

2- من حيث ديناميكية التغير:

- يحدث النمو الاقتصادي بصور تلقائية دون التدخل من قبل الدولة ولذا فإنه يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية .
- أما التنمية الاقتصادية فإنها تحدث بفعل تدخل الدولة بمعنى إنها عملية مخططة من الدولة من اجل إحداث التغيرات الجذرية المطلوبة في هيكل النشاط الاقتصادي وفي هيكل توزيع الدخل.

-التنمية الاقتصادية تهدف إلى التخلص من مظاهر التخلف ونقل الدول النامية من مرحلة التخلف إلى مرحلة الانطلاق.[2]

3-التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي

[1] اسماعيل احمد الشناوي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص ص 311 ، 312.

[2] نفس المرجع ، ص ص 312،313 .

4-إن النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة في داخل المجتمع.[1]

المطلب الثاني:متطلبات ومؤشرات وأهداف التنمية الاقتصادية.

أولا:متطلبات التنمية الاقتصادية .

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من ابرزها:

1- **تجميع رأس المال:**يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية ،وهذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الادخار الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لإغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك وكذلك وجود قدر ممكن من الادخارات النقدية اللازمة لتميل هذه الاستثمارات ،ذلك أن عملية توفر الموارد المالية ووجود ادخارات ،وتوفر أجهزة و مؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي حتى إذا توفر عرض نقد تام المرونة لإقامة الاستثمارات نما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالموارد الخام،والقدرات البشرية،والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات،وفي حالة عدم توفر ذلك فان التوسع النقدي سيكون قد خلق حالة التضخم بدلا من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد إذ أن من المهم أن تقاس وتعبر عن الموارد التي ينبغي استخدامها في إطار برامج التنمية.

2- **الموارد الطبيعية:**اختلف الاقتصاديين حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بان الموارد الطبيعية تلعب دورا حاسما و أساسيا في عملية التنمية.

ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة من انجلترا، فرنسا،ألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتسيره،ويدللون على ذلك أن هناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية.

وعلى كل حال يمكن القول بان الموارد الطبيعية مهمة للتنمية وخصوصا في المرحلة الأولية للتنمية إذا تم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا و ملا مساعدا على النمو والتطور ،إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيدا علا التنمية ،والمثال الواضح في هدا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا و كذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية.

[1] ايمان ناصف عطية ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ، 2006 ، ص 366.

3- **الموارد البشرية:**أن ما يعيشه الإنسان من أعراف وتقاليد وقيم وأفكار ومؤسسات وأنظمة وعلاقات اجتماعية ،كل ذلك إنما يمارس أثاره الجذرية والتكوينية على تفكيره ووجدانه وسلوكه وشتى جهوده وحيث أن المشروعات الإنمائية ،إنتاجية كانت أو خدماتية هي في النهايةجهد إنساني فان معنى ذلك كله انه يتصدر قيام تنمية حقيقية الإنسان ،وما في يديه من أموال وفي يديه من أموال وفي هذا المعنى يقول كنيت بالدونع:"أن العلاقات الصناعية تفترض محيط ناعما الاحترام المتبادل والثقة والاتصال السهل وان السوق لا يمكن أن توجد دون هذه الروابط الاجتماعية والنفسية التي تربطنا.

4-**التكنولوجيا:** تعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الهادف لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك من اجل التوصل إلى أساليب جديدة التي تعتبر أكثر جدوى و إفادة للمجتمع.

✓ **وتتمثل أهمية التكنولوجيا في:**

1- زيادة قدر الموارد الطبيعية المتاحة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة أو من خلال ابتكار وسائل أكثر فاعلية وقدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية.

2- إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية مما تؤدي إلى زيادة القيمة الاقتصادية لهذه الموارد وزيادة مقدار الانتفاع الاقتصادي منها.

3- اكتشاف طرق إنتاجية جديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين النوعية وما إلى ذلك.

رغم أهمية التكنولوجيا في إطار عملية التنمية إلا انه هناك تفاوتا كبيرا في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول بحيث تنفرد الدول المتقدمة على معظم ميادين هذا التطور ومعطياته،وكنتيجة لذلك أصبحت الدول المتقدمة هي المصدرة أساسا للتكنولوجيا في حين يقتصر دور الدول المتخلفة على تلقي ما تقدمه لها هذه الدول من تكنولوجيا بدون أن تحدث أي تغيير أوتطوير فيها مما أدى إلى أن تمثل التكنولوجيا أداة الشعبية الرئيسية في الوقت الحاضر.[1]

[1] حنيشي بركاهم ، اثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، نقود مالية وبنوك ، المركز الجامعي بالبويرة ، 2010-2011، ص ص 8،9.

ثانيا: مؤشراتها

إن معرفة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان المتخلفة والمتقدمة يساعدنا على استشراف معالم الطريق غالى مؤشرات التنمية و تتمثل فيما يلي:[1]

1- **العوامل الاقتصادية:**من السمات الاقتصادية التي تشير إلى مفهوم التنمية وتعبر عن مؤشراتها نذكر:

أ-المعدل السنوي لنمو السكان:يمثل عدد السكان الموجودين فقط في منطقة معينة و في وقت معين وللثقافة دور في ارتفاعه وانخفاضه.

ب-دليل التنمية البشرية:هو دليل مركب يقيس متوسط الانجاز من حيث الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية طول العمر و المعرفة و المستوى المعيشي.

ج-نصيب الفرد من الناتج المحلي: يعتبر أحد الأدلة الثلاثة التي يبنى عليها دليل التنمية البشرية ، فهو حصيلة قسمة مجموع الدخل القومي لبلد ما على عدد سكانه وهو رغم أهميته الا أنه غير صادق في الحكم بتخلف البلد أو تقدمه خاصة في ظل بلدان تنعم فئة قليلة من سكانها بخيراتها.

د- العاطلون عن العمل ومعدل البطالة :هم الأشخاص الذين لا يعملون والمتاحين حاليا للعمل والذين يلتمسون العمل أو الذين إتخذوا خطوات محددة للحصول على عماله بأجر ،أولكي يزاولو عمالة ذاتية.

ه-العمالة حسب النشاط الاقتصادي(القوى العاملة ونسبتها في الزراعة والصناعة والخدمات):هي جميع العاملين بأجر أو يعملون لحسابهم الخاص في القطاعات الثلاث (الزراعة،الصناعة و الخدمات) تقاس البلدان بالتقدم و التخلف نسبة العاملين في قطاع الخدمات ، تشير الزراعة إلى فلاحة الأرض والصيد وصيد الأسماك ، نعني بالصناعة البعدين و العمل في المحاجر و الصناعة التحويلية و البناء و المرافق العامة ، أما الخدمات فتشغل التجارة والمطاعم والفنادق و النقل والإتصالات والخدمات العقارية والإجتماعية.

و- الواردات من السلع والخدمات :وهي تعبر عن قيمة السلع والخدمات الوقية المشتراة من العالم بما في ذلك قيمة البضاعة والشحن والنقل والتأمين والسفر وغير ذلك من الخدمات.

2- **العوامل الإجتماعية** : تتمثل العوامل الإجتماعية فيما يلي :

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 9 – 13.

- ✓ **عدد الوفيات لكل 1000 من السكان** : إن إرتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كعاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف.
- ✓ **معدل توقع الحياة عند الميلاد** :أي متوسط عمرالفرد ، فكلما زاد المعدل دل ذلك على درجة التقدم الإقتصادي وكلما إنخفض دل ذلك على درجة من التخلف الإقتصادي.
- ✓ **مؤشرات تعليمية** : من بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:
  - نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع .
  - نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.
  - نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى الإنفاق الحكومي.

3- العوامل السياسية و الادارية:ان تفاوت النسب بين البلدان المتخلفة و المتقدمة في بعض لممارسات و الاتجاهات ساهم في تكريس التخلف و تحد من الانطلاق في سبيل بلوغ التنمية منها:

أ-سكان الحضر:هم سكان المناطق المعرفة بانها حضرية و اللذين يتميزون بعلاقات اجتماعية و بقيم اخلاقية و انسانية لا نجدها في مجتمع المدينة.

ب-السكان اللذين يستخدمون مرافق صرف صحية ملائمة:هم السكان الذين يقومون بتوصيل هذه المرافق بشبكة مجاري او يستخدمون المرلحض ذات التدفق و التصريف او المكونة من حفر بسيطة

ج-نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء:يشير الى نصيب الفرد من الانتاج الاجمالي اللدي يشمل مجموعة الطاقة الكهربائية اللتي تنتجها منشات الضخ

د-المشركون في خدمة الهاتف المحمول:هم المشتركون في خدمة إتصالات يكون إرسال الصوت أو البيانات فيها عن طريق ترددات لاسلكية وهم أكثر إنفتاعا ووعيا من غير المشتركين.

و-موقع الإستقبال على الأنترنت:هم الذين يعملون على نظام حاسوبي موصول بالأنترنت وصلا مباشرا أو حاسوبيا يتيح الوصول إلى خدمات الشبكة من خلاله ، والمشركون فيه على مستوى متقدم من الثقافة والمعرفة

ر- السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة : معظم هذه الفئة من الناس الذين إلتحقوا بالمدارس الإبتدائية و المتوسطة والثانوية ويعيشون عالة على ذويهم ، وحصيلة إنتاجهم لايكاد يذكر .

ط- السكان الذين بلغوا من العمر65 واكثر: أكثر هذه الفئة من الذين توقفوا عن النشاط إما بسبب بلوغهم سن العمل القانوني وأحيلوا على التقاعد أو لعجزهم الصحي ، و هؤلاء أصبح إنتاجهم محدودا ويحتاجون إلى رعاية الدولة وخدماتها الإجتماعية والمادية.

ح-العملاء والمهندسون العاملون في مجال البحث العلمي:هم الأشخاص المدربون على العمل في أي حقل من حقول العلم ويشتغلون بأعمال البحث والتطوير المهنية، وهؤلاء يحظون بإهتمام الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة برعايتهم وتشجيعهم وتأمين الراحة النفسية والإغراءات المادية وتوفير أجواء الإبداع والإبتكار.

ي-النفاق العسكري:هو مجموع نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات التي تهتم بتجنيد وتدريب وتأهيل الأفراد العسكريين ، بالإضافة الى تكاليف بناء وشراء الإمدادات والمعدات العسكرية .

ثالثا- أهداف التنمية الاقتصادية :

ما لاشك فيه ان أهداف التنمية الاقتصادية قد تختلف من بلد الى أخر ومن فترة لاخرى للبلد الواحد ، نظرا لإختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بين الدول المختلفة، ومع ذلك فإن هناك أهداف أساسية مشتركة تسعى إليها جميع الدول النامية ومن أهمها مايلي:[1]

- رفع الدخل القومي الحقيقي.
- رفع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع.
- تقليل التفاوت في الدخول و الثروات.
- إجراء تغييرات جذرية في نسبة الإقتصاد القومي.

المطلب الثالث:عناصر التنمية المحلية ،ابعادها و مستلزماتها.

أولا: عناصر التنمية الإقتصادية :إن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي :[2]

1- العناصر التي إنطوت عليها عملية النمو : تتمثل في :

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

2- عناصر أخرى تتفرد بها عملية التنمية : تتمثل في :

[1] محمود حسين الوادي ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة ، عمان ، 2005 ، ص ص 262،263.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص ص 78-83.

أ- تغيرات في الهيكل والبيان الإقتصادي :لقد كان قطاع الإنتاج الأولي الذي يعتمد أساسا على الطبيعة يتأثر بالعملية الإنتاجية وتوليد الدخل في كل دول العالم في الماضي ، فمعظم دول العالم تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعية ، وتصدرها ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكرفعملية التنمية تهدف إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية أو القضاء عليها وذلك بالإهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات إنتاجها.

فالتنمية الإقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية ، فبالإضافة إلى ضرورة الإهتمام بالزراعة يتعين الإهتمام بالصناعة وذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في المجتمع ، وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة تباعا من تبعيتها للعالم الخارجي.

ب- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل : تعمل التنمية الإقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ، وهذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الإقتصادي ، حيث بالرغم من أن عديد من من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي ، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تتأثر بها الطبقة الغنية في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة .

أما في حالة التنميةالإقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الإقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وتوضح الإحصائيات التالية و الموضحة في الجدول التالي توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلي في مجموعة من الدول النامية والمتقدمة.

جدول رقم (1/1): توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلي في مجموعة من الدول وفق مؤشرات التنمية في العالم في عام 2000م.

الدول /البيات	افقر 20%	المجموعة 2	المجموعة3	المجموعة4	اغنى 20%
بوركينافاسو	5.5	8.7	12.0	18.7	55.0
البرازيل	2.5	5.5	10.0	18.3	63.8
زامبيا	4.2	8.2	12.8	20.1	54.8
مالي	4.6	8.0	11.9	19.3	56.2
بيرو	4.4	9.1	14.1	21.3	51.2
كوريا	7.5	12.9	17.4	22.9	39.3

الجنوبية					
سويسرا	6.9	12.7	17.3	22.9	40.3
المملكة المتحة	6.6	11.5	16.3	22.7	43.0
اسبانيا	7.5	12.6	17.0	22.6	40.2

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

يتضح من بيانات هذا الجدول ، سوء توزيع الدخل بين شرائح السكان المختلفة في كل من الدول النامية والدول المتقدمة ، إلا أن الوضع في الدول النامية أكثر سوءا كما أن معظم الدول المتقدمة تنعم بوجود طبقة عريضة من السكان في سويسرا يحصلون على 47.2 من إجمالي الدخل ونفس الوضع في كل من المملكة المتحدة وإسبانيا ، وعلى العكس من ذلك فإننا نجد أن 60 من سكان البرازيل لا يحصلون إلا على على حوالي 34 من إجمالي الدخل ونفس الأمر في كل من زامبيا ومالي وبوركينافاسو .

3- الإهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة : حيث تهتم التنمية الإقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبرللأساسيات وعلى الأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الإقتصادية ،فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية وإجتماعية كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحليات ، فإذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الإنتاج والإستهلاك بفعل قوى الطلب والعرض لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأكبر وقل الإقبال إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليهاالفقراء.إضافة إلى ذلك فإن أفراد الطبقة الفقيرة ليس لديهم المعرفة الكافية بأسلوب الرشد الإقتصادي في التصرف في دخولهم، فالزيادةفي الدخوللديهم كثيرا ما تتجه إلى الإنفاق المظهري في عديد من المناسبات كالأعياد أو في تعاطي المكيفات والمخدرات ،ويحدث هذا على الرغم من شدة حاجاتهم إلى عديد من السلع والخدمات ذات الأثر الواضح على صحة الفرد ، ولن يأتي ذلك إلا عن طريق التدخل الحكومي عن طريق التدخل في الإنتاج أو في تسعير المنتجات والخدمات.

ثانيا:ابعاد التنمية الاقتصادية

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية الإقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة تتمثل فيمايلي:[1]

[1] مدحت القريشي ، ابعاد التنمية الاقتصادية ، دار وائل ، عمان ، 2007 ، ص ص 131-134.

1- **البعد المادي للتنمية :** يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف وإكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة وهذا البعد يتمثل في تركم قدرمن رأس المال الذي يسمح بتطويرالتقييم الإجمالي للعمل ، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الألية ، والذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية حيث أن البلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تتحقق التنمية والمتمثل في :

- تحقيق التراكم الرأسمالي .
- تطوير التقسيم الإجتماعي للعمل.
- سيادة الإنتاج السلعي .
- تكوين السوق القومية .

وقد إرتبط مفهوم التنمية بالتصنيع والتي تتطلب جملة عوامل أهمها ثورة صناعية وتهيئة القاعدة الصناعية وإرتفاع مستوى التراكم الرأسمالي ، إحداث التغير في البيان الإجتماعي من خلال خلق الأطر الملائمة .

2- **البعد الإجتماعي للتنمية:**تتمثل جوانب البعد الإجتماعي ، في إشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان وتقليل الفوارق في الدخول والتخلص من الفقر وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد 60 وأصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى فهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

3- **البعد السياسي للتنمية:**إن التنمية تشترط التحررو الإستقلال الإقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الإقتصادية إلى جانب التبعية الإستعمارية المباشرة حيث إذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الإستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال و التكنولوجيا إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية لتجنب السيطرة على إقتصادات البلدان النامية.

4- **البعد الدولي للتنمية :** إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة عام 1961م تسمية عقد التنمية الأول والذي إستهدف تحقيق معدل للنمو الإقتصادي يبلغ 7 %كما شهد عقدالستنيات نشأة

منظمة(GATT) أي الإتفاقية العامة للتجارةوالتعرفةالجمركية وكذلك نشأة منظمة(UNCTA) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتهدف هذه المنظمات جميعا إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة (1970–1980) مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6 % إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظرالبلدان النامية ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان المتقدمة والفقيرة يزداد على مر الزمن.

5– **البعد الحضاري للتنمية :** يعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية فالتنمية ليست مجرد عملية إقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

ثالثا: مستلزمات التنمية الإقتصادية :

إن التنمية الإقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها والتي تمثل عوامل الإنتاج ، وهي رأس المال ، الموارد البشرية ، التكنولوجيا والموارد الطبيعية وكذلك عملية التنمية تتطلب عوامل أخرى وهي : النظم السياسية والإجتماعية والإقتصادية و الأنماط الثقافية والعادات والتقاليد.....إلخ وعليه سنعرض كل من المستلزمات بإختصار:[1]

1– تراكم رأس المال :

يؤكد جميع الإقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الإشهار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الإشهاربدلا من توجيهها نحو مجالات الإستهلاك .

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو .

ويمكن تعريف رأس المال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة ويعتبر رأس المال أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو إلى جانب عنصر العمل.

ويمكن التميز بين نوعين من رأس المال وهما بإختصار :

أ– رأس المال المالي : والذي يمثل الأموال السائدة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أوتقرض إلى البنوك للإستخدام في الأعمال.

[1] المرجع السابق ، ص ص 134–143.

ب- رأس المال الحقيقي أو المادي :

الذي يتكون من المصانع والمكاتب والمعدات وخزين المواد الخام ....إلخ وهذا الرأس المال الحقيقي ينقسم بدوره إلى 3 أنواع والمتمثلة بإختصار في :رأس المال الثابت ، رأس المال المتداول ورأس المال الإجتماعي .إن السلع الرأسمالية والمتمثلة في مصانع ومكاتب التي تقوم بإنتاج السلع الإستهلاكية والخدمات وهناك إستثماراتالبني التحتية مثل خدمات النقل والإتصالات وتوليد الطاقة والنوع الأخر هوالإنفاق على البحوث والتطوير والذي يساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال وهناك نفقات إجتماعية مثل الإستثمارفي الصحة والتعليم ...إلخ تساعد في توسيع الإنتاجية في البلد لإنتاج كميات أكبر من السلع والتي تعمل على تعميق رأس المال.إن البلدان النامية تؤكد على أهمية تراكم رأس المال وعلى أهمية زيادة مستوى الإستثمار بالنسبة للإنتاج وأنه الشرط الضروري ليكون البلد متقدما وأيضا يسعى إلى التخلص من الحلقة المفرغة للفقر.

2- الموارد البشرية :

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية والتي تؤثر بطبيعة الحال على التنمية حيث أن الإنسان هوغاية التنمية لذلك فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان وأن هو وسيلة التنمية وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني وعليه نبين هنا أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

إن عملية تخطيط التنميةينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان إستمرارالتوازن بين عرض العمل والطلب عليه وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين :

- ✓ مجموعة عرض العمل والتي تتضمن أعداد العاملين ويطلق عليها العمل المادي.
- ✓ مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل ، وهؤلاء هم المدراء والمنظمون ويطلق عليها القدرات الإدارية .

3- الموارد الطبيعية :

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية وقد إعتبرت الكثير من الدول أنها تلعب دور مهم في التنمية والبعض الأخر لا يرون تلك الأهمية الكبيرة للموارد الطبيعية وذلك لعدة أسباب...إلخ .

ولكن على كل حال يمكن القول أن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية حيث أنه كلما إزدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم إستغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا ومساعدا على النمو والتطور،

إلا أن الموارد الطبيعية لايمكن أن تعتبر قيدا على التنمية والمثال الواضح في هذا المجال هو تقدم اليابان إقتصاديا وكذلك بعض البلدان الأخرى من دون الإعتماد على توفر الموارد الطبيعية.

4- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي :

هناك العديد من التعريفات لمفهةم التكنولوجيا ولكن تتفق فيما بينها على أن التكنولوجيا بإختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج وهذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية وهذه الأخيرة تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر التالية:

- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية .
- المهارات التي لا تنفصل أشخاص المعاملين .
- براءة الإختراع والعلامات التجارية .
- المعرفة غير المسجلة .

إن دور التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو قد ظهر جليا في الدراسة التي قام بها حيث وجد أن مستلزمات الإنتاج ساهمت في نصف النموالمتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية أما النصف الباقي فيعود إلى تحسن تكنولوجيا الإنتاج والإدارة والتنظيم كما أن النمو الذي تحقق في بريطانيا خلال الثورة الصناعية كان السبب الرئيسي لذلك هو التقدم التكنولوجي أما تراكم رأسالمال فقد لعب دورا ثانويا كما أن التقدم التكنولوجي يلعب دورا في التغلب على الندرة والتقليل من قيودها ويستخدم مصطلح التقدم التكنولوجي بمعاني عديدة أهمها :

- ✓ يستخدم الإقتصاديون المصطلح للإشارة إلى تأشيرات التغيرات في التكنولوجيا على عملية النمو.
- ✓ لوصف طبيعة التحسنات التكنولوجية التي توفرفي العمل أو في رأس المال.
- ✓ للإشارة إلى التغيرات في التكنولوجيا نفسها.

المطلب الرابع:نظريات وإستراتيجيات التنميةالإقتصاد و معوقاتها.

أولا:نظريات التنمية الإقتصادية : تتمثل نظريات التنمية الإقتصادية فيمايلي :

1- **نظرية الدفعة القوية :**إن صاحب هذه النظرية هوROSENTEIN RODANالذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة ، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق .

وينطلق "رودن" في تبريره للدفعة القوية عن فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هوسيبقي التنمية في البلدان المتخلفة ، ومجال الإستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي ، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية والتي نقصد بها ضرورة وجود حد أدنى من الموارداالإستثمارية اللازمة لمشروعات التنميو الإقتصادية ، وذلك من خلال توظيف حجم ضخم من الإستثمارات في بناء مرافق رأس المال الإجتماعي.[1]

لقد كانت المشكلة الأساسية التي عانت منها الدول المتخلفة هي كيفية توفيرها للإستثمارات اللازمة لمشروعات التنمية بها في ظل ظالة الإدخار المحلي ، مما دفع العديد إلى تبني سياسة الإعتماد على الخارج في توفير التمويل المطلوب للإستثمارات ، مما أدى إلى وقوع هذه الدول في الديون الخارجية المتزايدة والتي أدت إلى عرقلة جهودها في التنمية.[2]

2- نظرية النموالمتوازن: لقد صاغ "رودن" فكرة الدفعة القوية ، والتي قدمها فيمابعد 'نيركسة' في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية النمو المتوازن ويركز 'نيركسة' على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل ، وبالتالي ضيق حجم السوق.[3]

ويرى أنصار هذه النظرية ضرورة توجيه دفعة قوية من الإستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات الإستثمارية والتي تتصف بالتكامل فيمابينها لتوفر في النهاية إحتياجات الطلب الإستهلاكي النهائي.ولنجاح ذلك لابد من إنشاء جميع الصناعات والمشروعات في نفس الوقت ، مما يؤدي إلى خلق وفرات خارجية للصناعات المختلفة، حيث أن العاملين في كل صناعة يمثلون سوق لمنتجات الصناعة الاخرى ، فالوفرات الخارجية تنتقل حينئذ عن طريق طلب المستهلكين ، ويلاحظ أن هذه النظرية تهتم فقط بالتوازن أثناء عملية النمو في النطاق الأفقي للإنتاج ، أي تهتم بالتوازن فيما يتعلق بالعلاقات الأفقية بين القطاعات و الأنشطة الإقتصادية ، مثل ذلك التوزان بين الزراعة والصناعات الإستهلاكية وفي داخل القطاع الصناعي تهتم بالتوازن بين الصناعات الإستهلاكية المختلفة .وفكرة التوازن تعني أن مسار التوازن يتحدد في

[1] المرجع السابق ، ص 88.

[2] صفوت محمد قابل ، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2008 ، ص 75.

[3] مدحت القريشي ، المرجع اعلاه ، ص 91.

نمو كل قطاع بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الإقتصاد القومي كله على منتجاته.[1]

3- **نظرية النمو غير المتوازن :** ترى هذه النظرية أن عدم القدرة على إتخاذ قرارات الإستثمار السليمة هو من أهم ما تفتقر إليه الدول المتخلفة ، لذلك ترى ضرورة توجيه الإستثمارات إلى عدد محدود من المشروعات والتي تسميها أقطابا للنمو أو'القطاعات الرائدة' بحيث تؤدي إلى حدوث إختلال في التوازن وبالتالي توجيه إستثمارات أخرى للمجالات التي حدث بها الإختلال لإعادة التوازن من جديد ، كما أن التركيز على عدد محدود من المشروعات يؤدي لإدخال وسائل تكنولوجية أكثر حداثة.

ويستلزم منطق النموغير المتوازن إعطاء الأولوية في قرارات الإستثمار للمشروعات التي تتميزبأعلى معدل كلي للترابط ، وذلك لأن حجم معين من الإستثمار في هذه المشروعات سوف يتسبب في خلق إختلال في التوازن بدرجة أقوى من المشروعات الأخرى، وذلك لأنه كلما إرتفعت درجة الترابط لمشروع ما كلما أدى حجم معين من الإستثمارفي هذا المشروع في فترة ما إلى حفز الإستثمار بأحجام أكبر في المشروعات التي ترتبط به في الفترات الزمنية التالية.[2]

4- نظرية أقطاب النمو : كان الفرنسي 'فرانسوابيرو' هو السباق في شرح أفكارها سمهى بنظرية أقطاب النمو ، والتي إعتمدها فيما بعد وطورها 'هيرشمان' كأساس لنظرية النمو غير المتوازن ، وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح 'بيرو' بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها أثار ونتائج إيجابية.

إن آلية وحركة مراكز النمو لها أثار متعددة أهمها :[3]

أ-الأثار الهيكلية :حيث أن لمراكز النمو أثار هجمت على الهياكيل السكانية ، إذ ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل النمو في السكان كما يظهرعدم التوازن السكاني من جراء هجرة السكان، شيخوخة السكان .

وترجع أسباب عدم التوازن إلى إنعدام المرونة الهيكلية الناتجة عن وجود بعض العوامل التي تعيق عملية التنمية في المناطق المتخلفة مثل عوامل الجهل والبطالة.

---

[1] صفوت محمد قابل ، المرجع اعلاه ، ص ص 76 ، 77.

[2] المرجع السابق ، ص ص 77 ، 78.

[3] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 100-114.

ب- الأثار الإقتصادية : حيث يبدأ مضاعف الإستثمار بالعمل ، إذ أن حجم الإستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة في الطلب وبالتالي تحقق إستثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج.

بشكل كبير على الزراعة التقلدية ،عند مستوى الكفافإلى إقتصاد أكثر حداثة وتحضر وتنوع ويحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات ، وتستخدم هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعاروتوزيع الموارد والقياس الإقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تنتهجها عملية التحول ، وهناك نموذجان لهذه النظرية هما نموذج أرثرلويس الذي يستخدم نموذج القطاعين وفائض العمل ، ونموذج هو ليس تفسيري للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية .

5- نظرية مراحل النمو:إن جوهرأطروحة روستو هي أنه يدعى بأنه يمكن منطقيا وعمليا ، تشخيص مراحل معينة للتنمية ، وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل ، ويفرق روستو بين خمسة مراحل هي :

أ- مرحلة المجتمع التقليدي : تتضمن هذه مجتمعات قديمة ،وتتصف بوجود سقف معين على إنتاجيتها يفرضه مستوى العلم والمعرفة وأن حوالي ثلاثة أرباع قوة العمل تشتغل في الزراعة، مع حركة محدودة للمجتمع وتغيرات إجتماعية محدودة ، وسلطة سياسية لامركزية تتركز في أيدي ملاك الأراضي ، وأن الهيكل الإجتماعي لهذه المجتمعات يتميز بالطبيعة الهرمية ، حيث العائلة والقبيلة تلعب دورا مهيمنا.

ب- مرحلة ماقبل الإنطلاق : إن هذه هي فترة إنتقالية وهي تسبق فترة الإقلاع و أن المتطلبات الإقتصادية الرئسية لهذه الفترة في أقل تقدير لتأمين نمو مستدام ، والإتجاه الرئيسي للإستثماريجب أن يكون نحو النقل ونحو رأس المال الإجتماعي ، ومن الناحية الإجتماعية يتعين ظهور نخبة جديدة من الأشخاص تشكل المجتمع الصناعي ، والتي تسود على النخبة المستندة على إمتلاك الأراضي.

ج- مرحلة الإنطلاق : وتمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرطا عاديا وأن قوى الحداثة تتصارع مع العادات والتقاليد والمؤسسات القائمة، إن هذه المرحلة قصيرة ويرتفع فيها الإستثمار فوق 10من الدخل بسبب إرتفاع معدل دخل الفرد وذلك لتمكين تحقق الزيادة في الإدخار والإستثمار، ويتم تأسيس قطاعات قائدة.

د- مرحلة النضج : وهي القدرة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة إلى موارده الإقتصادية ويدقق فيها النمو المستدام ، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القطاعات القديمة ، ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية إجتماعية ونمو سكان المدن .

ه- مرحلة الإستهلاك الوفير : وتتسم هذه المرحلة بالهجرة إلى الأطراف و الإستخدام الواسعللمركبات وسلع الإستهلاك المعمرة والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الإستهلاك والرفاهية.

6- نظرية التبعية : ظهرت نظريات التبعية الدولية في أمريكا اللاتنية وفرنسا ، وفي السبعينات بدأت هذه النظريات تكتسب دعما متزيدا وخاصة من مثقفي البلدان النامية ، وتعود جذور هذه النظريات إلى الفكرالماركسي ، وتنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسة والإقتصادية محليا ودوليا ، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية وتفسر هذه النظرية إستمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية أو بلدان المركز والبلدان النامية والتي سميت بلدان الأطراف بجملة من العوامل أهمها :

- إعتماد بلدان الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الإقتصادي إلى المركز.
- الإعتماد على التكنولوجيا الأجنبية .
- الألية التي تقلل مستوى الأجور الحقيقية في البلدان النامية.
- تدهور نسب التبادل التجاري لبلدان الأطراف .
- جوانب إجتماعية وثقافية للكولونيالية التي تعيق السير نحو الإستقلال الإقتصادي والإعتماد على الذات.

ثانيا- إستراتيجيات التنمية الإقتصادية :

إتبعت البلدان المختلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية ، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية ،ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي بإعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الإقتصادية وهناك من إتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية

الإقتصادية الناجحة ، ونتناول في أدناه الإستراتيجيات المختلفة للتنمية الإقتصادية المذكورة اعلاه تباعا:[1]

1- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية :

دور الزراعة في التنمية الإقتصادية :أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية شكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص ، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية الإقتصادية وذلك إستنادا إلى مايوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية ، وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الإقتصادية في العوامل الأتية :

- توفركميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة ، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص .
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات .
- توفر الصرف الأجنبي لإستراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية .
- إن الز يادة في الدخول سهل من عملية إنتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب .
- يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي .
- الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية .

يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي نستخدمها في الإنتاج الصناعي

2- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية :

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة ، إستهلاكية وإنتاجية ،ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الإقتصادية لذلك ليس هناك تنمية إقتصادية دون تحقيق التصنيع كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية بإعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع ن ومن بين الأثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الإقتصاد ما يأتي:

- تصنيع المواد الأولية الزراعية .

[1] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 165 – 181.

- توفيرمستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي .
- تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات .
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات .
- يساهم في توفير فرص العمل وإكتساب المهارات .
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي .
- يساهم في تحقيق التغيرالهيكلي في الإقتصاد الوطني .
- يساهم في عملية التحديث والتحولات.

3- إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية :

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة ، وكذلك يمثل سوقا لإستعاب منتجات الزراعية ، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة ، وبذلك فإن كل واحد منها يخدم الأخر ولا يستغني عنه لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطورمماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح ، فالتنمية الإقتصادية تحتاج إذن إلى تطوير الإثنين معا ، ذلك لأن تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات ، كما أن تطوير الزراعة دون تطويرالصناعة لايخدم عملية التطور في الزراعة ، لهذا فإن العلاقات متشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الإثنين معا ، وتحقيق التنمية الإقتصادية وبالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين وإهمال الأخر .

4- إستراتيجية الحاجات الأساسية :

نتيجة لخيبة الأمل من الإستراتيجيات المتصلة بمقاربات النمو والعمالة وتوزيع الدخل فقد إتجه المفكرون والمعنيون بالتنمية نحو إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان ، من غذاء وكساء وسكن وتعليم وخدمات صحية ...إلخ ، وقد ظهرت في السبعينيات وأيدها البنك الدولي ، وحجو أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء ولقد إستهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاث أهداف :

أ-رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف وفي المدن ، وخاصة الفقراء منهم وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل .

ب-التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والماء الصحي .

ج-تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة .

وأن المبررات التي قدمت لتبني هذه الإستراتيجية هي :

- ✓ إن إستراتيجيات التنمية تفشل عادة في أن تكون لمنفعة المقصودين .
- ✓ إن إنتاجية ودخل الفقراء يعتمد على تقديم الخدمات الصحية والتعليم .
- ✓ إن زيادة دخل الفقراء ، لكي يحصلوا على الحاجات الأساسية ، قد تستغرق وقتا طويلا .
- ✓ إن الفقراء لاينفقون دخولهم بشكل عقلاني ، وإن توفير الماء والخدمات الصحية يمكن أن يأتي من قبل الحكومة .
- ✓ إنه من الصعوبة بإمكان مساعدة كل الفقراء بشكل موحد بدون تقديم الحاجات الأساسية .

5- إستراتيجية التنمية المستدامة :

خلال الفترة التي ظهرت فيها الليبرالية وسياسات التكييف والخصخصة ، جاء تأكيدالإقتصادي الهندي(Amartia Sen)على مفهوم تطوير القدرات البشرية وطبقا إليه فإن حرية الإختيار هي في صلب الرفاهية الإنسانية ، والتي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والمعرفة وإحترام الذات والقدرة على المشاركة في الحياة الإجتماعية بشكل نشط .

و يؤكد Senأيضا بأن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي وإستهلاك السلع بليقاس بالقدرات البشرية ، أي ما يستطيع الفرد عمله ، وأن توسيع هذه القدرات يعني حرية الإختيار.

إن الخيارات المتاحة للناس ، والتي يؤكد عليها مفهوم التنمية البشرية تشمل ما يأتي :

- العيش حياة طويلة وصحية .
- الحصول على المعارف .
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب وللتنمية البشرية جانبان:

أ- بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات .

ب-إنتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ و لأغراض الإنتاج والنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة، ولهذا فإن الدخل ليس إلا واحدا من الخيارات ، وأن الزيادة السنوية

في الناتج القومي هي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنها ليس شرطا كافيا ، ومن المهم جدا للتنمية أن تخدم حاجات الناس.

6- إستراتيجية التنمية المستقلة :

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الإعتماد على الذات وذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية ويعتبر (Paul Baran)رائدا في الدعوى الى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير الاقتصادالسياسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الإقتصادي وإستغلاله أفضل إستغلال

ممكن ثم اخذ الفكرة عن(Baran)إقتصاديون من القارات الثلاث ، وحتى في أروبا ،وحاولوا تطوير تحليليه المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة ، وأجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللا رأسمالي ، ورغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الإقتصاديين إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في إعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتضيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة عملية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

ثالثا: معوقات التنمية الإقتصادية

1- المعوقات الإقتصادية : تتعرض التنمية الإقتصادية لعدة عقبات نذكر أهمها فيمايلي:[1]

أ – حلقة الفقر المفرغة:

إن صاحب الفكرة هو الإقتصادي "نور كسية "الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا إن أصل الفكرة كما مربنا سابقا يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفظة وذلك بسبب إنخفاض مستوى الإستثمارالناجم عن إنخفاض المدخرات وإنخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الإقتصادي وإن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب ومن جانب العرض (قصور المدخرات) ولهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة عليها أن تقوم بالإدخار والإستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر ، سيما وأن للإستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل .

[1] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 152–160.

ب – محدودية السوق :

إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الإقتصادي تستند إلى فكرة أن وفرات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الإقتصادية وإذا كان على المنشأت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع إستغلال التكنولوجي الحديثة فإن حجم السوق يجبر أن كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج ، وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الإقتصادية .

ج- الإزدواجية الإقتصادية :

إن مصطلح الإزدواجية الإقتصادية يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية ، وإن مثل هذه الظاهرة تترك أثارها على نمط ووتيرة التنمية وهناك تفسيرات مختلفة للإزدواجية ، ولكنه بشكل عام فإنها تشير إلى التقسيمات الإقتصادية والإجتماعية في الإقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أوالأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها .إن الإزدواجية الإقتصادية تؤثر سلبا على التنمية بل وتعيقها وذلك لأن القطاع المتقدم يكون أشبه بجزيرة أجنبية بالنسبة لباقي أجزاء الإقتصاد الوطني ، وليس هناك إرتباطات وثيقة فيما بينها وبين بقية الإقتصاد الوطني.

د– قيد الصرف الأجنبي :

يؤكد العديد من الإقتصاديين بأن قوى توازنية معينة كانت تعمل في الإقتصاد الدولي والتي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة ، الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي وحتى عند إنفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية إزدادت تجارتها بشكل كبير جدا ، إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية بقية أوجه الإقتصادات النامية ، وخلال فترات الركود اللإقتصاد العالمي فإن نسب التبادل التجاري تميل لغير صالح هذه البلدان ، وبالتالي تنخفض حصيلتها من العملات الأجنبية وتؤثر سلبا على وتائر التنمية لديها كما يؤثر كذلك على ميزان المدفوعات ولهذا فإن غالبية البلدان النامية تعاني من شبح الصرف الأجنبي والذي يؤثر سلبا على التنمية وبالتالي يمثل عقبة في طريق تنميتها .

ه– محدودية الموارد البشرية :

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملاءمة الموارد البشرية عقبة أمام التنمية الإقتصادية في البلدان النامية .إن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة

تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه إضافة إلى أن القيم التقليدية البالية والمؤسسات الإجتماعية التقليدية قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية ، لهذا فإن محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيدا على التنمية الإقتصادية.

2- المعوقات الإجتماعية :

إن منظومة القيم في المجتمع وهيكل ذلك المجتمع الذي يقود عادة إلى أنظمة سياسية معينة أما أن تعيق أوأن تشجع النمو الإقتصادي الحديث ، ولذلك فإن لهذه القيم أثر مباشرا على التنمية وإن الكثير من التحليلات التي تربط ما بين منظومة القيم الإجتماعية وبين التنمية قد برزت إلى الوجود من خلال الإهتمام بمسألة كيفية قيام المجتمعات بإيجاد العدد المطلوب من الرياديين المنظمين لقيادة الجهد التنموي.

أ- **التنظيم :** إن مفهوم المنظم والتنظيم طوره الاقتصادي الالماني (Schumpeter)والمنظم هو الشخص الذي يستخدم الإكتشافات الفنية أو الطريقة الجديدة للإدارة ويطبقها بشكل عملي في مصنعه وعمله.

والبلدان النامية بطبيعة الحال تفتقر إلى المنظم وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتخلق التكنولوجي وغياب الملكية الفردية وشح المهارات وعدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة وضعف الهياكل الإرتكازية ، ولهذه الأسباب فإن البلدان النامية تفتقر للمنظمين الرواد ، الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية لديها .

ب- **دوافع التنمية :** إن توفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الإنسان للعمل والجد للوصول إلى تحقيق الأهداف ، ولهذا فإن أهمية توفر الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية الإقتصادية لدى البلدان النامية ، وتجدر الإشارة إلى أن سبب بروز العدد الكبير نسبيا من المنظمين ادى الأقليات في المجتمعات هو وجود الدوافع القوية لديهم لتحقيق شيء مامن أجل التميز .

ج-**عقبات الحكومة في طريق التنمية :**

عندما بدأت التنمية الإقتصادية في إنجلترا في القرن 18 م لم تقدم الحكومة إلا مساعدة محدودة ولكنه منذ ذلك الوقت فإن دور الحكومة في التنمية قد إزداد تدريجيا إلى حد أصبح من غير

الممكن أن تتحقق التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة والأدوار المهمة التي تلعبها الحكومات في مضمار التنمية تتمثل بالأتي :

- **الإستقرار السياسي :** يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشأت الإنتاجية الحديثة سواء كانت عامة أو خاصة ، وإذا كان عدم الإستقرار السياسي هو السائد فإن النتيجة العامة هي إنعدام أو ضعف الإستثمار في الإقتصاد المحلي ، وتوجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية أو الإنغماس في الإستهلاك المظهري ، وعليه فإن عدم توفر الإستقرار السياسي بعد عقبة في طريق التنمية.
- **الإستقلال السياسي :** من المعلوم أن الإستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الإقتصادي الحديث ، لأن وجود الإستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الإقتصادية الملائمة لمصلحة البلد ، وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الإقتصادية يكون لغير صالح البلد وبالتالي يكون إنعدام الإستقلال عقبة في طريق التنمية .
- **الدعم الحكومي للتنمية :** إن القرار الخاص لتحقيق التنمية الإقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات ، فإذا كان المتضررون من هذا الخياريستطيعون قلب نظام الحكم فإن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في إتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو ، وعليه فإن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب إستعداد ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في إتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية ، وإن عدم قدرة أو رغبة الحكومة في إتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية .

د-عقبات دولية في طريق التنمية :

يؤكد العديد من الإقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية اليوم ، تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية ، ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة ، ورغم أن البعض يعترف بوجود بعض الجوانب الإيجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية ، ومنها التجارة وتصدير منتاجاتها الفائضة إلى البلدان الغنية وكذلك إمكانية إستفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة ، وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا وفي الإدارة الإقتصادية والتخطيط إلا أن البعض يقول أن مثل هذه الإستفادة لم تتحقق لأن البلدان المتقدمة تخلق العقبات أمام تنمية وتطور البلدان النامية لذلك يؤكد البعض بأن العوامل

الخارجية المفروضة على البلدان النامية والمتمثلة بعلاقات التبعية الإقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافأة كلها تعمل ضد مصالح البلدان النامية وتمثل عقبة في طريق التنمية.

المبحث الثاني:التنمية المحلية.

المطلب الأول :الإطار المفهمي للتنمية المحلية .

التنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تظافر الجهود المحلية الداتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية للمجتمعات المحلية

أولا:مفهوم التنمية المحلية و أسسها.

1-مفهومها.[1]

ظهر هدا المفهوم في الستينيات على أثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد التراب وذلك من أجل الإختلالات بين الجهات ولقد كان العالم القروي الحقل الأول لتطبيق المفهوم لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا في الأحياء .

والتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للإرتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تللك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة أنها عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية ، وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع من مستويات العيش والإندماج والشراكة والحرية.

2-اسسها.

ترتكز التنمية المحلية على عنصرين هما :[2]

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية ، وذلك بمشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين قدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية .
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والإعتماد على النفس والمشاركة .

[1] Aelatri. Maktoobblog . com.

[2] اجراد حورية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، اقتصاد وتسيير المؤسسة ، المركز الجامعي بالبويرة ، 2009 -2010 ، ص 31.

ثانيا:مجالات التنمية المحليةومعوقاتها.

1- مجالاتها:

من خلال تعريفنا للتنمية بصفة عامة لمشاكل الجوانب المختلفة للحياة ولاحظنا إتساع مجالات ونطاف التنمية كتخصص ليصل إلى معظم العلوم حيث أن التنمية كفهوم له روابط وإتصالات قوية كالعلوم الآخرى مما آدى إلى بروز المجالات التنموية التالية [1]:

أ- **التنمية الإقتصادية** : ويقصد بها تحريك وتنشيط الإقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الإقتصادية مع ضرورة إستخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإستثمار .

ب-**التنمية الإجتماعية** : ويقصد بها الإرتفاع في الجانب الإجتماعي من خلال تبني سياسات إجتماعية تساعد على تحسين المستويات والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية نت خلال توفير فرص عمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من الآفات الإجتماعية كالسرقة ، الجرائم...إلخ .

ج-**التنمية السياسية** :تعرف بأنها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب عملي وواقعي فالتنمية السياسية تؤدي إلى تعزيز روح الإبتكار والإنتماء و الإنجاز مما يساعد على تحقيق الإستقرار داخل الدولة.

2- معوقات التنمية المحلية : يمكن إجمال المعوقات التي تعيق عملية التنمية كمايلي:[2]

أ - **معوقات إقتصادية** : وهي كما يلي :

- إنخفاض مستوى الدخل الفردي .
- إنخفاض الدخل القومي.
- محدودية المصادر الإقتصادية للدولة .
- البطالة .
- سياسة إقتصادية غير واقعية.

ب - **معوقات إجتماعية** : وتتضمن مايلي :

- الجهل وتدني مستوى العلم .
- ضعف الأمن والإستقرار .

[1] Ghomri arabstrar.biz.

[2] اجراد حورية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص32،33..

- التباين الإجتماعي بين طبقات المجتمع من النواحي الدينية والفكرية والعرقية .

ج- معوقات سياسية : وتتضمن مايلي :

- التهديد الخارجي المستمر للدولة وضرورة الإحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة .
- الحروب مع الدول المجاورة .
- عدم توفر المناخ الديموقراطي.

ولطرح مثال عن المعوقات تتناول الأمن كمثال عن المعوقات الإجتماعية للتنمية .

د- غياب الأمن وأثره على التنمية المحلية : يلعب الأمن دورا هاما في التنمية ، فوجود قاعدة متينة من الأمن والإستقرارله دور في تنمية الإقتصاد الوطني ، وفي غيابه تواجد التنمية عدة مخاطر أهمها :

- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .
- عدم إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية .
- إلحاق الأذى بقطاع السياسة للبلد .
- تناقص القيمة السياسية للبلد .
- تباطؤ عملية الإنتاج .
- رفع درجة المخاطرة أمام المستثمر.

ثالثا: أهدافها .

تختلف أهداف التنمية في الهيأت المحلية (الولاية ، البلدية) كثيرا عن الأهداف العامة للدولة فالهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الإقتصادية المحلية أو توسيعها .
- القضاء على الفقر والجهل والتخلف ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع السابقة مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال وكذلك فت العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الإنفتاح والتحضر تدريجيا .

• تعزيز القدرات العامة للمجتمع كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات وإستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع .

• تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الإحتياجات والنقائص التي يعاني منها .

• دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر ،وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائض التي تعاني منها .

• الإستفادة من اللامركزية والتي تعني إستقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها بإعتبارها أقرب من الدولة إلى المواطن وأعلم بإحتياجاتها والنقائص التي يعاني منها .

• بروز إمكانيات التكامل بين المناطق ، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية.

المطلب الثاني: مشروعات التنمية المحلية والأطراف الفاعلة فيها .

كما سبق وأن تطرقنا في المفاهيم السابقة للتنمية المحلية على أنها عملية إغناء وتنوع الأنشطة في جميع الميادين الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية .....إلخ.وتهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان الذين لابد لهم من المشاركة بأنفسهم في تفعيل برامج التنمية وفق نماذج مدروسة مسبقا ، بهدف الوصول إلى الإستراتيجيات المخطط لها في هذه النماذج .[1]

أولا:مكونات إستراتيجية التنمية : يشير أحد الباحثيين أن من ضمن المكونات الأساسية لوضع خطة إستراتيجية للتنمية على مستوى الدولة يتطلب ثلاث أبعاد .

البعد الأول: تحديد المحاور الرئيسية التي تمر بها عملية التنمية على مستوى الدولة .

البعد الثاني: الدراسة المعمقة لهذه المحاور للتعرف على خصائصها الحقيقية ومتطلبات توفيرها.

البعد الثالث : تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المحاوروكيفية التعامل فيمابينها وشكل الإرتباط والتأثير المتبادل بين خصائصها ومتطلبات لتشكيل منظومة متكاملة .

[1] بوجريس ناديا ، دور الزكاة في تمويل التنمية المحلية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود مالية وبنوك ، 2009/2008، صص 43-59.

ثانيا:مشاريع التنمية المحلية : هناك العديد من البرامج والمشروعات التي يمكن الإسترشاد بها في تحقيق التنمية بمساعدة ومشاركة أهالي المجتمع ويمكن حصر معظم البرامج والمشروعات فيما يلي:

أ- برامج عمرانية : تشمل هذه البرامج مايلي :

- توفير مساكن ملائمة لأهالي المجتمع.
- تشجيع المشاركة في مشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرق وإنشاء الحدائق ورعايتها وغرس الأشجار وحملات النظافة العامة .
- أشغال الطرق والمطارات .
- إنشاء الجسور والسدود.

ب- برامج صحية : تشمل هذه البرامج :

- تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية هذا التنظيم .
- التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة .
- إنشاء مشروعات للأسرة المنتجة لمساعدتها في زيادة الدخل .
- تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات بالجهود الذاتية .

ج – برامج إجتماعية : وتشمل هذه البرامج :

- إنشاء دور الحضانة .
- تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الإستهلاكي وزيادة الإدخار من خلال إنشاء المؤسسات الإدخارية إنشاء المؤسسات الإدخارية وترغيبهم في هذه العملية لتنمية الموارد والمدخرات المحلية

د- برامج تعليمية :وتشمل هذه البرامج :

- إنشاء فصول لمحو الأمية لتعليم القراءة والكتابة .
- التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة .
- التوسع في إقامة المكتبات العمومية لزيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع .

ه- برامج ثقافية :وتشمل هذه البرامج :

- تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول قضايا تدعيم التنمية وتناقش الأحداث الجارية .
- إنشاء مكتبات عامة لتشجيع المواطن على الإطلاع والثقافة .

و- برامج زراعية : وتشمل هذه البرامج :

- فتح المسالك الفلاحية وفك العزلة على المناطق ذات الطابع الفلاحي .
- توسيع المساحات الخضراء.
- إنجاز قنوات السقي.

ي- برامج خدمية : وتشمل هذه البرامج :

- توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي .
- إعادة تأهيل المناطق الحضرية .
- تأهيل مرافق ودور الشباب لكي تساير التطورات الحالية .

ر- برامج صناعية : وتشمل هذه البرامج :

- توسيع شبكة التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي .
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب تمويلية معينة .
- تهيئة المناطق الصناعية .
- إنجاز وحدات صناعية تستوعب عدد لابأس به من اليد العاملة .

تهدف هذه البرامج والمشروعات إلا تلبية الحاجات المطلوبة من الأفراد، غير أن نجاح هذه البرامج والمشروعات لن يأتي له النجاح دون مساهمة الهيئات المحلية فيها وحرصها على تنفيذها.

ثالثا:الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية : لقد أشرنا إلى التنمية المحلية عملية وليست مرحلة أي تتميز بالإستمرارية والتصاعد الإيجابي ومن سماتها مشاركة الأطراف المجتمعة كالمشاركة الشعبية ومن خلال دعم ومساندة الجمعيات الوطنية بما يحقق الإنسجام والتجانس وكأن التغيرات التي تحدث تحتاج إلى ديناميكية (الدولة ، المجتمع المدني ، القطاع الخاص) بل وإعادة التفكير في دور المواطن في الحياة العامة ، وذلك بالإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم بإعادة النظر في أدوار الأطراف الفاعلة .

1- دور الدولة : قد يتضح دور الدولة في العملية التنموية من خلال التوجه نحو الأخذ بإقتصاديات السوق ودعم القطاع الخاص ومن ثم تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية أي هناك إتجاه إلى إعادة النظر في دور الدولة في عمليات التنمية ، يمضي قيام الدولة برسم السياسات وضع قواعد التنفيذ مع ترك النشاط نفسه للقطاعات الآخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني ، ومن ضمن الأدوار التي تقوم بها الدولة في عمليات التنمية المحلية يمكن أن نذكر :

• تعتبر الدولة بمثابة المؤسسة الأم التي تجري في إطارها عملية التنمية والمسؤولة عن وضع الإطار السياسي القانوني والإداري ، وهذا الإطار يعتبر بمثابة السند القانوني لعملية التنمية ، ويمكن أن وجود دولة قوية تستند إلى بنية سياسية وقانونية وإدارية فعالة ومستقرة يعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية .

• تقوم الدولة بالدور الرئيسي في صياغة إستراتيجية التنمية من خلال تحديد الأهداف التنموية وأساليب تحقيقها وبدون وجود إستراتيجية تصبح عملية التنمية عشوائية غير منظمة تفتقد إلى الطابع التراكمي.

• يقع على عاتق الدولة مسؤولية تحقيق الإستقرار السياسي والإجتماعي مما يساعد على تحقيق التنمية ويسمح بإستمراريتها.

• يقع على عاتق الدولة مسؤولية توزيع أعباء التنمية وعوائدها وهذا يؤدي إلى خلق التأييد الشعبي لسياسات التنمية وبرامجها .

2- دور المجتمع المدني : لو أردنا أن نعرف مدلول المشاركة في اللغة العربية لوجدنا أنه مصدرللفعل شارك فهي بذلك إشراك مجموعة من الموطنين والمقمين في مكان معين وفي شيء معين تربطهم إهتمامات مشتركة ، وهناك تعريفات لبعض المختصين والباحثين لهذا المفهوم في مجال مشاركة المجتمع في التخطيط والتنمية بمحاولة تحديد مفاهيم المشاركة في هذا المجال ، فقد عرفت المشاركة بشكل عام بأنها :

• العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في مجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لتخطيط وتنمية هذا المجتمع وكذلك لإقتراح أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف ، يطرح هذا التعريف أحد فوائد عملية المشاركة التي تجعل المواطنيين يشعرون بالمسؤولية والإهتمام تجاه ما يخصهم ، وبالتالي تنزيل شعورهم بالتواكل والسلبية وإعتمادهم على الدولة في كل شيء ، كما ينظرإلى المشاركة من خلال التعريف التالي بأنها :"عملية من خلالها يتعلم سكان المجتمع المحلي كيف يصلون إلى حل مشاكلهم حيث أنهم أكثر قدرة من غيرهم لتحديد ما يصلح لمجتمعهم " ، لقد صنفت الأمم المتحدة المشاركة إلى ثلاثة درجات متمثلة في ثلاثة نماذج نظرية وهي : نموذج الإرسال ، نموذج التشاور ، ونموذج المشاركة.

أ- نموذج الإرسال :يمثل إنعدام المشاركة حيث نجد أن المتخصصين هم من يعدون المخطط ، وبالتالي تقوم الجهات المختصة بإعلام الموطنيين دون أخذ آرائهم ودون تقديم أي إختيارات لهم، وهذا لايعيش درجة المشاركة أي هناك علاقة ذات إتجاه واحد ، لاتوجد أي مشاركة .

ب- نموذج التشاور : يقوم المتخصصون بالتشاور مع المجتمع دون التدخل المباشر للمجتمع المحلي في المشروع ، وهنا تقتصر المشاركة على مجرد إبداء المواطنين لملاحظاتهم ، وتعليقاتهم على المخطط ثم يقوم المتخصصون بإتخاذ التعديلات والقرارات .

ج- نموذج المشاركة :يعبر هذا النموذج على المشاركة المباشرة للمجتمع المحلي حيث يعكس هذا النموذج أعلى درجات المشاركة في هذا التصنيف ، حيث هناك مشاركة مباشرة من المجتمع المحلي في المشروع من بدايته إلى نهايته .ويشير أحد الباحثيين أن المشاركة لابد أن ترقى إلى جعل المجتمع المحلي هو الطرف الأساسي والفاعل وتنتقل من المشاركة إلى الشراكة، حيث ترتكز فكرة الشراكة الفعالة على حالة تجاوز المشاركة الساكتة على درجات تصاعدية من الشراكة الإيجابية والديناميكية الفعالة ، وقد تبدأ الشراكة من طرف واحد لتتطور لإستعاب أطراف آخرى ، وقد تكون لأكثر من طرف و بالتالي فإنها تجسد في مجملها ديمقراطية العملية التنموية ومجتمع النضج السياسي ، وفي هذا السياق نجد أن الشراكة تجعل من جميع الأطراف المشاركين لهم الحق في صنع القرار والإلتزام بما يسفرعنه الإتفاق أو الإجماع التشاركي ، وتحديد الأدواروالمسؤوليات

3- دور المواطن في التنمية المحلية : يشيرالواقع إلى صعوبة تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية بالإعتماد فقط على الأجهزة الحكومية أوالإعتماد على إمكانية الإدارة المحلية من خلال المواطن الصالح من أجل تحقيق العديد من الأهداف وإن كانت هذه المشاركة ركزت على المشاركة الشعبية في التنمية الريفية .

- تنمية القدرة السياسية للمواطنيين المحليين وحريتهم في المبادرة بالعمل.
- تطوير القدرة التنظمية للمواطنيين المحليين .
- تحسين فعاليات المشروعات بتحقيق أهدافها والوصول إلى توافق أفضل بين أهداف المشروع وإحتياجات المنتفعين .
- تخفيض تكاليف برامج التنمية المحلية بالمشاركة الشعبية والدعم لها .
- للإسهام في إدراك المواطنين المحليين للإمكانيات المادية والتقنية المتاحة لعملية التنمية المحلية .
- تدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية لدى المواطنين .
- تنمية الإحساس بالمسؤولية والإنتماء لدى المواطنيين والقضاء على القيم السلبية والإنعزالية في المجتمع.

- الإسراع في إحداث التغيرات المطلوبة في إتجاهات المواطنيين وسلوكهم .
- رفع كفاءة الجهازالإداري بالإدارة المحلية من خلال إتسام القرارات الإدارية بالواقعية نتيجة التقريب بين المتخذين للقرار والمستفدين من هذا القرار .

المطلب الثالث: عناصر التنمية المحليةو مقوماتها :

أولا-عناصر التنمية المحلية: لايمكن المضي قدما في أي خطوة للتنمية المحلية دون تعديل مسبق للطريقة التي يمثل بها السكان إقليمهم ويكيفون معاملاتهم من أجل الإدراك الجماعي لمستقبله ، تعتبرتهيئة مجموع القوى الحية للمجتمع الصغير المحلي من فاعلين مؤسساتيين وسياسين وجمعيات وسكان ...إلخ بهدف إلحاقها بتحديد وتحقيق الأهداف المرجوة وهو بالفعل عامل يتحكم في نجاح مشروع التنمية المحلية ، كما يتحكم في نجاح مشروع التنمية المحلية ثلاث شروط وهي مدى قدرة المجتمع المحلي على التجديد ، والإستنكار وتطويع ذلك التأقلم مع الواقع والقدرة على ضبط الوضع لضمان الإستمرارية وعموما تمر عملية التنمية المحلية بأربعة مراحل ندرجها كالتالي :

المرحلة الأولى :لإنعاش مسعى التنمية المحلية التي يسميها "بول هوي" زمن الصحوة وبدأ التحرك في إدارة التغيير وإستعادة السكان زمام الأمور فيما يخص مستقبل أرضهم ، إذن من الضروري القيام بجرد للوضعية من أجل تحديد مميزات الأرض الجغرافية والإجتماعية والثقافية ، وكذا للأفراد القادرين على إعداد مبادرات وإنجاحها وهذا ما يمر بالأساس عبر مضاعفة فضاءات الحوار ، والأفق الزمني لذلك .

المرحلة الثانية : لمسعى التنمية المتمثلة في هيكلة المشروع ومن أجل التمكن من وضع مختلف الفاعلين داخل إطار الشبكة ، يتعين بالضرورة التزود بالأدوات المؤسساتية ذات الأنظمة الأساسية المختلفة .

"...جمعيات ومؤسسات شبه عمومية ...."تواكب التغييرفي إنشاء مرافق تعني تشجيع سياسات التنمية المحلية وتحويل الخدمات الموجودة ، وهنا تتدخل السلطة السياسية في مشروع التنمية من أجل خلق مناخ ملائم وتشجيع التواصل بين الفاعلين المعبئين بهدف إعطاء تماسك لمختلف الأهداف المتبعة ، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التدخل للمنتجين المحليين لايمكنه أن يكون بشكل إنفرادي وإنما جماعي .المرحلة الثالثة : أي مرحلة (الإنجازات الأولى)إذا كنا لا نريد أن تتحول الثقة والأمل إلى شك وجمود وإستسلام .المرحلة الرابعة : فيما أن مسعى التنمية المحلية هو متطور ومستمر،فلا ينبغي التمتع بالراحة في حالة النجاح أوفي المقابل الإستسلام لخمول

العزيمة إذا إتضح فشل المسعى، بل يجب تقيم أثر ومدى ملاءمة الطرق المتبعة بهدف تثمين التجربة من أجل متابعة وتحسين تقويم المجال الترابي الخاضع للتنمية.يشهد تكاثر المبادرات المتعددة والمتنوعة حاليا على الوعي بضرورة التحرك على المستوى المحلي فقبل كل شيء إنبثقت هذه المبادرات عن المجتمع المدني الذي كان يحاول الإستجابة لإنتظارات الجماعة سواء على مستوى الأحياء أو المدينة أو على مستوى أعلى ، بعد ذلك حاول الفاعلون كلهم المنتجين والتنظيمات المهنية والإدارات تقديم حلول لإنشغالات مشتركة مثل : محاربة الفقر ، المواكبة الإجتماعية لسكان المدن ، حماية البيئة وتم تقديم حلول لهذه الإشكاليات خصوصا من خلال :

- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل ، إدماج المرأة في التنمية ، تنمية السياحة القروية ، خلق منجم للمقاولات ، تثمين المنجات الفلاحية .
- أصبح الحديث متداولا عن التنمية في أروبا في نهاية سنوات الخمسينيات منذ ذلك الحين شرعت المنظمات غير الحكومية في التحرك في هذاالإتجاه في أمريكا اللآتنية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا .....، حيث عمل الدول تقليديا ، هو جد ممركز ، تجد التنمية المحلية مرجعا سياسيا وإقتصاديا إنطلاقا من الإستقلال ، خصوصا في ظل وجود سياسة اللامركزية التي بدأت في السبعنيات .

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية

تتمحور مقومات تجسيد التنمية المحلية حول النقاط الأربعة التالية :

- نظام الإدارة المحلية .
- التخطيط وضرورة التكامل بين أجهزته .
- التمويل المحلي .
- المشاركة الشعبية .

1- نظام الإدارة المحلية :

يعتبر إتساع دور الدولة في ظل التفاوت بين مختلف أقاليمها من جهة ، والإنتصار لمباديء الديموقراطية وحرص الدول على الأخذ بها من أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى نشأة نظام الإدارة المحلية الذي يعتبر من المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية ، لذلك سوف نتطرق فيما يلي إلى هذا المفهوم ، أهدافه وكذا دوره في تجسيد التنمية المحلية.

أ – مفهوم الإدارة المحلية : يرى أحد الباحثين المهتمين بشؤون الإدارة المحلية ويقول أنه من الصعب وضع تعريف عام وشامل لنظام الإدارة المحلية لأن هناك عدة إتجاهات رئيسية ومنها:

تعريف الإدارة حسب وظائفها ، تعريف الإدارة المحلية حسب أهدافها ، ويتعلق الإتجاه الثالث بجوهرالحكم المحلي وموقعه وهيئته (هيكل الجهاز الإداري الذي يتكون من المجالس المحلية و هو الإتجاه المقبول ، وعليه فإن الإدارة المحلية هي المناطق المحددة والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة الموكزية .

وهناك محاولات مختلفة لتعريف نظام الإدارة المحلية منها تعريف "والن" بأنها "نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين ".

ويعرفها الأستاذ" تيبش" بأنها " عبارة عن إعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات ".

كما يعرفها الأستاذ الدكتور"محمد الصغير بعلي " بأنها " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومية) وهيئات ووحدات إدارية آخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية ، بمقتضى إكتسابها للشخصيته المعنوية ، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة ".

ويعرفها الأستاذ "عبد المطلب عبد الحميد" بأنها "نظام يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له أي نظام الإدارة المحلية الذي لايزيد عن كونه جزءا من الجهاز الإداري للدولة ، بمعنى أنه جزء من السلطة التنفيذية ، يعمل في حدود الضوابط التي يقررها قانون إنشاءه ، الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة وبالتالي يكون للسلطة التشريعية حق تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها وزيادة الموارد المحلية أو تقليلها ، وتمديد الإستغلال المحلي أو تقليصه ، بل من حقها أن تلغي النظام كله إذا كان الدستور يسمح بذلك ".

ب- أسس قيام نظام الإدارة المحلية : يهدف نظام اللامركزية في الإدارة المحلية إلى إشراك الجهود الشعبية وتحملها قسطا من المسؤولية وتفجير طاقات أفراد المجتمع لتجسيد التنمية المحلية الشاملة ، لذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على أساس رئيسيين هما :

- مبدأ الديمقراطية : ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الإهتمام بالشؤون العامة .
- مبدأ اللامركزية : أي تستند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى الهيئات المستقلة عن الهيئات الموكزية .

ج- أهداف نظام الإدارة المحلية:يهدف نظام الإدارة المحلية إلى تحقيق مجموعة من النقاط على النحو التالي :

- إن تعقد المجتمعات السكنية ، وتعدد مشاكلها أدى إلى ضرورة تقسيم العمل بين المحليات والحكومة المركزية ، فيما يمكن من تجسيد أداء وظيفة الدولة وتحقيق أهداف خطة التنمية .
- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات على جميع المستويات بهدف الوصول إلى الرفاه العام للمجتمع المحلي .
- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهرية ، فالإدارة المحلية هي المرآه الحقيقية للحكومة أمام الجماهير .
- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناءا على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.

د- دور الإدارة المحلية في تجسيد التنمية المحلية :تعد الممارسات البيروقراطية اليومية في الإدارات المحلية ، بالإضافة إلى المشاكل اليومية التي أصبحت تعرقل العمل التنموي المحلي من أهم الأسباب الداعية إعادة النظر في الإصلاح الإداري بغية توفير المناخ المناسب الذي يمكن الإدارة المحلية مركزية كانت أو لامركزية من تجاوز العراقيل البيروقراطية والقيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية الشاملة ، ولعل الدراسة التي قام بها الأستلذ "جميل حريسات " قد حددت أهم جوانب الإصلاح الإداري في الدول العربية الذي من شأنه توفير المناخ الملائم لتجسيد التنمية المحلية .

2-التخطيط والتكامل بين أجهزته : ينبغي علينا أولا تحديد مفهوم التخطيط حيث يعرف أنه " وسيلة لتنظيم إستخدام الموارد أكفء إستخدام ممكن بحيث يعطي أكبر إنتاج دخل في أقل فترة زمنية ممكنة .

وهناك من يعرف التخطيط بأنه عملية تغييرإجتماعي لتوجيه وإستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في إتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقاداتهم والسياسيون لتحقيق وضع إجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته في أقل فترة زمنية ممكنة في ضوء الإديولوجية والحقائق العلمية والقيم التي يمكن إستخدامها وتوظيفها في أحداث التغير المطلوب.ومن تعاريفه أنه أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية خلال فترات زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية

والبشرية ، وتعبئة هذه الإمكانيات وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته ، في هذه الفلسفة الإجتماعية التي يريد المجتمع النمو في إطارها.

ان التنمية القائمة على مساندة المجتمع المحلي يعتمد على خبرات وقدرات المجتمعات المحلية لمعرفة ما هو مطلوب انجازه وكيفية انجازه و ذلك عن طريق الخبرات والتجارب التي عن طريقها يمكن اعداد الخطط والبرامج المناسبة لتنمية المجتمع المحلي ، ومن اجل ان تتمكن المجتمعات المحلية من تحديد خياراتها فانها تحتاج الى بناء المؤسسات التي تستطيع زيادة عملية التنمية على المستوى المحلي ويشمل ذلك على تسيير الاهداف المتوخاة والمسارات التي تمكن من تعزيز قدرات المجتمع المحلي واعادة اتجاهات الادارة المحلية ، بما يؤدي بالمؤسسات المحلية الى استثمار راس المال المحلي من خلال الشراكة في صنع القرار و وضع الخطط وتصميم البرامج التنموية ومتابعتها .

وهناك عوامل كثيرة ينبغي مراعاتها عند وضع الخطة مثل العوامل السكانية،الاقتصادية،الاجتماعية ،الثقافية ، والمادية ، وتمر العملية التخطيطيةوتمر العملية التخطيطية ب7 مراحل وهيتحديد الاهداف وترتيب الاولويات،جمع الحقائق،دراسة وسائل التمويل والتنظيم والادارة والدعاية للخطة، فضلا عن عنصر التقويم .

وهنا نجزم القول بان التخطيط الكفئ هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام الموارد الوطنية ، المادية ، الطبيعية والبشرية بطريقة علمية وعملية من اجل تحقيق الاهداف التنموية .

3-**التمويل المحلي** :يعد العنصر المالي عنصرا اساسيا لتطبيق نظام الادارة المالية واتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمع المحلي ، حيث ان نجاح الهيئات المحلية في اداء رسالتها والنهوض بالاعباء الملقات على علتقها من ناحية وتوفير السلع والخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، كما ان قوة الهيئات المحلية في الدولة انما تقاس بنسبة مالية لتلك الهيئات الى المالية العامة للدولة ومن الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس إختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية

إذن من الأهمية يمكن وضع مشاكل التمويل كأولى العقبات التي تقابل تجسيد التنمية المحلية في كافة مراحلها ويعرف التمويل المحلي بأنه: "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم إستقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.ومن خلال هذا التعريف ، يتضح لنا أن هناك علاقة طردية بين التنمية المحلية والتمويل المحلي من جهة وبين درجة إستقلالية المحليات وإتخاذ من جهة آخرى ، بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية بمعنى أن نجاح الوحدات المالية المحلية في إحداث المزيد من التنمية المحلية يتوقف على مدى قدرتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية ، وخاصة الموارد المالية الذاتية بل إن تدعيم الإدارة المحلية وزيادة قدرتها وتعميق فلسفة وجودها يتوقف على مقدار ما يتوفر لديها من موارد مالية متاحة وعلى ضوء ذلك تنقسم مصادر التمويل المحلي إلى :

أ- موارد مالية ذاتية :ونذكر منها :

- الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم .
- الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل وإستثمار المرافق المحلية .
- الإعانات والقروض.

ب- موارد مالية خارجية (التمويل خارجي):

- إعانات الدولة .
- القروض المحلية .
- موارد آخرى .

يتضح لنا من خلال ما سبق أن التمويل المحلي له دور كبير في تحقيق التنمية المحلية وهذا في حالة توافر الموارد المطلوبة ، ولكن مع تنوع مصادر التمويل بالمحليات نظرا لتنوع الخدمات المقدمة من جهة وإختلاف المشروعات من جهة آخرى ومن أهم الموارد المالية الذاتية للمحليات هو رد الضرائب إذا أن الإصلاح الضريبي لسنة 1991م لم يأت إلا لسوء التقدير و التعقيدات المختلفة ولذلك فإن إتجاهات الإصلاح ركزت على أهداف تقنية وأخرى إقتصادية ومالية وإجتماعية ، ففي هذا السياق يمكن أن نقول ماهي الشروط الواجب توفرها في المورد المالي المحلي من خلال تمييزها عن غيرها ومن أهم هذه الشروط :

- **محلية المورد** :أي المورد يقع في نطاق الإدارة المحلية .

- **ذاتية المورد :** من حيث إستقلالية المورد في تقدير سعره وتحصيله وفي حدود معينة .
- **سهولة تسيير المورد :** بتقديره وكيفيه تحصيله ، وتكلفة تحصيلة .....إلخ.

لايعني إطلاقا التركيز على أهمية التمويل المحلي الدعم الكلي للإستقلال الإداري للمجالس المحلية ، بل التغطية الكاملة للنفقات المحلية إن أمكن ذلك فتبقى إعانات الدولة لكن نسبة معينة ويأتي ذلك للأسباب التالية :

- رقابة السلطات المركزية على الوحدات المحلية والعاملين بها.
- التوازن بين الوحدات الغنية ذات الموارد والوحدات الفقيرة ، وهو معيار يقضي على التفاوت في مستوى تقديم الخدمات .
- القضاء على إرتفاع معدل الضرائب في الوحدات المحرومة والفقيرة ، من خلال ماسبق نجد أن الإدارة المحلية تعاني من مشاكل كثيرة وعلى وجه الخصوص التمويل المحلي ويدخل ذلك فيما يسمي بمالية الإدارة المحلية .

4-المشاركة الشعبية :

إن بناء شراكة فعالة بين أطراف المجتمع بمختلف قطاعاته تمثل واحدا من بين أهم متطلبات التنمية المحلية ، والتي هي عبارة عن شراكة بين الحكومات المحلية ومنظمات الأعمال ومصالح المجتمع المحلي ولذلك فإن بناء إستراتيجية للشراكة تهتم بالخطط الشاملة والمرحلة والتنفيذية يساهم في تأسيس شراكة قائمة على المعرفة والمهارة والخبرة والتغيير القيمي.

وتعتبر قضية المشاركة الشعبية محور إهتمام كثير من العلماء والمختصين والمهتمين بالتنمية المحلية ، ذلك أن توضيح مفهوم الشراكة ووضع هيكلها وتحديد مؤسساتهاووضح لوائحها التنفيذية يحدد الإطار الذي تتفاعل داخله مجموع الفعاليات الرسمية والمجتمعية ذات المصلحة المشتركة .

ومن هذا الباب أوضح الأستاذ "عبد المنعم شوقي ": أن المشاركة مبدأ أو مدخل أساسي للتنمية مرتبط بتحقيق النقاط الآتية :

- أن تؤدي إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة فيعرف مع مرور الوقت كيف يحل مشكلاته.
- أن تؤدي إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب .
- تعني المشاركة تدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة .
- تؤدي المشاركة إلى تدعيم الفكر الحكومي بكثير من الأراء الشعبية الفعالة.

- تؤدي المشاركة إلى قيام الموطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة إحتجاجات الشعب .ويرى "سكبت" أن المشاركة تشير إلى الإعتقاد بأن الحكومة يجب أن تكون أداة يمكن أن تعبر عن رغبات المواطنين وتختارلهم البرامج وتخدم المجتمع بطريقة أفضل حينما يتم إشراك كل فرد مباشرة في إتخاذ القرارات التي تمس حياته .ويرى آخرون أن المشاركة إنما هي " إسهام قيادات المجتمع بالجهود الذاتية لما فيه مصلحة المجتمع الذي ينتمون إليه .كما تعرف أيضا بأنها " الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف.

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص أهم عناصر المشاركة وهي كما يلي :

- أن المشاركة عملية يتم من خلالها تحديد الأهداف العامة للمجتمع.
- تتم المشاركة في منظمات مختلفة للتنمية تسعى لتحقيق أهداف المجتمع .
- المشاركة تقوم على أساس من الديمقراطية .
- تتم المشاركة بدافع ذاتي من قبل أفراد وجماعات المجتمع .
- تعتمد على روح المسؤولية الإجتماعية والإنتماء للمجتمع ، من خلال مساهمة المواطنين في حل مشكلاتهم .
- تعتمد الالمشاركة على الجهود الأهلية المنظمة وأيضا على الجهود الحكومية لتلبية إحتياجات المجتمع .
- تمارس المشاركة من خلال برامج التنمية المحلية المختلفة .
- تشمل التنمية بمفهومها الشامل المساهمة في العمليات التخطيطية وتحديد الأهداف وعمليات التنفيذ والتنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية .
- يعتبر العنصر البشري أساس المشاركة والمساهمة والإهتمام به ، وإكسابه الخبرات والمهارات وتعويده على المشاركة في التنمية المحلية ، مما يمثل هدف أساسي للتنمية المحلية وتشير الدراسات إلى أنه ينبغي أن تبدأ عملية التنمية الإقتصادية المحلية ببلورة إستراتيجية واضحة تعتبر من المكونات الهامة في أي عملية لتخطيط التنمية في المجتمعات المحلية حيث أن أي إستراتيجية للشراكة المحلية لابد أن تشكل إحدى مكونات الخطة الإستراتيجية الشاملة على مستوى المجتمع المحلي.ومن أجل أن تتم عملية المشاركة على الوجه الأكمل فقد إقترح " عبد النعم شوقي " مجموعة من المقومات لتدعيم المشاركة الشعبية في برامج التنمية وتتحدد فيما يلي:

- ✓ الإهتمام بأراء المواطنين ومقترحاتهم بصفة مستمرة .
- ✓ توفير المناخ الملائم لممارسة المشاركة بطريقة تكافؤ الفرص ، سيادة القانون ، الشعور بالإطمئنان ، تدعيم أجهزة المشاركة ، تطوير قوانين ولوائح العمل ، الإهتمام بالتعاون والتنسيق .
- ✓ الإتجاه نحو اللامركزية لرفع مستوى المشاركة الشعبية ، تنشئة جيل مسؤول وواعي بالمشاركة ، الديمقراطية ولديه أيضا القدرة على المساهمة في العمل الجماعي والتمتع بقدرة على الإقناع والشعور بالمسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع .

المبحث الثالث: نفقات وإيرادات الجماعات المحلية .

ان الجماعات المحلية ملقى على عاتقها مهام كثيرة و اعباء متعددة و لتغطية نفقاتها ولتحقيق اهدافها فانها تسعى دائما لايجاد تمويلات جديدة قد تكون جبائية و غير جبائية،و هذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الاول: نفقات الجماعات المحلية

تتمثل نفقات الجماعات المحلية في النفقات التالية[1]:

أولا: نفقات قسم التسير.

نفقات التسير هي تلك النفقات اللازمة لسير الجهاز الإداري للجماعات المحلية وصيانة ممتلكاتها وهي نفقات لا تضيف للجماعات المحلية أي مقدرة إنتاجية جديدة والتي تنقسم إلى:

1-نفقات إدارية ونفقات مخصصة للصيانة :

تعتبر هذه النفقات من النفقات العادية وهي إجبارية على الجماعات المحلية حتى وإن كانت غير إنتاجية وتتمثل هذه النفقات في : مصاريف المكاتب ، مصاريف الإشتراك في الجريدة الرسمية والجرائد الآخرى ، مصاريف الهاتف....إلخ.أما نفقات الصيانة فتتمثل فيالمصاريف الضرورية لصيانة العقارات والمنقولات التابعة للبلدية أو الولاية والمصاريف اللازمة لصيانة المؤسسات وكذا شبكة الطرق .تختص البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي طبقا للمقاييس الوطنية وتقوم كذلك بصيانة هذه المؤسسات .

2- نفقات أجورالمستخدمين :

تعد نفقات أجور المستخدمين إجبارية وإلزامية تتحملها البلدية والولاية إتجاه جميع موظفيها ومستخدميها .

3- نفقات الضرائب على أملاك ومداخل الجماعات المحلية :

تشمل جميع الأملاك التابعة للجماعات والتي تتمثل في العقارات المنتجة ومداخل تخضعلضرائب عقارية أم الأملاك المبنية وغير مبنية والمستخدمةفي نشاط ذي منفعة عامةوغير منتجة لمداخيل فإنهامعفاة من الرسم العقاري على الأملاك المبنية وغير المبنية

[1]بعلي محمد الصغير ،قانون الادارة المحلية الجزائرية،دار العلوم للنشر و التوزيع،ص ص 176-179.

ويجب على الجماعات المحلية أن تدفع الدفع الجزافي وكذلك المساهمات الإجتماعية المحددة في القانون في مجال الأجور المدفوعة لمستخدميها .

4-التعويضات والإعانات ونفقات المشاركةفي صنف الضمان .

إن الجماعات المحلية ملزمة بتقديم إعانات إلى كل الهيئات المكلفة بنشاط الحماية الإجتماعية ومساعدة البرامج والأنشطة الرياضية والثقافي .تساهم الجماعات المحلية في نشاطات مختلفة منها مساعدة المعوقين والمسنين حيث يساهم المجلس الشعبي البلدي بالتنسيق مع المجلسين الشعبي والولائي في كل نشاط إجتماعي يهدف إلى ضمان مايلي :

- مساعدة الطفولة ، مساعدة المعوقين ، التكفل بالمشردين ....إلخ.

ثانيا- نفقات مخصصة للتجهيزو الاستثمار :

1-نفقات مخصصة للتجهيز:

تتمثل نفقات التجهيز في إستهلاك الدين ونفقات التجهيز العام ، وتتعلق نفقات إستهلاك الدين بعملية إستهلاك القروض إما نفقات التجهيز العام فهي تتضمن :

- إقتناء العقارات عن طريق الشراء .
- إقتناء الآلات والعتاد .
- عمليات البناء وتهيئة الأراضي والطرق الجديدة .

2- نفقات مخصصة للإستثمار :

هي نفقات تسمح بخلق مؤسسات ووحدات إقتصادية محلية أو تنمية وتطوير نشاط المؤسسة المحلية الموجودة سابقا ويجب أن يكون للجماعات المحلية الوسائل المادية اللآزمة لممارسة الإستثمارات وتمويل نشاطاتها لكن في الوقت الحاضر فإنه يلاحظ أن أغلبية .

المطلب الثاني :إيرادات الجماعات المحلية.

تتمثل إيرادات الجماعات المحلية في[1] :

اولا-إيرادات التجهيز والإستثمار :

1- إيرادات التجهيز : تتكون إيرادات التجهيز العام من التمويل الذاتي وكذلك القروض والمساعدات وعمليات نقل الملكية بالنسبة للعقارات والمنقولات والعتاد الكبير وتعويضات

[1]قوادري عيسى،الموارد المالية للجماعات المحلية،مدكرة لنيل شهادة الدراسات التطبيقية الجامعية،فرع قانون الاعمال،المركز الجامعي بالبويرة،2006-2007 ،ص ص 33-41.

الأضرار بالإضافة إلى نقل ملكية سندات الدولة والمؤسسات العامة الوطنية كما حددت أيضا المادة(151)و(136) من قانون البلدية والولاية على الترتيب أنه :"يقتطع من مداخيل التسير مبلغ يخصص لتغطية نفقات التجهيز والإستثمار"وهذا الإجراء يمكن أن يؤسس نوعا من التمويل الذاتي من قيل البلدية والدولة مما يسمح لها بضمان حد أدنى سنوي من الإستثمار كما يضمن أيضا التوازن الإجباري في مجال التجهيز العام وكذلك في مجال الإستثمار الإقتصادي . وقد حددت النسبة التي تقتطعها كل من البلدية والولاية من إيرادات التسير المخصصة لتغطية نفقات التجهيز والإستثمار 20 ٪سنة 1990م.

كما يمكن أيضا للجماعات المحلية أن تتلقى هيئات وهدايا وبعد مداولات المجالس الشعبية توجه هذه الهيئات إلى التمويل في مجال التجهيز العام .

كما يمكن للجماعات المحلية أن تتلقى إعانات ومساهمات مالية من طرف الصندوق المشترك للمجاعات المحلية وتوجه هذه الإعانات والمساهمات لتمويل مجال التجهيز العام.أي أن المساعدات والمساهمات الممنوحة من قبل الصندوق المشترك للجماعات المحلية للولايات والبلديات تنصب أساسا في ترقية وتنمية الجماعات المحلية في إطار التوجيهات والأهداف المحددة في التخطيط الوطني للتنمية .وتعتبر أيضا القروض والمساعدات موارد من إيرادات التجهيز العام ، فالمساهمات تأتي أساسا من الدولة عن طريق الخزينة وتسمى بحسابات القروض أو حسابات التسبيقات أما بالنسبة لقروض البنوك وهي ممنوحة من قبل مؤسسات مالية مثل بنك التنمية المحلية الذي يمنح قروض وديون على جميع الأشكال للجماعات المحلية وذلك للمساهمات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجماعات المحلية .كما يتحمل هذا البنك عبىء تمويل المؤسسات والمنشأت العامة الإقتصادية التابعة للولايات والبلديات ، وكل العمليات الإجتماعية التي تقوم بها الجماعات المحلية ، كماتعتبر أيضا عمليات نقل الملكية والمنقولات وتعويضات الأضرارونقل الملكية ، سندات القيم موردا من إيرادات التجهيز العام .وتجدر بنا الملاحظة ، أن التعويضات الخاصة بالأضرار تتكفل بها الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية في الحالات الطارئة والإستثنائية (الحرائق، الكوارث الطبيعية)أما بالنسبة لسندات القيم فيمكن للجماعات أن تستفيد من ناتج بيعها بعد قرار المجالس الشعبية والمصادقة عليه من طرف السلطة الوصية ، أما فيما يخص عمليات نقل العقارات والمنقولات فلا تتم إلا في حالات إستثنائية ومرخصة قانونا .

2- إيرادات الإستثمار :تعتبر الجماعات المحلية النواة الأساسية في الدولة ، وهي المحيط الواسع الذي يعيش فيه المواطن ويمارس فيه نشاطاته اليومية .

لذلك يجب عليها أن تعمل جاهدة على سبيل تحقيق حاجيات المواطنين المتعددة والمتجددة خاصة بعد التطور المذهل في المستوى المعيشي للمواطن من صحة عمومية و خدمات إجتماعية وخدمات إدارية .إذن فمهام الجماعات المحلية مهام متعددة ومتطورة بتطور حاجيات المواطنين ، هذه الضروريات جعلت من الجماعات المحلية تتدخل في شتى القطاعات الإقتصادية ومختلف الإستثمارات وتشمل إيرادات الإستثمار العام على مايلي :

1- ناتج مناقصات المصالح العامة " البلدية و الولاية ".

2- ناتج المساهمات في رأس المال أي عائدات مساهمة الجماعات المحلية في رأس مال المؤسسات

3- ناتج القروض المرخصة ويتكون من ناتج القروض التي تعقدها الجماعات المحلية لحساب المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري وكذلك ناتج أقساط الديون التي وجهتهم الجماعات المحلية لهذه المؤسسة .

4- نسبة الإقتطاع من إيرادات التسير وذلك لضمان التوازن في مجال الإستثمارالإقتصادي ونسبة الإقتطاع مقدرة ب 20

5- نواتج الأرباح المحققة من قبل المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري تحت وصاية البلديات والولاية .

ولكي تقوم الجماعات المحلية بجميع إلتزاماتها وتحقق أهدافها يجب عليها أن تعمل على وجود أدنى من التجهيز ، ولذلك نجد أن المشروع يلزمها أن تقتطع مبلغ معين من إيرادات التسير وتوجهها إلى قطاع التجهيز والإستثمار، هذه العملية تجبر الجماعات المحلية على الضغط على نفقات التسير المرتفعة ، وتحث على وجود تويل ذاتي من قبل الجماعات المحلية لكي تسمح لهذه العملية أن تحقق حد أدنى من الإستثمار في مجال المصالح العامة الإقتصادية .

ثانيا- إيرادات التسيير: تتكون إيرادات التسيير من إيرادات ناتجة عن الضرائب والرسوم وإيرادات متنوعة ومختلفة.

1- إيرادات ناتجة عن الضرائب :وتشمل هذه الإيرادات على الرسوم والضرائب التي تعود إلى الجماعات المحلية بصفة كلية أو تستفيد بجزء منها فقط .

وتتمثل العائدات الجبائية في الضرائب المباشرة والغير مباشرة .

ا- **الضرائب المباشرة.** تستفيد الجماعات المحلية بنواتج الضرائب المباشرة بصفة كلية أو نسبة محددة قانونا والضرائب المباشرة المحلية مقسمة على ثلاثة أقسام .

- ضرائب تستفيد منها البلدية .
- ضرائب تستفيد منها الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية .
- ضرائب تستفيد منها الدولة والجماعات المحلية .

فنلاحظ مثلا أن ناتج الرسم العقاري على الأملاك المبينة والأملاك الغير مبينة ورسم التطهير تستفيد منها البلدية بصورة كلية .

أما الضرائب والرسوم التي يستفيد منها الصندوق المشترك للجماعات فهي كالآتي :

- **الدفع الجزافي :** كانت تستفيد منه الجماعات المحلية بنسبة 90 فقط أما 10 فتعود إلى الدولة هذا قبل سنة 1986م ، أما قانون المالية لسنة 1986 منح ناتج هذه الضريبة لصالح الجماعات المحلية فقط أي نسبة 100.

بالإضافة إلى الرسم على النشاط المهني والرسم النوعي على البنزين الممتاز والعادي والغاز والمنتوجات الصيدلانية .

- أيضا الضريبة على الثروة التي نشأت بموجب قانون المالية لسنة 1993م ةالتي تستفيد الجماعات المحلية بجزء منها فقط .

ب-الضرائب الغير المباشرة : إن ناتج الرسم على القيمة المضافة لا يوجه كلية إلى الجماعات المحلية بل تستفيد بجزء منه فقط أما باقي فيعود للدولة .

وقد أنشأ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1991م وذلك خلفا لنظام الرسوم على رقم الأعمال " أي الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأديةالخدمات " أما فيما يخص الرسم على الذبائح فيوجه كليا لميزانية البلدية ، وهذا الرسم يقع على الإستهلاك بالنسبة للكيلوغرام الواحد من اللحم ، ويتعلق هذا الرسم للحوم التي تذبح بالمذابح بين البلديات واللحوم المستوردة .

2- الإيرادات متنوعة ومختلفة : تتمثل الإيرادات المختلفة فيما يلي :

1- نواتج أملاك الدولة .

2- نواتج الإستغلال .

3- المساهمات والمنح.

4- الناتج المالي .

1- نواتج أملاك الدولة :يعبر هذا المورد من بين الموارد التي تشغلها البلديات قصد رفع مداخلها ، ويمكن تلخيص هذا المورد المالي فيما يلي :

- **بيع المحاصيل** : أي أنه يمكن للبلديات أن تملك أراضي فلاحية ويعود ناتج بيعها إلى ميزانيتها .
- **كراء العقارات** : يمكن للبلدية كراء عقاراتها التي تدخل في ملكيتها الخاصة ، وذلك بإجراء مناقصة ، أما بالنسبة للأملاك المخصصة للسكن والتي لا تدخل في مملكيتها فلا يمكن أن تخضعها للمناقصة .
- **كراء الواجهات العامة:** وهي الحقوق التي تستفيد منها البلديات مثل حقوق وقوف السيارات وإستعمال الأمكنة في الأسواق المغطاة .....إلخ.

2- نواتج الإستغلال : وتشتمل على ما يلي :

- **حقوق الفحص والدمغة** :وتصل هذه الحقوق مقابل فحص اللحوم التي تضمن لها البلدية المراقبة الصحية .
- **الرسوم الجنائزية** : وهي الرسوم تحدد قيمتها البلدية بعد مداولات المجلس الشعبي البلدي ومصادقة السلطة الوصية ولا يجب أن تكون هذه رسوم مصدر للربح بالنسبة للبلدية وإنما لمواجهة مصاريف الإستغلال فقط .

3- المساهمات والمنح :وتأتي هذه المساهمات والمنح أساسا من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية .

4- الناتج المالي : ويحتوي هذه المورد على عائدات السندات أو فوائد القروض والديون وناتج المصالح التجارية والصناعية والتي تتميز بمحاسبة مستقلة .

وتجدر بنا الملاحظة أن نواتج الإستغلال والنواتج المالية لاتمثل إلا جزء ضعيف من ميزانية الجماعات المحلية .

ومن الملاحظ بصفة عامة أن الإيرادات الجبائية تعتبر هي المورد الرئيسي والأساسي للجماعات المحلية على عكس الإيرادات الآخرى التي تتميز بضعف مردوديتها وبالتالي يجب على الدولة أن تولي إهتماما أكبر بالقطاع الجبائي الذي يعتبر موردا رئيسيا بالنسبة لميزانية الجماعات المحلية وحتى ميزانية الدولة ، وهذا فعلا ما قامت به الدولة خاصة في الإصلاح الجبائي الأخير لسنة 1992م.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل نستنتج أن التنمية الاقتصادية نقصد بها الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في الناتج القومي في المجتمع و في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة من الزمن، و كما تطرقنا إلى التنمية المحلية التي تعود باختصار أنها مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية للمجتمعات المحلية.

و كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الجماعات المحلية التي تعتبر جزأ لا يتجزأ من الدولة فهي تكملة للدولة على إقليم معين كما أن لهذه الجماعات المحلية إيرادات و نفقات تؤثر على التنمية الاقتصادية و بدورها على التنمية المحلية.

الفصل الثاني:

السياسة المالية وأدواتها

مقدمة الفصل:

من المعلوم ان السياسة الاقتصادية تتضمن مجموعة من السياسات كالسياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف، على ان السياسة المالية تحتل المكانة الهامة، و مع التطور الذي طراء على دور الدول الاقتصادية اصبح معناها يضيف الى استيعاب الوظائف والمهام الجديدة، وعلى هدى من التطور الذي حل بالمجتمعات فان السياسة المالية أصبحت تتضمن تكييف كميا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة بغية تحقيق اهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي و دفع عجلة التنمية واشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية واتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب من طبقات المجتمع و الاقلال من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخول و الثروات .

و على هذا الاساس سوف نتناول في فصلنا هذا المقسم الى ثلاث مباحث على الترتيب:

المبحث الاول : ماهي السياسة المالية .

المبحث الثاني : ادوات السياسة المالية .

المبحث الاول : ماهية السياسة المالية :

تعددت و اختلفت مفاهيم السياسة المالية عبر العصور الماضية ، لكن مفهومها تطور حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط، و ظهور دور الدولة في النشاط الاقتصادي و تدخلها الفعال في الشؤون الاقتصادية ، قد اظهر عوامل جديدة دعت الى وجوب تحديد معنى السياسة المالية، و فيما يلى سنتناول تعريف السياسة المالية وتطورها و العوامل المؤثرة فيها والية عملها .

المطلب الاول : تعريف السياسة المالية و تطورها .

اولا : تعريف السياسة المالية[1] :

تعرف السياسة المالية بانها استخدام بعض النشاطات الحكومية في تطوير الاقتصاد القومي و المحافضة على استقراره حيث ارتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة تاريخيا لتوضيح ايرادات الحكومة و نفقاتها و سياستها الائتمانية ، اما عن مفهوم السياسة المالية فيرتبط بكل الجهود المبذولة من قبل الحكومة للمحافظة على استقرار النشاطات الاقتصادية و التاثير فيها .

ثانيا : تطورها [2]:

1- السياسة المالية في الفكر التقليدي :

تعرف المدرسة الكلاسيكية على انها مجموعة الافكار لاقتصادية التي وضع اصولها المفكر الاسكتلاندي ادم سميث، و ذلك في كتابه الشهير(ثروة الامم) والذي اسهم في تطوره كل من (مالستن) و (جان باتيست ساي) و (دايفيد ريكاردو) و (جون ستيوارت ميل) و قد سيطر فكر هذه المدرسة على السياسة المالية و الاقتصادية في اوربا من منتصف القرن الثامن عشر تقريبا وحتى نشوب الحرب العالمية الاولى و من مبادئ هذه المدرسة هي :

- ان الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي و ان الدافع الفردي هو اساس السياسة المالية و في هذا الصدد اطلقوا عبارة شهيرة انه هناك يد خفية .

[1] هيثم الزغبي،اسس و مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار الفكر للنشر و التوزيع،عمان،2000،ص 198.

[2] هشام مصطفى الجمال،دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2006،ص ص 53-57.

– و كذلك مبدا الحرية الاقتصادية اي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث قصر و دور الدولة على الوضائف التقليدية ، الامن ....الخ. و قد قدمت هذه النضرية الاقتصادية التقليدية الاساس العلمي للعمولة تاحارسة و بمبدا عدم التدخل و قد ذهبت هذه النضرية الى ان النشاط الخاص كاف وحده لتحقيق توازن التشغيل الكامل و ذلك لافتراصها ان العرض يخلق الطلب المساوي له و ان العرض ينتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل يمول حركات الاجور .

و منهنا اصبحت مالية الدولة محايدة و من اهم اغراض النضام المالي في تلك المرحلة ما يلي:

– يهتم بتحقيق العدالة بين الافراد المجتمع و ذلك بتوزيع الاعباء العامة بحيث تكون تضحية كل فرد مساوية للاخرين .

– تطرقت الى مبادئ المالية الخاصة في المالية العامة خاصة مبدا توزيع الدخل بين انواع مختلفة من النفقات .

– خلصت الى تفضيل الضرائب على الاستهلاك .

و لقد اثبتت الحرب العالمية الاولى و ما صاحبها من ازمات اقتصادية عدم مقدرة هذه السياسة و فشلها في معالجة التقلبات الاقتصادية .

فمثلا فان السياسة المالية في هذا الفكر في توقات الرواج و التضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب فتزداد ايرادات الحكومة مما يدفع الحكومة لتحقيق مبدا التوازن المحاسبي للموازنة العامة و زيادة الانفاق العام مما يزيد من حدة التضخم و زيادة الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب مرة اخرى فتزيد الحكومة من انفاقها لتوازن ميزانيتها مما يساعد على حدة التضخم من ناحية و من ناحية اخرى يخرج هذا الانفاق المتزايد عن حيادها المالي لما له من اثار اقتصادية و قد يحدث عكس ذلك في اوقات الركود و مما يدل على امكانية تحقيق مبدا الحياد المالي للدولة .

2– السياسة المالية المتدخلة :

بدا هذا النظام الراس مالي في اعقاب الحرب العالمية الاولى وقد تعرض لانتقادات عديدة نتيجة تعاقم الازمات عليه و كانت هناك عوامل عديدة ادت الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الى تطور السياسة المالية من محايدة الى سياسة مالية متدخلة و من اهم هذه العوامل :

ا- **الازمات الاقتصادية:** لا سيما الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات و نتج عنه اثار شديدة هزت جميع الدول التي كانت تاخذ بالمذهب الحر حيث بينت تلك الازمة ان النشاط الفردي ليس قادرا وحده على ضمان التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و انه لابد من تدخل الدولة .

ب- **التطور السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي** : ادى التطور الذي لحق بالمجتمعات من الوعي القومي و تضخم ميزانيات الحكومات اما بسبب الحروب الكبيرة او بانتشار الروح الديموقراطية الى تدخل الدولة المتزايد .

ج- **التطور التكنولوجي** : حيث احتاجت بعض القطاعات تدخل الدولة نظرا للتطور التكنولوجي الذي لحق بها و الذي استلزم استثمارات ضخمة لتنفيذها .

د- **الثورة الكينزية:** في هذه المرحلة طالب كينز بضرورة تدخل الدولة لتقضي على البطالة كما انه وجه كينز انتقادا لقانون (ساي) الذي ينص ان العرض يخلق الطلب الكلي المساوي له عند اي مستوى من مستويات التشغيل ، كما انه رفض فكرة امكانية حدوث التوازن الاقتصادي و اثبت ذلك من خلال الكساد الذي حدث في الثلاثينيات الذي شهدته الدول الصناعية المتقدمة و الذي اثبت عجز السياسة المالية و النقدية الكلاسيكية .

كما اوضح خرافة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك و اكد وجود الكثير من التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة،و بذلك فان تدخل الدولة في بعض النشاطات يكون اكثر رشدا من الافراد لان الدولة دائما تسعى الى تحقيق مصلحة المجتمع .

المطلب الثاني :اهداف السياسة المالية .

تسعى الحكومات من خلال اتباع السياسة المالية الى تحقيق عدد من الاهداف الرئيسية و هي[1]:

1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار تجنبا لحدوث مشكلة التضخم، و التي تنجم عادة بسب زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي .

2- تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الانتاج المتاحة في الاقتصد الوطني ، و ذلك من خلال التشغيل الكامل بهدف المحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي تجنبا لحدوث مشكلة البطالة و التي تنجم عادة بسب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي .

[1] جهاد احمد ابو السندس،مبادىء الاقتصاد الكلي، دار تسنيم،عمان،2008،ص ص 254،255.

3- اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع و المحافظة على التوازن عن طريق فرض اقتطاعات ضريبية على اصحاب الدخلول المرتفعة .

4- دعم مسيرة التنمية الاقتصادية و رفع مستوى النمو في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث :الية عمل السياسة المالية[1].

تمثل الضرائب و النفقات الحكومية ادوات السياسة المالية حيث تقوم الحكومة من خلالها مواجهة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني و سوف نوضح دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند حدوث الاختلال في هذا التوازن و الذي ينتج عن التغيرات في الطلب الكلي و العرض الكلي و تسبب حالة من التضخم او البطالة او التضخم الركودي ، و تستطيع الحكومة مواجهة هذه الحالات بالتاثير على حجم الطلب الكلي من خلال استخدام ادوات السياسة المالية، و يتم هذا التاثير بطريقتين و هما:

1- الطريقة المباشرة:

تتم هذه الطريقة باستخدام اداة الانفاق الحكومي(G) احد مكونات الطلب الكلي :

$$D = C + I + G + (x - m)$$

يتم استخدامه عند حدوث خلل في التوازن الاقتصادي $(D \neq 0)$ فتستطيع الحكومة تغيير حجم انفاقها الحكومي (G) للتاثير على حجم الطلب الكلي ، بهدف تحقيق التوازن في الدخل بفعل تاثير المضاعف.

2- الطريقة الغير المباشرة :

تتم هذه الطريقة باستخدام اداة الضريبة حيث ان الضرائب (T) اداة تؤثر بشكل مباشر على كلى من الاستهلاك (C) و الادخار (S) ، فزيادة الضريبة ستؤدي الى انخفاض الدخل الشخصي المتاح ، و هذا بدوره سيؤدي الى زيادة حجم الاستهلاك و من ثمة الادخار و بالتالي زيادة حجم الطلب الكلي.

أ- حالات اختلال في الاقتصلد الوطني:

- ✓ **- في حالة وجود فجوة ركودية (انكماش) :**

[1] المرجع السابق، ص ص 255-258.

اذا تعرض الاقتصاد الى حالة عدم التوازن بان يكون الطلب الكلي اقل من العرض الكلي تسمى هذه الحالة فجوة انكماشية مما يعني ان الاقتصاد عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل، و ان زيادة المخزون ستجبر المنتجين الى تقليل توظيف عناصر الانتاج من اجل تقليل حجم الانتاج و من ثم تقليل العرض الكلي الى الحد الذي يتساوى مع الطلب الكلي ، و ان هذه الحالة تسبب مشكلة البطالة و ذلك بسب الاستغناء عن جزء من عناصر الانتاج و يعني هذا النوع من البطالة بالبطالة الدورية.

- علاج الفجوة الانكماشية :

إن الاقتصاد يتوازن في النقطة E_0 يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي Y_0

أقل من مستوي الاستخدام الكامل (الناتج الكامن y_f) مما يعني وجود فجوة ركودية [1].

✓ لعلاج الفجوة الانكماشية ستعمد الحكومة السياسة المالية التوسعية ، و التي يمكن ان تكون بإحدى الحالات التالية[2]:

- زيادة الإنفاق الحكومي .
- تخفيض الضرائب .
-مزيج من السياستين.

ان زيادة الانفاق الحكومي (G) تؤدي الى زيادة القوى الشرائية لدى الافراد و المؤسسات و بالتالي ستؤدي الى زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع الى ان يتساوي مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل ، و بالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي (C + I +G) الى الاعلى ليقطع خط الدخل في النقطة E_1

[1] نزار سعد الدين عيسى،الاقتصاد الكلي،دار الحامد،عمان،2006،ص304.

[2] جهاد احمد ابو السندس،المرجع اعلاه،ص ص 256-258.

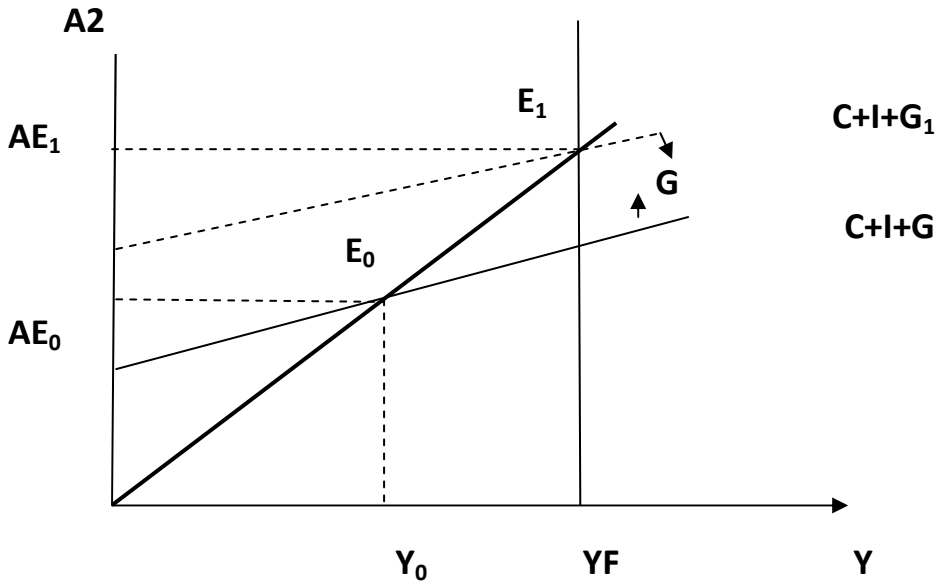

الشكل1 :علاج الفجوة الانكماشية بادوات السياسة المالية.

المصدر: نزار سعد الدين العيسى،الاقتصاد الكلي، ص 258.

ال

- ✓ **في حالة فجوة تضخمية :** عندما يكون الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي ، تحدث الفجوة التضخمية اي ان كمية الانتاج و العرض الكلي لا يلبي الطلب الكلي في الاقتصاد، و بهذه الحالة يكون الاقتصاد عند مستوى اقل من التوظيف الكامل ، و هذه الحالة تعني وجود نقص في المخزون مما يدفع المنتجين الى زيادة توظيف عناصر جديدة من اجل زيادة مستوى الانتاج و بالتالي حصول زيادة في مستوى الناتج (العرض الكلي) .

اما اذا كان الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل، اي ان جميع عناصر الانتاج المتاحة لديه موظفه بشكل كامل ، فهذا يعني انه من الغير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة، و ان ارتفاع حجم الطلب الكلي ستؤدي الى مشكلة التضخم و هو ما يعرف بمشكلة تضخم الطلب

-**علاج الفجوة التضخمية :** نلاحظ ان الاقتصاد يتوازن عند النقطة E_0 و هذا يعني ان مستوى الانفاق الكلي يفوق مستوى الاستخدام الكامل Y_f مما يعني وجود فجوة تضخمية[1].

[1] نزار سعد الدين عيسى،مرجع سبق دكره،ص 306.

و تسعى الحكومة الى معالجتها عن طريق تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بإتباع سياسة مالية انكماشية و التي تتمثل باحدى الاوجه الاتية :

- زيادة الضرائب .
- تقليل الانفاق الحكومي .
- مزيج من الاداتين .

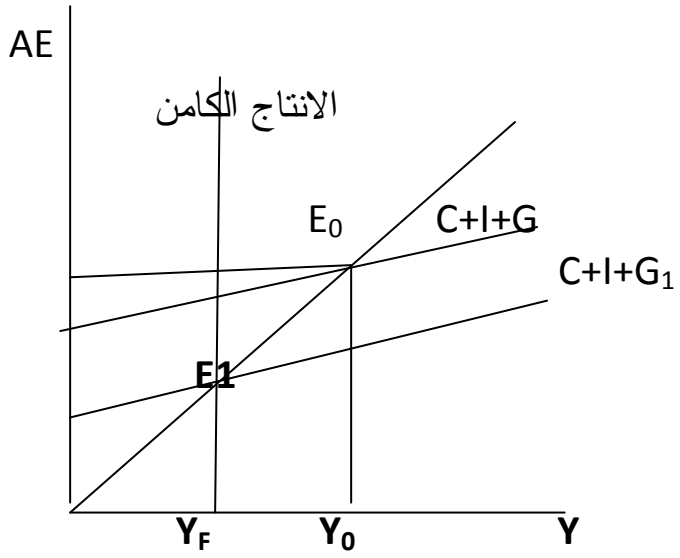

الشكل2: علاج الفجوة التضخمية .

المصدر:نزار سعد الدين العيسى ، مرجع سبق دكره ، ص 257.

عند زيادة الضرائب ستؤدي الى امتصاص القوة الشرائية لدى الافراد و المؤسسات و بالتالي ستعمل على تقليل حجم الطلب الكلي في المجتمع الى ان يتساوي مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل لجميع عناصر الانتاج و الشكل اعلاه يوضح حالة الفجوة التضخمية نتيجة زيادة الطلب (C+I+G) عن مستوى الانتاج الكلي، عند مستوى التوظيف الكامل .

وتعني عملية فرض الضريبة امتصاص القوى الشرائية التي في يد الافراد فينخفض حجم الطلب الكلي ، حيث ينتقل منحنى (C+I+G) الى اسفل حيث يتقاطع مع خط الدخل عند النقطة E_1 اي الى$(C+I+G_1)$

هذا التاثيرالضريبي على حجم الطلب الكلي يمكن ايضا تحقيقه عن طريق تقليل الانفاق الحكومي (G)[1].

ب- التدخل المالي للدولة و نموذج التوازن الاقتصادي :

ينبغي على السلطة العامة في الاقتصاديات الحديثة ان تحدد المهام التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها مثل مشروعات البنية الاساسية و المشروعات ذات النفع العام و ينبغي الاشارة الى ان السياسة المالية لها تاثير مباشر على الناتج الوطني سواء عن طريق الانفاق العام او عن طريق الايرادات العامة لكي نتاكد من ذلك يجدر بنا ان نعبر عن هذه الاثار في صورة ادخال النشاط المالي للدولة في نموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني.

ولتكن لدينا معادلة التوازن الاقتصادي الكلي كمايلي [2]:

العرض الكلي = الطلب الكلي .

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي .

$$Y = C + I + G \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

و لما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صورة نقدية فان الدخل الحقيقي الناتج يمكن تصوره على ان الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاستقطاعات الضريبية (Y-T) و عندئذ نجد:

$$C + G + a(Y-T) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

و للتبسيط نفرض ان الاستثمار (I) هو باكمله استثمار ذاتي اي مشتغل على مستوى الدخل فان معادلة التوازن تصبح :

$$Y = C_0 + a(Y-T) + I + G \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

$$Y = 1/1+a\,(C_0 - AT + G)$$

حيث ان :

Y : يمثل الدخل .

C_0 : استهلاك تلقائي .

a : الميل الحدي للاستهلاك .

T : الضرائب .

---

[1] جهاد ابو السندس،مرجع سبق دكره،ص 257.

[2] عمور امينة،السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،مدكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية،نقود مالية و بنوك،المركز الجامعي بالبويرة، ص ص 99-105.

I : الانفاق الاستثماري .

G : الانفاق الحكومي

و الملاحظة هنا ان الحكومة يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تعديل نسب الاستقطاعات الضريبية او تعديل الانفاق العام او تمارس الاثنين معا .

و منه يمكن للحكومة ان تختار احد السياسات المالية الثلاثة التالية :

- استخدام السياسة الانفاقية .
- استخدام السياسة الضريبية .
- استخدام السياستين معا كمؤثر على التوازن الاقتصادي .

و الجدير بالذكر ان كل سياسة من الثلاثة لها اثار مختلفة على كل من تدخل الدولة في سوق السلع و الخدمات و في تحديد مستوى التوازن الاقتصادي و لهذا نحاول ان نتعرض باختصارالى اثار كل من هذه السياسات على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي على النحو التالي

✓ **اثار السياسة الانفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي :**

لدراسة هذه الاثار نتطرق الى الفرضيات التالية :

- الموازنة العامة للدولة في حالة توازن .
- السلطات قررت زيادة الانفاق العام من اجل تحقيق معدل معين لنمو الدخل الوطني .
- الاقتصاد الوطني في حالة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الانتاج .
- حجم الموارد الضريبية (الضرائب) محدودة بحيث ان زيادة الانفاق ينجم عنه عجز في الموازنة .

عندئذ نجد ان الزيادة في الانفاق العام تؤدي بدورها الى زيادة في الطلب الكلي الفعال و بما ان الاقتصاد هو في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الانتاج فان تلك الزيادة في الطلب الكلي الفعال تؤدي الى زيادة الناتج الوطني عن طريق رفع مستوى التشغيل لعناصر الانتاج ومنه يمكن التعبير عن المستوى الجديد للناتج الوطني كما يلي :

$$Y = y_{\Delta} = 1/\ 1- a\ (C_0 + AT + G_{\Delta}) \text{ .....(4)}$$

نطرح المعادلة 3 من المعادلة 4 نجد :

$$\Delta Y = 1/1- a \times \Delta G \text{ ..... (5)}$$

و هو ما يعبر عن المضاعف البسيط للانفاق الحكومي و ذلك ان الزيادة في الانفاق العام (G) ليس نمو مضطر في الناتج الوطني (Y) و هذا نتيجة لاثر المضاعف و هذا مع افتراض بقاء العوامل الاخرى في حالها .

الا ان هذا الوضع قد يتحدد طبقا للحالة العامة للاقتصاد الوطني و يمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :

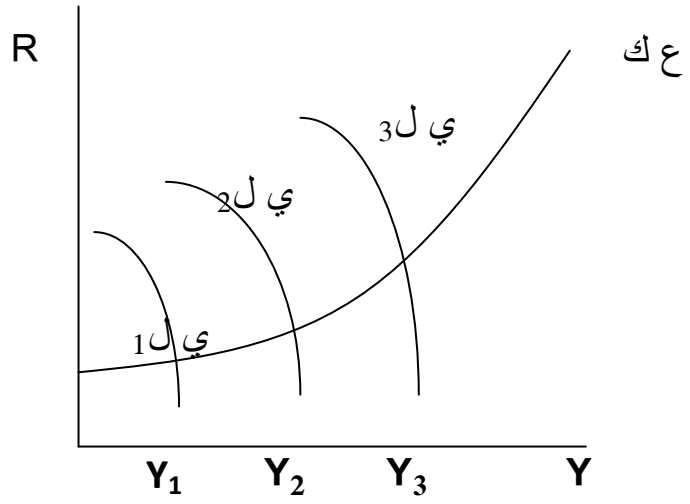

الشكل 3. اثار السياسة الانفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي

المصدر: عمور امينة، مرجع سبق ذكره، ص 102 .

يعبر المنحنى (ي ل) عن الدالة المتناقصة للدخل بالنسبة لسعر الفائدة ، كما يعبر عن العلاقة العكسية بين الفائدة و مستوى الدخل ، كما كل نقطة على هذا المنحنى تعبر عن حالة من التوازن بين الادخار و الاستثمار .

اما المنحني (ع ك) يعبر عن العلاقة الطردية بين سعر الفائدة و الدخل الحقيقي و كل نقطة واقعة على هذا المنحنى تناظر حالة من التوازن النقدي ، (الطلب على النقود = عرض النقود)

نفترض الان ان المنحنى (ي ل) يتقاطع مع المنحنى (ع ك) في الجزء الافقي للمنحني فان ذلك يعني ان التقاطع يتم في مصيدة السيولة ، و نتيجة لذلك فان دخل التوازن (الدخل الذي يحقق الوضع التوازني اي الذي يتساوي عنده الادخار مع الاستثمار و الطلب على النقود و عرض النقود) يتحدد من مستوى هو (Y_1) .

الا ان الزيادة المستمرة في الانفاق العام (G) تدفع المنحني (ي ل$_1$) نحو اليمين حيث يتحرك الى (ي ل$_2$) و منه يصبح الدخل التوازني (Y_2) و على هذا الاساس نجد ان $Y_2 - Y_1$ يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

$$\Delta Y = Y_2 - Y_1 = \Delta G \times 1/1\text{-}a \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

علما ان الاقتصاد الوطني يعيش في مرحلة (مصيدة السيولة) فان المبالغ اللازمة لدولة لسد نفقاتها الاضافية يمكن انتزاعها عن طريق الاقتراض من المبالغ النقدية السائلة المخصصة للمضاربات دون حدوث ارتفاع في سعر الفائدة، كما ان الدولة في هذه الحالة لم تقم باي استقطاعات ضريبية جديدة ، كما تلجا الى الاصدار لسد العجز في الموازنة .

بما ان الزيادة المتحققة في الدخل (ΔY) مساوية للمقدار (ΔY (1/1- a اي ($\Delta Y \times (1/1\text{-}a)$

و عندئذ تعتبر السياسة المالية في هذه الحالة ناجحة وفعالة في تحقيق الاهداف الاقتصادية و زيادة الانتاج .

- اثار السياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي :

لدراسة هذه الاثار نبقى على الافتراضات السابقة مع التعديل في حجم الضرائب (ΔT) مع بقاء الانفاق العام على حاله (G) فان هذا التغيير في الاستقطاع الضريبي (ΔT) يؤدي الى تغيير في مستوى الناتج الوظيفي مساويا (ΔY) و ذلك فان المستوى الجديد لهذا الناتج ياخذ الشكل التالي :

$$Y+\Delta Y = (1/1\text{-}a)\, C_0 - a\,(T+\Delta T) + T + G \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

و بطرح المعادلة (7) من المعادلة (3) فنحصل على :

$$\Delta Y = (1/1\text{-}a)(-a\Delta t) = (-a/1\text{-}a)\Delta T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

حيث ان (-a/1-a) يطلق عليه مضاعف الضرائب .

بما ان الميل الحدي للاستهلاك ($1>a>0$) فان القيمة المطلقة للمضاعف البسيط تكون اكبر من القيمة الطلقة للمضاعف الضؤيبي ($(1/1\text{-}a)>(a/1\text{-}a)$) وينتج عن ذلك ان الزيادة في الانفاق العام (ΔG) يؤدي الى زيادة في مستوى الدخل (ΔY) غير ان هذه الزيادة تكون اكبر من الزيادة في الدخل الناتجة عن تخفيض الضرائب بنفس القيمة .

و في الاخير يمكن القول ا ناي تخفيض في سعر الضرائب يؤدي الى حدوث زيادة في الناتج الوطني و يؤدي ذلك بدوره الى نمو الحصيلة الضريبية حيث ان التحصيلات الاجمالية لا يمكن ان تتاثر بشكل حساس كذلك فان اثار تعديل في سعر الضريبة (T) تكون له اثار كبيرة ليس

فحسب في الضرائب النسبية بل ايضا تكون هذه الاث ار كبيرة و واضحة في حالة الضرائب التصاعدية .

ج- دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي:

من المهام الاساسية في المفهوم الحديث ان تسهل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة و يمكن تعريف المشروعات العامة بانها : "وحدة اقتصادية تملكها الدولة كليا او جزئيا مستقلة عن الجهاز الاداري للدولة تتولى انتاج السلع و الخدمات التي قد تكون خاصة او جديرة للاشباع ، و تعمل في نطاق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها" .

ووضع صورة واضحة لاثار النشاط المالي للحكومة على تشغيل الاقتصاد كاملا ، و التخطيط الاقتصادي المتاحة للمجتمع و بين الاستخدامات المختلفة من اجل تحقيق الاهداف الوطنية للمجتمع خلال فترة زمنية محددة .

لقد اصبحت الموانة في الوقت المعاصر اداة من ادوات السياسة الاقتصادية ، تستخدمها الحكومة للتاثير على النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق الاهداف التي يسعى اليها المجتمع

و من المعتاد ان تكون الموازنة متوازنة سابقا و لكن كثيرا ما ينتهي هذا التوازن الى عدم توازن لاحقا ، فهنا يبدا الاندماج الاقتصادي للموازنة في التوازن الاقتصادي الكلي .

-الحالات المختلفة لعدم التوازن الاقتصادي و اساليب معالجتها :

*** التوازن الاقتصادي و توازن الموازنة :**

هذه ابسط الحالات اذ ليس على المسؤولين الا تعدية هذا التوازن الى سنة موضوع التقدير مع ادخال ما يلزم من تعديلات تقتضيها السياسة المالية المتبعة ، و عادة ما يترجم هذا التوازن السابق بالنسبة للسنة موضوع التقدير الى توازن لاحقا الا في الحالات التي يحدث فيها خطا فني او مادي في الحسابات و هي احوال قليلة الحدوث .

*** توافر التوازن الاقتصادي مع وجود عجز في الموازنة :**

ان عدم توازن الموازنة يعتبر ذو طبعة غير اقتصادية يقوم على اساس تفضيلات الدولة السيادية او الادارية ، كان يحدث العجز في الموازنة نتيجة الاعفاءات الضريبية او الزيادة في الانفاق .

و يعد عدم التوازن في هذه الحالة امرا لازما لاعادة الانفاق الكلي للدولة الى مستوى الايراد الاجمالي لها و في هذه الحالة اما ان تبني الموازنة على اظهار هذا العجز في التقديرات ، او تحاول تحقيق توازن حقيقي لها ، ويلاحظ في هذا الصدد ان كلا الطريقتين تؤدي الى نفس النتيجة .

اما عن طريق القرض اذا ما فضل تحقيق توازن حقيقي لها ، و اما الطريقتين معا اذا لم يكف رفع السعر الضريبي لسد العجز و بهذا يكون قد احتفظ بالتوازن الكلي للاقتصاد العام بالوسائل المناسبة (ضريبة القرض) .

*** عدم التوازن الاقتصادي و توازن الموازنة :**

فان عدم التوازن الاقتصادي قد يكون ناشئ عن زيادة في الانفاق او نقص فيه فان كان ناتجا عن زيادة الانفاق الكلي فهنا يكون من الطبيعي عدم وجود توازن في الموازنة الا اننا افترضنا ان الموازنة متوازنة رغم وجود هذه الزيادة التضخمية في الانفاق او مهما يكن فانه يجب معالجة عدم التوازن الكلي بممارسة الوسائل المضادة للتضخم ، و خاصة تجنب خلق نقود جديدة (الاصدار النقدي) مع العمل في نفس الوقت على التوفير في الانفاق العام اذا كانت هناك زيادة فيه و معطاة بالزيادة في الحصيلة الضريبية الناتجة عن حساسية النظام الضريبي القائم او زيادة العبء لعدم التوازن الاقتصادي فانه يحدث في الحالة العكسية و هي عدم كفاية الانفاق الاجمالي الامر الذي يخشى معه ان يؤدي الى انخفاض الدخل الوطني و منه الحصيلة الضريبية ، فاذا حدث هذا الانخفاض فانه لابد و ان ينجم عنه عدم كفاية الانفاق الاجمالي الامر الذي يخشى معه ان يؤدي الى انخفاض الدخل الوطني و منه الحصيلة الضريبية فاذا حدث هذا الانخفاض فانه لابد منه ان ينجم عنه عدم توازن لاحق للموازنة و يصبح من الضروري العناية بامر هذا العجز عن طريق اختيار الطرق المناسبة لتغطيته ولايتم هذا بالطبع عن طريق تخفيض الانفاق العام اذ ان ذلك ينتهي الى تفاقم الحالة الانكماشية الموجودة و لا عن طريق رفع اسعار الضرائب لانه اثر مماثل و على هذا لا يبقى الا اللجوء الى القروض العامة التي تستطيع تعبئة ما لدى الافراد من اموال مكتنزة ، كما ينبغي الالتجاء الى التوسع الائتماني عن طريق خلق نقود جديدة بشرط ان تستعمل هذه الاخيرة في تمويل انفاق الاستثمار يجب الحرص دائما على استمرار تحقيق التوازن المالي فهو الطريق الطبيعي الموصل الى التوازن الاقتصادي العام .

*** انعدام التوازن الاقتصادي و توازن الموازنة في ان واحد :**

انعدام اكثر الحالات تعقيدا نظرا لشمول عدم التوازن للجانبين معا و يمكن التمييز في الشان بين النوعين من عدم التوازن المالي الاول يتخذ شكل ظاهر و الثاني ينقسم الى ظاهرتين تتعارض كل ظاهرة فيها مع الاخرى ففي النوع الاول الذي يبدو يه عدم التوازن للاقتصاد و الموازنة في مظهر واحد فان يحدث اذا ما زاد الانفاق العام على الحصيلة الضريبية ففي ظل هذا الوضع نجد ان عدم توازن المزانية يزيد من عدم التوازن الاقتصادي في الوقت الذي يعمل فيه الاخير على الزيادة من سابقه و يمثل ذلك وضعا على جانب كبير من الخطورة اذا لم يتهيأ له سبيل العلاج السريع و العلاج هنا يجب ان يكون فعالا ومؤثرا و لايتم ذلك الا بالعمل في اتجاهين متلازمين .

الاول ضغط الانفاق العام لاحداث وفرة في مستوى الحصيلة الضريبية الموجودة فعلا، و الثاني بضغط الانفاق الخاص عن طريق رفع الاسعار الضريبية و خاصة الضرائب على الاستهلاك ، و مع السير في هذين الاتجاهين يمكن للدولة ان تلجا الى الاقتراض العام بشرط ان لا تستخدم حصيلة القروض في تمويل نفقاتها العامة و الا فانها بذلك تكون قد أضاعت الاثر الانكماشي المنشود من وراء هذه القروض .

اما في الوضع المضاد ، اي اذا كان هناك نقص في الانفاق الكلي مصحوبا بنقص في الانفاق العام يحقق نقص في الموازنة ، فان علاج هذا الوضع يعتبر ايسر من الوضع السابق عليه حيث يقابل هذا الوضع عادة في تطبيق سياسة انكماشية و على هذا فانه يعتبر اعادة التوازن هنا عن طريق زيادة الانفاق العام باستخدام فائض الموازنة ، هو الذي يعبر نقص الانفاق الكلي فان كان عدم التوازن اخطر من ان يعالج بهذه الطريقة فيكن للدولة ان تلجا الى القرض بشرط ان تمول به برنامجا واسعا من الانفاق العام .

اما النوع الثاني يكون بزيادة الانفاق الكلي و الموارد العامة في نفس الوقت ، و هذا النوع يحمل في طياته وسائل علاجه اذا ما استطاعت السياسة المالية ان تحافظ على هذا المجال او عن طريق تثبيت الانفاق العام عند مستوى معين و بالتالي تثبيت الحصيلة الضريبية عند هذا المستوى ، و بصفة عامة فان في كل هذه الحالات تعتبر الاسلحة المالية من الوسائل الفعالة التي يمكن استخدامها لاعادة التوازن .

المبحث الثاني : ادوات السياسة المالية .

تستطيع الدولة ان تتدخل في النشاط الاقتصادي و تؤثر على المتغيرات الاقتصادية عن طريق سياستها المالية ، مستخدمة في ذلك ادوات السياسة المالية و المتمثلة في : الايرادات العامة ، الانفاق العام ، الموازنة العامة للدولة التي سنتطرق اليها بالتفصيل فيما يلي :

المطلب الاول : الايرادات العامة [1]:

يقصد بالايرادات العامة كاداة مالية ، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي .

اولا : الايرادات الاقتصادية :

هي تلك الايرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني و تتمثل في

1-ايرادات املاك الدولة (الدومين):

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة ايا كانت طبيعتها عقارية او منقولة ، و ايا كان نوع ملكية الدولة لها ، عامة ام خاصة و تنقسم ممتلكات الدولة او الدومين الى قسمين ممتلكات او دومين عام و ممتلكات او دومين خاص .

أ- الدومين العام:

يقصد بالدومين العام ممتلكات الدولة المعدة للاستعمال العام و لخدمة المرافق العامة ، كالطرق و المطارات و الموانئ و ابنية الوزارات و المصالح العامة و المتاحف و الملاعب و الحدائق العامة و غير هذا ، و يتميز الدومين العام بعدة مميزات منها ان ملكية الدولة له هيملكية عامة تخضع لاحكام القانون الاداري ، و هكذا لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة كما لا يجوز تملكه بالتقادم طويل الاجل ،وان الغاية منه تقديم خدمات عامة و ليس الحصول على اموال للخزينة العامة ، و لا يمنع هذا من امكان تحقيق بعض الايرادات من الدومين العام كما هي الحال عند فرض مقابل معين على دخول الحدائق و المتاحف العامة او استعمال المطارات ، ذلك ان هذا المقابل لا يقصد به في الغالب سوى تنظيم استعمال فضلا عن ضالته في معظم الاحيان في تغطية نفقات انشاء هذه المرافق و مع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام .

[1] زينب حسين عوض الله،اساسيات المالية العامة،دار الجامعة للنشر و التوزيع مصر،2006،ص ص 95-100.

ب- الدومين الخاص :

يقصد بالدومين الخاص الاموال التي تتملكها الدولة ملكية خاصة و التي تخضع لاحكام القانون الخاص ، شانها في ذلك شان الافراد و المشروعات الخاصة و يدر الدومين الخاص عكس الدومين العام ايرادات و لذا فهو يعتبر مصدر من مصادر الايرادات العامة

2- الثمن العام :

تحصل الهيئات العامة على الاموال اللازمة للقيام بالخدمات الملقاة بعاتقها بان تتقاضى مقابلا لهذه الخدمات ، و يتوقف وصف هذا المقابل على نسبة النفع العام الى النفع الخاص في الخدمة التي تؤديها كما تراها الجماعة في وقت معين .

فاذا كانت الخدمة كلها نفعا خاصا، فان ما تتقاضاه مقابلها يكون "ثمنا خاصا" كالايراد الناتج من بيع المحصولات اراضي تمتلكها الهيئة العامة ، لانه من نوع الاثمان التي يستعملها الافراد في معاملاتهم ، و التي تحدد بها ظروف العرض و الطلب و يستهدف البائع منها الحصول اكبر ربح مستطاع .

اما الثمن العام فهو مقابل خدمة تؤديها الهيئة العامة نظرا لاهميتها و ضرورة اتاحة فرصة الانتفاع بها لجميع الافراد ، او لانها عرضة للاحتكار و للبيع باثمان مرتفعة اذا تركتها الهيئات العامة للمنشات الخاصة ، كتوريد المياه للمساكن ، وتراعي الهيئة العامة في تحديد ثمن الخدمة المبيعة اتاحة اعظم نفع للجماعة و ليس الحصول على اكبر ربح ممكن كما في حالة الثمن الخاص ، و الثمن العام يكون عادة اقل من الذي تطلبه الهيئات الخاصة اذا قامت هي باداء تلك الخدمات .

و يشبه الثمن العام الثمن الخاص في ان كلا منهما اختياري ، و يفترق عنه في ان الثمن الخاص يقصد منه الحصول على اكبر ربح مستطاع .

و يختلف الثمن العام عن الضريبة في انه اختياري بينما الضريبة اجبارية .

ثانيا : الايرادات السيادية :

تتمثل في الايرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الافراد لما لها من حق السيادة و تتمثل فيما يلي[1] :

[1] خبابة عبد الله،اساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية،2009،ص ص 213،214.

1- الرسم :

ظهر مفهوم الرسم بظهور الدولة و تطور مفهومها ، و مع زيادة الاعباء العامة قامت الحكومة بفرض تكاليف الإلزامية على الاشخاص ، و على الاموال و ذلك عن طريق فرض رسوم يدفعها الافراد ، مقابل منافع خاصة يستفيدون منها كرسوم الطرق و الجسور ، و رسوم دخول الاسواق و مزاولة بعض المهن و الحرف و رسوم مقابل خدمات محددة...الخ.

و مع ازدياد حاجات الدولة تحولت الرسوم التي تدفع فقط لقاء خدمات تؤديها للافراد الى ضرائب غير مباشرة ، تفرض على المعاملات و المحلات و الاسواق و على السلع دون منفعة خاصة يستفيد منها دافع الضريبة ، و مع زيادة النفقات العامة وتطور الدولة و زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها ، عجزت إيرادات الضرائب عن سد نفقات العامة ، فقامت السلطات العامة الى البحث عن موارد اخرى كالرسوم.[2]

وعليه يمكن تعريف الرسم على انه مبلغ من المال يدفعه المنتفعون الى الدولة مقابل خدمة معينة تقدمها اليهم .

نستنتج من هذا التعريف ان للرسوم مجموعة من الخصائص المتعلقة به ، وهذه الخصائص هي :

- ✓ **الرسم مبلغ من المال :**
- ✓ و المال قد يكون نقدا او يكون عينا ، و ان كان الرسم في الاصل نقدا يدفع للدولة الا انه يجوز بصورة استثنائية ان يكون الرسم عينا كان تستوفي الدول اثناء الحرب مثلا بعض الرسوم بشكل موارد او سلع مستوردة .
- ✓ **الرسم يدفع الى الدولة :**

و الدولة متمثلة في المؤسسات و الهيئات و السلطات التي تملك صلاحيات فرض الرسم ، فالرسم يتم جبايته بارادة الدولة وحدها ، فهي لا تدخل في مساومة مع الافراد حول مبدأ فرض الرسم او تحديد مقداره ، الرسم يجبى قسرا ، و ذلك متى وضع نفسه في الظروف التي يستطيع بها الحصول على الخدمة المقدمة له ، عليه دفع الرسم المستحق عن الخدمة . الرسم يدفعه الفرد لقاء خدمة معينة تقدمها له الدولة ، و الخدمات التي تقدمها الدولة للافراد ذات اشكال متعددة ، فقد يكون عملا يقوم به بعض الموظفين لمصلحة شخص معين كتوثيق

[2] حباية عبد الله،اساسيافي المالية العامة، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 213 .

عقد او قيد دعوى قضائية للنظر فيها ، و قد يكون امتيازا يمنح لفرد ما يتيح له انتفاعا خاصا يمتاز به ، كرخصة الصيد و قيادة السيارات و براءة الاختراع ، و قد تكون تسهيلات من جانب الدولة لمباشرة احد الافراد عمله او مهنته كرسوم الموانئ و المطارات

2-الضرائب [1]:

تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة لهذا تحتل مكانة الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة ليس فقط بما يمكن ان يقدمه من موارد ، لكن لاهمية الدور الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي .

أ- تعريف الضريبة :

لقد مرت الضريبة بمفاهيم و تعاريف مختلفة عبر العصور و تقارب هذه التعاريف في الكتابة الحديثة و انحصر مجملها في التعاريف التالية :

* الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة او احدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في تكاليف و الاعباء العامة دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة .

* الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية و بلا مقابل ، و ذلك لتغطية الاعباء العامة و تحقيق اهداف الدولة المختلفة .

* الضريبة هي فريضة الزامية و ليست اختيارية تحصل من طرف الاشخاص كل بقدر مقدرته على الدفع و ليست بقدر استفادته من الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لافراد شعبها .[2]

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية للضريبة :

- ان الضريبة فريضة مالية و الأصل فيها إن تكون نقدية و يجوز إن تكون عينية كما في ضريبة الشركات .

- الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي إجباري الفرد ليس حر في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها للدولة .

- الضريبة تقوم بها الدولة و هي الوحيدة المكلفة بفرضها و تحصيلها و هي التي تحدد معدلها او مقدارها و تحديد عائدها .

[1] المرجع السابق،ص ص 132-137.

– الضريبة تدفع بصفة نهائية حيث لا يستطيع الفرد استردادها و المطلبة باسترجاعها مهما كانت الظروف .

– تفرض الضريبة دون مقابل فالمكلف بها يدفعها دون ان ينتفع بها و مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء و التكاليف العامة .

– تعمل الدولة على فرض الضرائب بهدف تحقيق بعض الإغراض التي تحددها مسبقا .

ب– القواعد الاساسية للضريبة :

مجموعة المبادئ و الاسس التي يتعين على المشروع المالي الاسترشاد و مراعاتها بصدد تقرير نظام ضريبي في الدولة ، و قد صاغ العلماء هذه القواعد في العدالة، اليقين ، الملاءمة في التحصيل و الاقتصاد في النفقات .

*** العدالة :**

هي توزيع العبء المالي العام لى افراد المجتمع كل حسب قدرته اي مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الاعباء العامة بين الافراد ، و يتطلب هذا ملاءمة الضريبة لنوع وعائها و تقدير الاعفاءات المناسبة للحالة الاجتماعية .

*** اليقين :**

هو ان تكون الضريبة محددة بوضوح من حيث حسابها ، و تحديد وعائها و ميعاد الوفاء و طريقة الدفع ، حتى يكون الممول على دراية وعلم بالالتزاماته القانونية اتجاه الدولة ، و لكي يتحقق اليقين بهذا المعنى يلزم امرين اثنين اولهم ان تكون التشريعيات المالية والضريبية واضحة يفهمها عامة الناس و ثانيهم ان تجعل الدولة في متناول المكلفين جميع القوانين بما تقرره من ضرائب و يتفرع عنه من قرارات و لوائح و تعليمات .

*** الملاءمة في التحصيل :**

ويقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم إحكام الضريبة بصورة تناسب و تلائم ظروف المكلفين بها ، اي ان يكون تحصيل الضريبة في المواعيد الملائمة للممول و يكون تاريخ التحصيل متلائم مع تاريخ تحقيق الايراد .

***الاقتصاد في النفقات الجبائية :**

و يقصد بهذه القاعدة ان يتم تحصيل الضريبة باسهل و ايسر الطرق التي لا تكلف الادارة المالية مبالغ كبيرة خاصة في ظل الإجراءات المعقدة مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة

الضريبة ذاتها ، و مراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعالياتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه .

ج- اهداف الضريبة :

تستخدم الدولة الضرائب كوسيلة لتحقيق اهداف معينة ، ولقد تطورت هذه الاهداف بتطور مفهوم الضريبة ، فمن الاهداف المعروفة عند العامة و الخاصة و المتمثلة في استخدام الضريبة كوسيلة لتمويل الميزانية العامة .

✓ **الهدف المالي :**

يراد بالضريبة تغطية مقدار النفقات العامة و هذا هدف مالي و هو الهدف الوحيد للضريبة وفقا للفكر المالي التقليدي ، حيث ان ما تحققه الضريبة من اهداف اجتماعية و اقتصادية لم تكن مقصودة بحد ذاتها و بذلك تسمح للدولة بتوفير الموارد المالية بصورة تتضمن الوفاء بالالتزامات اتجاه الافراد اي تمويل الخدمات العامة و الاستثمارات للادارة الحكومية .

✓ **الهدف الاقتصادي :**

هو الوصول الى حالة استقرار اقتصادي غير مشوب بالتضخم او بالانكماش و اصبحت في الدولة الحديثة اداة للتاثير في الاوضاع الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و يمكن ذكر اهم الاهداف الاقتصادية فيما يلي :

*التقليل من حدة الضغوط التضخمية و محاربتها و المحافظة على قيمة النقد الوطني نتيجة لازدياد العرض النقدي على العرض السلعي .

* توجيه عناصر الانتاج نحو الفروع و القطاعات الانتاجية التي ترغب الدولة في تطويرها و يكون ذلك بالاعفاء الكلي للضرائب او بفرض ضرائب منخفظة .

* الحد من استهلاك بعض المواد الكمالية المستوردة من الخارج من فرض نمط استهلاك معين .

* تشجيع بعض انواع المشروعات باعفاء من الضرائب كليا او جزئيا .

✓ **الهدف الاجتماعي :**

تستخدم الضرائب لتحقيق اهداف اجتماعية اهمها :

* تخفيف حدة التفاوت بين الدخول و الثروات حيث تسعى الدولة الى فرض الضرائب مرتفعة الى ذوي الثروات المرتفعة و ذلك بهدف اعادة توزيعها الى ذوي الدخول المنخفضة .

* الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة كمحاربة استهلاك بعض السلع اضارة كالكحول و التبغ و ذلك بفرض ضرائب مرتفعة على هذا النوع من السلع .

* المساهمة في حل مشكلة السكن و ذلك باعتماد الدولة على الاستثمار اي اعفاء المستثمرين في قطاع الاسكان من الضرائب كتشجيع اهم في هذا المجال .

✓ **الاهداف السياسية :**

اي ان الضريبة اصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة و يعتبر استعمال الضريبة الاهداف السايسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين الدول المتقدمة كما تستخدم الضريبة في محاربة الطبقية الاجتماعية .

* كما تستعمل الضريبة من اجل تحقيق التوازن الجهوي من اجل انعاش المناطق الصحراوية المعزولة ، و يمنح امتيازات الاستثمار و العمل بهذه المناطق .

ثالثا : الايرادات الائتمانية (القروض) :

قد تحتاج الدولة في الكثير من الاحيان الى انفاق مبالغ كبيرة لا تسمح الايرادات الدورية بتغطيتها لذا تلجا الدولة الى الاقتراض المبالغ التي تحتاج اليها .

أ- تعريفها :

يمكن تعريف القروض العامة بانها مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الافراد الطبعيين و المعنويين سواء كانوا مقيمين داخل الدولة او خارجها ، و في مقابل ذلك تلتزم الدولة بسداد اصل القرض وفقا لما يقتضيه عقد الاتفاق ، و كذلك مبلغ اضافي يمثل الفائدة على القرض يحدد بالاتفاق في عقد القرض .

ب- انواعها :

يمكن ان نقسم القروض تبعا للزاوية التي ينظر اليها عدة انواع كما يلي[1] :

- من حيث ايرادات المقرض الى قروض اختيارية و قروض اجبارية :

الاصل في القروض ان يكون اختياريا و لدا يعد عنصر الاختيار الفارق الاساس بين القرض و الضريبة ومع ذلك فقد تلجا الدولة في حالات معينة الى القروض الاجبارية . و القروض الاختيارية هي التي تعلن الدولة عن مقدارها و شروط الاكتتاب بها و موعد سدادها ثم تترك

[1] عادل فليح حسن،المالية الدولية،دار الزهراء للنشر و التوزيع،عمان،2008،ص ص 411-415.

للجمهور حرية الاقراض او عدمه اما القروض الاجبارية فهي تلك القروض التي تستعمل فيها الدولة مالها من سلطة في اجبار الجمهور على اقراضها .

- من حيث مصدر القرض الى قروض خارجية و قروض داخلية :

اذا كان التمييز بين القروض االختيارية والاجبارية يتم على اساس وجود عنصر الاختيار في الاكتتاب من عدمه فان التمييز بين القروض الداخلية و الخارجية انما يتم على اساس مصدر القرض فاذا كان مصدره خارجيا عد القرض خارجيا واذا كان مصدره داخليا عد القرض داخليا ، و من ثم فطابع القرض يتحدد بمكان اصدار القرض فاذا تم اصداره في سوق الداخلييية اي في السوق الوطنية عد القرض داخليا اما اذا تم اصداره في اسواق دولة اخرى عد القرض خارجيا .

- من حيث اجل القرض الى قروض قصيرة الاجل و قروض طويلة الاجل :

و اخيرا يمكن التمييز بين القروض على اساس موعد سداد القرض فتكون امام قروض طويلة الاجل اذا كان موعد سدادها طويلا ، و القروض قصيرة الاجل هي القروض التي تدفع في فترة قصيرة لا تزيد عن السنة و تعقدها الدولة بقصد مواجهة بعض احتياجاتها المالية المؤقتة خلال السنة المالية حيث تصدر الدولة ما يعرف بادونات الخزينة العادية او غير العادية لتغطية العجز في موازنتها سواءا كان عجزا نقديا او حقيقيا.

المطلب الثاني : النفقات العامة .

من اجل تحقيق اهداف المجتمع و اشباع الحاجات العامة ، تلجا الدولة للانفاق العام الذي يعتبر اداة هامة من الادوات المالية الرئيسية للدولة [1].

اولا:مفهوم النفقات العامة .

تعرف النفقة العامة بانها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة ادارتها و مؤسساتها و هيئاتها ووزاراتها المختلفة لاشباع حاجات عامة ، و يتبين من التعريف ان عناصر النفقة العامة ثلاثة :

1- النفقة العامة مبلغ نقدي :

فليس من المنطق ان تكون النفقة العامة على شكل عيني ، علما ان هذا الشكل قد وجد في العصور القديمة ، اذ كانت النفقة اما ان تكون على شكل نقدي او على شكل عيني ، و

[1] طارق الحاج،المالية العامة،دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان،2009،ص 122.

لكن مع تطور الدولة و تعدد مؤسساتها وكثرة حاجات افرادها ، اصبحت النفقة العامة تحمل الشكل المالي النقدي لان النقود اصبحت وسيط للتبادل ، و من السهل على السلطة التشريعية ان تراقب الانفاق النقدي .

2- صدور النفقة من الدولة او احد تنظيماتها :

فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الانفاق العام هي الدولة من خلال اجهزتها المختلفة ، ضمن القوانين المعمول فيها و المقرة من السلطة التشريعية. و في الحالات التي تقدم اي جهة سواء افراد او مؤسسات ، تبرع لبناء مسجد او مدرسة او مستشفى ، فلا يعد هذا نفقة عامة ، لانه لم يخرج من خزينة الدولة.

و قد تم التفرقة بين النفقة العامة و النفقة الخاصة [1]، فتعتبر نفقة عامة ، تلك النفقات التي يقوم بها الاشخاص المعنوية العامة (اي اشخاص قانون الاعمال) و الشخص العام قد يكون الدولة بما في ذلك الهيئات و المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية ، و قد يكون الولايات في الدول الاتحادية ، و قد يكون الاشخاص العامة المحلية كمجالس المحافظات و مجالس المدن و القرى في الدول الموحدة ، هذا أدوات وفقا للمعيار القانوني

و هناك معيار اخر الا و هو : **المعيار الو ضيفي:**

حيث يستند القائلون بهذا المعيار الى اختلاف طبيعة نشاط اشخاص القانون العام عن طبيعة اشخاص القانون الخاص ، هذا الاختلاف ينصرف بصفة اساسية الى ان نشاط الاشخاص العامة يهدف الى تحقيق المصلحة العامة ، و يعتمد في ذلك على السلطات الامرة ، بينما يهدف نشاط الاشخاص الخاصة الى تحقيق المصلحة الخاصة و يعتمد في ذلك على التعاقد و التبادل .

3-الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام :

لكي تتم النفقة صفقتها العامة يجب ان تخصص لتحقيق منفعة عامة ، ويقوم هذا العنصر على سندين اولها يتلخص في ان المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تتولى الدولة او غيرها من الاشخاص العامة اشباعها نيابة عن الافراد ، و من ثم يلزم ان يكون لغرض من النفقة العامة هو تحقيق النفع العام يتمثل في اشباع حاجة عامة .

و ثانيهما تتمثل في مبدا المساواة بين المواطنين في تحمل الاعباء العامة ، ذلك ان المساواة بين الافراد في تحمل عبء الضرائب لا يكفي في تحقيق هذه المساواة اذا انفقت حصيلة الضرائب

[1] زينب حسين عوض الله،مبادىء المالية العامة،الدار الجامعة،ص ص 18-22.

في تحقيق منافع خاصة ، لبعض الافراد او الفئات الاجتماعية دون غيرهم اما في ذلك من تحقيق العبئ الضرائبي عنهم بالنسبة الى هذا الغير .

فلا يجوز ان يكون االنفاق العام لتلبية مصالح شخص يعنيه سواءا كان مواطنا او مسؤولا بل الاصل في النفقة العامة ان تخدم الصالح العام و تلبي حاجات عامة مثل : المحافظة على الامن الداخلي او حماية حدود الدولة من اي عدوان خارجي او تعجيل التنمية الاقتصادية...الخ

ثانيا- انواع النفقات العامة و تقسيماتها :

هناك العديد من التقسيمات نذكر منها:

1-التقسيمات العلمية و الاقتصادية :

يقصد بالتقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند الى معايير علمية ، تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد و من اهم التقسيمات العلمية و الاقتصادية التي تستند الى معايير واضحة و دقيقة التقسيمات التالية [1]:

ا-تقسيم النفقات العامة من حيث الاغراض المباشرة لها او ما يعرف بالتقسيم الوظيفي:

تنقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها ، او كما يفضل تسميتها بالتقسيم الوظيفي ، اي تبعا للاختلاف و وظائف الدولة الى ثلاث نفقات اساسية هي :

نفقات ادارية، نفقات اجتماعيةو نفقات اقتصادية.

- ✓ **النفقات الادارية :**

يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة ، و اللازمة لقيام الدولة و تشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع و الامن و العدالة و الجهاز السياسي و هي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية و الضرورية لحماية الافراد داخليا و خارجيا و توفير العدالة فيما بينهم و تنظيم الشؤون السياسية بينهم .

- ✓ **النفقات الاجتماعية [2]:**

و هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للافراد ، و ذلك عن تحقيق قدر من الثقافة و التعليم و الرعاية الصحية للافراد ، و كذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن

[1] طارق الحاج،مرجع سبق دكره،ص 123.

[2] سوزي عدلي ناشد،مرجع سبق دكره،ص لا36.

طريق مساعدة بعض الفئات او الافراد التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة ، و اهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم ، الصحة ، الثقافة العامة و االسكان ، و اهم هذه النفقات على الاطلاق هي تلك المتعلقة بمرفق التعليم ، و ذلك في كل البلاد المتقدمة و البلاد النامية ، و يشكل هذا النوع من الانفاق في الوقت الحاضر الجزء الاكبر من الانفاق العام في البلاد المتقدمة و ذلك بسب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية وعلى التامينات الاجتماعية من ناحية اخرى .

✓ **النفقات الاقتصادية[1] :**

و هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيق لاهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف الى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات اساسية كالنقل و المواصلات ، و محطات توليد القوى ، و الري و الصرف ، كما يدخل في اداء هذه الوظيفة مختلف انواع الاعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة ، و هذا النوع من النفقات يحتل مكانا بارزا في البلاد النامية نظرا لقيام الدولة بنفسها بعمليات التكوين الراسمالي .

ب–تقسيم النفقات العامة بحسب استخدام القوى الشرائية او نقلها (النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية) :

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب تاثيرها على الانتاج القومي الى[2] :

✓ **النفقات العامة التحويلية :**

تلك النفقات العامة التي لا تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج القومي ، و لا تفعل بصورة مباشرة سوى انها تحول القوة الشرائية فيما بين الافراد و الجمعات اي لا تعدو كونها تعيد توزيع الدخل القومي و هي عادة تتم بدون مقابل .

✓ **النفقات العامة الحقيقية :**

و تنطوي بصفة عامة على النفقات العامةالتي تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج القومي هي النفقات المنتجة التي تتم مقابل يتمثل في السلع و الخدمات و منها مرتبات و

[1] زينب حسين عوض الله،مرجع سبق دكره،ص36.

[2] محمود حسين الوادي،مرجع سبق دكره،ص ص 137–141.

اجور موظفي الدولة ، و النفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية و الصحية او القيام بالمشروعات الانتاجية و ما يتطلب من معدات و تجهيزات مادية و خبرات فنية لادارتها و ينشا الاثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم و نوع الانتاج و يولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع و الخدمات (الطلب الفعال).

ج-تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها و انتظامها (النفقات العادية و النفقات غيرالعادية) او (الجارية و الراسمالية)[1].

✓ **النفقات العادية :**

هي النفقات التي تتصف بالدورية اي تتكرر سنويا كمرتبات الموظفين ، و لا يعني ذلك ان قيمة هذه النفقات لا تتغير من سنة الى اخرى بل يجوز ان يتغير مقدارها ، و هي عادة ما تستخدم في اشباع الحاجات الدائمة التي يحتاج اليها افراد المجتمع و على ذلك فانه يمكن تحديدها مقدما كل سنة و على نحو مؤكد .

✓ **النفقات غير العادية :**

فهي التي لا تتكرر بصفة منتظمة كل سنة ، و من ابرز الامثلة عليها نفقات الحروب و النفقات التي تضطر الدولة لانفاقها بمناسبة حدوث بعض الكوارث الطبيعية غير المتوقعة كقيام زلازل و حدوث سيول تؤدي الى خسائر كبيرة تحتاج الى نفقات ضخمة لمعالجة اثارها .

د-تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها (النفقات القومية و النفقات المحلية)[2] :

يستند تقسيم النفقات الى قومية و محلية الى معيار نطاق سريان النفقة العامة ، و مدى استفادة افراد المجتمع منها .

✓ **النفقات القومية او المركزية:**

هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الدولة الاتحادية او المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والقضاء والامن ، فهي نفقات ذات طابع قومي .

[1] السيد عطيةعبد الواحد،مبادىء و اقتصاديات المالية العامة،دار النهضة،2000،ص ص 181،182.

[2] سوزي عدلي ناشد،نفس المرجع السابق،ص ص 45،48.

✓ **النفقات المحلية او الاقليمية:**

فهي تلك التي تقوم بها الولايات ، او مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات المدن والقرى و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل ، توزيع الماء و الكهرباء و المواصلات داخل الاقليم او المدينة .

ه-تقسيم النفقات العامة حسب اثارها الاقتصادية :

تقسم النفقات العامة من حيث اثارها الاقتصادية الى عدة تقسيمات فهناك النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي ، ونفقات مولدة و نفقات منتجة و نفقات حكومية و اخيرا استثمارية .

✓ **النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي :**

و هي النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها ، اي لا تحمل الدولة اعباء اضافية حيث الدخول المولدة عنها تستخدم لتغطية نفقاتها .

و يرجع ذلك الى ان المستفيدين منها يكونون على استعداد لدفع المقابل المادي لتلك الخدمات بنفس الطريقة التي يدفعونها بها المقابل المادي للخدمات التي يقدمها القطاع الخاص و التجاي و من امثلتها : وحدات الاسكان لعامة و خدمات الكهرباء و الماء .

✓

✓ **النفقات العامة المولدة :**

اي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد الدخل القومي، و هي عادة قابلة للاستهلاك الذاتي و يجوز للدولة ان تتقاضى رسم إضافي لتعويض بعض المزايا الخاصة الناتجة عن تلك النفقات ، و من امثلتها نفقات الصحة العامة و التعليم العام .

✓ **النفقات العامة المنتجة[1] :**

و لكن غير القابلة للاستهلاك الذاتي وغير المولدة ، فهي مفيدة وتظيف للدخل القومي من حيث انها تزيد من الاستمتاع الحالي بالحياة ، فاذا وجه الانفاق (خدمة معمرة فانه قد يزيد من الاستمتاع عبر فترة من الاعوام ، ومع ذلك فان الانفاق هنا لا يزيد من قاعدة ضريبية الدخل الا اذا وفر فرص توظيف و وضع القوى الشرائية موضع التداول و الانتشار و تشمل الامثلة على هذا النوع المنشات الترويجية العامة و المنتزهات العامة و معظم المباني العامة و بالمقابل

[1] السيدعبد الواحد، مرجع سبق دكره،ص 187-196.

هناك النفقات العامة غير المنتجة و هي تلك النفقات التي تقررها الدولة بصورة زائدة عن الحاجة .

و من امثلتها تقرير نفقات زائدة لمواجهة التسليح و التي تتجاوز حدود الاحتياجات الدفاعية الطبيعة .

✓ **النفقات الحكومية :**

و هو ينطوي على انفاق حكومي مالي و لكنه قد يوفر انفاقا حكوميا اكبر و بعض الانفاق الحكومي في المستقبل ، و قد يتم الدفاع عن المعونات المقدمة للاطفال الذين يعتمدون في اعالتهم على اخرين على سبيل المثال على اساس انه ادا لم يتم تقديم الاعانات قد تجد الحكومة نفسها مضطرة للتوسع في النفقات المخصصة لرعاية الاحداث و الجنوح عندما يبلغ هؤلاء الاطفال مبلغ الرجال .

✓ **النفقات الاستثمارية :**

تعتبر النفقات من وجهة النظر الاقتصادية نفقات جديرة بالاهتمام بصفة خاصة لانها تمثل انشاء ثروة جديدة ، و بعبارة اخرى فهي تعتبر تقوية حقيقية لمستوى الانتاجية لانها تزيد من حجم الالات و المعدات المهياة للعملية الانتاجية و بادخال مفهوم المضاعف فانها تؤدي الى انعاش النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة .

و-التقسيم المالي للنفقات العامة :

يمكن تقييم النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية الى الانواع التالية :

✓ **النفقات النهائية او الحاسمة :**

القاعدة ان الدولة عندما تقوم بالانفاق العام فان النفقات تخرج بشكل نهائي و حاسم بمعنى ان هذه النفقات التي خرجت من الخزينة العامة للدولة لا تعود لها مرة اخرى، و يستوي في ذلك النفقات الاستثمارية و الادارية وغيرها .

✓ **النفقات العامة المؤقتة :**

يقصد بالنفقات العامة المؤقتة تلك النفقات التي لا تخرج من خزينة الدولة بصورة نهائية و لكنها تخرج بصورة مؤقتة ، بمعنى انها ترد مرة اخرى للخزانة العامة للدولة و نظرا لطبيعة هذا النوع من النفقات فانه يدرج في حسابات خاصة بالخزانة يطلق عليها عمليات الخزانة ، و يتم تمويل هذه العمليات عن طريق تقديم القروض و المبالغ التي تصل مقدما الى الدولة .

✓ **النفقات الافتراضية او الاحتمالية :**

هناك نفقات دائمة تحتاج اليها كل دولة و بالتالي تستطيع كل دولة ان تحدد مقدما و بصورة مؤكدة ، و هناك نفقات لا تقوم الدولة بانفاقها الا اذا طرات ظروف معينة ، و مثالها قيام زلزال ترتب عليه تهدم بعض القرى و المدن فهناك تجد الدولة نفسها مضطرة للانفاق لمعالجة الاثار التي حدثت .

و من الامثلة السائدة على النفقات الاحتمالية ايضا تلك الضمانات التي تمنحها الدولة احيانا بالنسبة لبعض القروض اذ من المتصور ان تعطي الدولة ضمانات لتسهيل اصدار القرض العام مثلا بواسطة احد المشروعات او احدى الهيئات العامة وبواسطة دولة اجنبية فمثل هذه الضمانات تشكل بالنسبة للدولة التي تمنحها عبئا احتماليا بالانفاق ، لا يتحقق بالفعل الا في الحالة التي لا يتمكن المقترض فيها بالوفاء بارتبطاته او التزاماته ، و بالتالي تجد الدولة نفسها مضطرة الى الحلول محل المدين المعسر لكي تؤدي مبلغ القرض .

2 –التقسيمات الوضعية [1]:

من الملاحظ ان التقسيمات العلمية للنفقات العامة قد تاخذ بها الميزانيات الوضعية و قد لا تاخذ بها فالميزانيات تميل احيانا الى الاخذ باعتبارات تختلف تماما عن الاعتبارات العلمية التي تستند الى اعتبارات عملية ،و خاصة الاعتبارات التاريخية و الاعتبارات الادارية و الاعتبارات الوضعية .

و يتصف الانفاق الاداري للنفقات العامة الى توزيع النفقات العامة تبعا للهيات الادارية التي تقوم بها ، و بصرف النظر عن اوجه نشاط هذه الهيات ، اي بصرف النظر عن الوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات ، و قد اخذ التقسيم الاداري صفته الادارية البحتة و عدم اهتمامه بتجميع النفقات حسب موضوعها مما ادى الى صعوبة معرفة المقدار الكلي لكل نوع من النفقات ، حيث ان النوع الواحد منها يوجد موزعا بين الوزارات و المصالح المختلفة ، و قد يصعب استخلاصه من بين اعتمادات كل وزارة ، و كانت الميزانية الفرنسية تاخذ بهذا التقسيم حتى سنة 1954 ، حيث عدلت عنه لتاخذ بالتقسيم الوظيفي .

و ينصف التقسيم الوظيفي الى تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف التي تقوم بها الدولة دون اهتمام بطبيعة النفقة .

[1] زينب حسين عوض الله،مرجع سبق دكره،ص ص 43–45.

و بهذا الشكل تجمع كافة النفقات التي ترمي الى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات او مصالح . ويتميز هذا التقسيم في انه لا ينظر الى مشتريات الدولة في حد ذاتها و انما ينظر اليها في نطاق الغرض الذي يسعى الى تحقيق من ورائها ، و من ثم يجمع كل النفقات التي ترمي الى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد و نلاحظ ان التقسيم الوظيفي للنفقات العامة هو الصورة الغالبة في الوقت الحالي في ميزانيات الدولة المختلفة .

و عادة ما يتداخل التقسيم الاداري مع التقسيم الوظيفي ، فبعد ان توزع الميزانية النفقات وفقا للإغراض التي تسعى الدولة الى تحقيقها من انفاق العام ، تعود فتقسم هذه النفقات تقسيما اداريا اي تبعا للوزارات و المصالح ، و قد توضح النفقات في شكل جداول تضم في الناحية الافقية الاقسام الادارية ، اي الوزارة و الاقسام المختلفة ، اما في الناحية الراسية فتوضع النفقات العامة مقسمة بحسب وظيفتها و يقوم التقسيم الاقتصادي على توزيع النفقات العامة حسب العملية و حسب القطاع الذي يقوم بها ، فالعمليات تقسم الى عمليات راسمالية و عمليات جارية ، و في داخل هاتين المجموعتين يمكن توزيع النفقات الى مجموعات فرعية ، اما التقسيم حسب القطاع فيتم على اساس تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات يضم كل قطاع منها اقساما فرعية معينة .

و الملاحظة العامة في الميزانيات الحديثة تسعى الى الاخذ بالتقسيم الاقتصادي للنفقات العامة بصورة او باخرى ، نظرا لما يمثله من اهمية كاداة من ادوات التحليل الاقتصادي و لضمان وضع سياسة اقتصادية سليمة .

و في غالب الاحوال نجد ان الاتجاه هو الجمع بين التقسيمين الوظيفي و الاقتصادي و لاشك ان التقسيم الاقتصادي الوظيفي يعتبر اداة هامة من ادوات التخطيط المالي و يساعد على الربط بينميزانية الدولة و خطة التنمية الاقتصادية بحيث تصبح الاولى (الميزانية) اداة رئيسية لتنفيذ الثانية (الخطة) .

ثالثا: ظاهرة تزايد الإنفاق العام و أسبابها[1] .

لعل تطور دور النشاط الاقتصادي يشير بوضوح الى وجود ظاهرة تزايد الإنفاق العام في جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاقتصادية ومهما اختلفت درجة تقدمها ، وقد قام الاقتصادي الألماني " فاجنر " بدراسة تطور الانفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عاشر

[1]– عبد المطلب عبدالحميد،اقتصاديات المالية العامة،الدار الجامعية،مصر،2004،ص ص 184،185.

وانتهى الى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

و قد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم " قانون فاجنر" و الذي يشير الى انه كلما حقق معدلا معين من النمو الاقتصادي فان ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الانفاق العام بنسبة كبيرة من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي .

وقد لوحظ ان ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد ترجع الى أسباب ظاهرية ا والى الأسباب حقيقية وفيما يلي إشارة لأهم تلك الأسباب .

1-الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام :

هناك العديد من الأسباب التي تزيد من الإنفاق العام ظاهريا دون زيادة الأنواع و الخدمات التي تقدمها الدولة لعل من أهمها :

- **انخفاض قيمة النقود :**

الذي يرجع الى ارتفاع الأسعار و الذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس القدر من السلع و الخدمات

- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية : أي طريقة القيد في الحسابات

- **التزايد السكاني:**

الذي يؤدي الى التزايد التلقائي للإنفاق العام في مجال الخدمات العامة كالتعليم و الصحة و الأمن العام ، و على هذا فان زيادة حجم النفاق العام بنفس نسبة التزايد السكاني يعني ان زيادة حجم الإنفاق العام ليس في الواقع سوى زيادة ظاهرية فقط.

-التوسع الإقليمي :

و هو يشبه الى حد كبير اثر التزايد السكاني لان الزيادة التي تطرا على مساهمة الدولة تؤدي بالضرورة الى زيادة حجم الإنفاق العام بالنسبة للسكان الأصليين لانها لم تؤد الى زيادة في النفع العام.

2-الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام :

أيضا هناك العديد من الأسباب الحقيقية التي تؤدي الى تزايد الانفاق العام لكل من أهمها.

- ✓ زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي:

و قد رأينا ان هذا الدور كان في تزايد مستمر وكان من الطبيعي تزايد الانفاق العام

- ✓ اتساع دور الاجتماعي للدولة :

و هو مرتبط بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي و تزايد الأعباء الاجتماعية للدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي و عدالة التوزيع في الدخل.

- ✓ **تغير الدور السياسي للدولة :**

تزايد هذا الدور في الداخل بالتحولات الديمقراطية و ضرورة اقامة خدمات كسبا لرضا الطبقات الأكثر عددا ، و ايضا تزايد في الخارج حيث زادت أهمية التمثيل السياسي و المشاركة في نشاط المنظمات الدولية و الإقليمية ، يؤدي بالضرورة الى تزايد الانفاق العام .

- ✓ **اثر الحروب :**

تزايد الحروب يؤدي الى تزايد النفاق العام من عدة جوانب ، او المراحل وهم مرحلة للاستعداد للحرب ، و مرحلة الحرب ذاتها و مرحلة ما بعد الحرب لإزالة أثارها ، فضلا عما يكون قد تم عقده من قروض و فوائدها الى جانب التعويضات المختلفة لمنكوبي الحرب

- ✓ **التطور و النمو الاقتصادي**[1]**:**

يعتبر من اهم الأسباب الزيادة في النفقات العامة و الناتجة عن زيادة الدخل القومي التي تقوم بدورها الى زيادة الدخل الفردي مما يؤدي بدوره الى تغير في هيكل الطلب على السلع و الخدمات و بالنتيجة تحصل زيادة اخرى في الدخل بفعل مضاعفة الإنفاق مما يؤدي الى نقل الطلب الى مجالات أخرى و التوسع في الطلب خدمات مثل الصحة ..... مما يؤدي الى زيادة الإنفاق العام لتبية تلك المتطلبات و هذه الحالة تحصل عند حدوث حالة انتعاش في الاقتصاد.

- ✓ **التطور الفني و التكنولوجي :**

حيث يؤدي الى نشوء حاجات جديدة لم تكن موجودة من قبل و كذلك ظهور التقنيات الحديثة مما تتطلبه من إنفاق واسع و اموال طائلة يعجز الأفراد عن تلبيتها و يتطلب من الحكومة

[1]- محمد طاقة،مرجع سبق دكره،ص ص 45-48.

إشباعها مما يؤدي الى زيادة النفقات العامة كذلك يؤدي التطور العلمي و التكنولوجي الى زيادة الانفاق العام

✓ **زيادة الوعي السياسي و الاجتماعي :**

ترتب على زيادة الوعي الاجتماعي و السياسي لافراد المجتمع زيادة الواجبات و المهام الملقاة على عاتق الحكومة و النشاط العام مما ادى الى زيادة الإنفاق العام حيث ان :

* زيادة الوعي أدى الى ضغط جماهيري على الحكومة لتوفي حد ادنى من الخدمات

* زيادة الوعي أدى الى ضغط جماهيري على الدولة بقيامها بمهام لم تقم بها سابقا كالمطالبة بضمان الاجتماعي.

✓ **الأسباب المالية :**

ادى تطور الفكر المالي الحديث في نظرته لمفهوم القرض العام عن مفهومه السابق باعتباره مصدر غير مرغوب فيه و من المصادر الاستثنائية لإيرادات الدولة ، الى لجوء غالبية الدول الى الاقتراض و زيادة الدين العام و أعبائه مما ادى الى زيادة النفقات العامة على النحو التالي:

اللجوء الى الاقتراض ←يؤدي الى← زيادة الدين العام ← أعباء خدمة الدين← زيادة النفقات العامة

كما ان تدخل الدولة في الاقتصاد أدى الى زيادة الإيرادات العامة و تكوين فائض موازناتها خاصة في حالات حدوث تضخم في الاقتصاد و بقصد امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق و التي يعجز النشاط الانتاجي عن استيعابها مما يؤدي الى حدوث ارتفاع في مستوى الأسعار.

رابعا :اليات اتخاذ وترشيد قرارات الإنفاق العام[1] **:**

لعل ظاهرة تزايد الإنفاق العام تثير مشكلة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام و الذي تتم بالضرورة من خلال قرارات جزئية تتعلق بمشاريع و خدمات معينة و محددة ، أي ان هناك حاجة ماسة الى ترشيد قرارات الانفاق العام عند اتخاذها ، وتتوقف صحة القرارات الانفاقية العامة على مدى سلامة الأساليب و الأدوات المستخدمة في تقرير هذه المشاريع و الخدمات ،

[1]– عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق دكره ،ص ص 185–188.

و بالتالي تؤثر هذه القرارات الجزئية على الحجم الكلي للإنفاق العام و الذي من المفروض ان ياتي بعد اجراء عملية الترشيد اللازمة.

و لعل من اهم الأدوات المستخدمة في هذا المجال ، هو أسلوب تحليل التكاليف و المنافع او تحليل التكلفة و العائد ، في ترشيد اتخاذ قرارات الإنفاق العام .

و الذي يمكن اختصاره في النقاط التالية :

1-مفهوم تحليل تكاليف و المنافع :

لعل من المعروف ان قرارات الانفاق العام تؤدي في تحليلها الأخير الى تحسين الرفاهية الاجتماعية عن طريق عدد من الأهداف ، و بالتالي عند اختيار و تقييم المشروعات العامة من زاوية أسهامها في هذا التحسين ، الأخذ في الاعتبار جميع البدائل الأخرى الممكنة ، و هو ما يتطلب تحديد الأهداف و دراسة البدائل .

و الأهداف تتحدد على أساس الأخذ في الاعتبار بالأهداف الواسعة التي من شانها تغيير البيئة الاقتصادية و الاجتماعية ،نحو زيادة الدخل القومي و تحسين الإنتاجية و تحقيق العدالة و غيرها ، وكذلك أيضا تحديد الأهداف الضيقة ، التي تمثل معايير الأداء لمشروع معين .

2- تحديد عناصر التكاليف و المنافع:

ا-تحديد عناصر التكاليف. وتتضمن تحديد خمس انواع من التكاليف هي :

- تكلفة مشتركة بين المشروع و غيره من المشاريع.
- تكلفة غير مباشرة
- تكلفة بيئية
- تكلفة مغرقة

ب- تحديد عنصر المنافع. و تتضمن تحديد المنافع التالية:

-المنافع المباشرة
- المنافع المشتركة
- النافع غير المباشرة

3- معاير المفاضلة بين التكاليف وا لمنافع:

هناك الكثير من معايير المقارنة بين المشاريع و المفاضلة بين تكاليف و منافعها و اختيار أفضل المشاريع التي تؤدي الى ترشيد القرار الانفاق المرتبط بهذا المشروع.

و يلعب عنصر الزمن دورا هاما في تقييم حسابات الإنفاق العام ، بحيث يمكننا ان نقرر انه مع ثبات العوامل الأخرى ، فان المشروع الذي تدفع تكاليفه في زمن ابعد لاحق ويدر منفعة في زمن الاقرب يفضل مشروعا بديلا لم ينطوي على العكس .

و لهذا البعد ، ومع الأخذ في الاعتبار أبعادا و عناصر أخرى فانه يمكن اخذ الصيغة الحالية كمعيار مناسب للمقارنة بين المشرعات و الاختيار بينها و هو ما يسمى بمعيار القيمة الحالية للفروق بين المنافع التكاليف .

4-حسم اختيار المشروعات و العملية السياسية :

يمكن القول ان تحليل المنافع و التكاليف يعتبر أسلوبا أوليا لتقيم مشروعات الإنفاق العام ، و لكن حسم اتخاذ القرارات الخاصة بالإنفاق العام يقع في النهاية داخل العملية السياسية ، و هذا الأسلوب يرمز للسياسيين فقط إمكانية ترشيد اتخاذ قراراتهم ، و يتوقف مدى النجاح في هذا المجال على طبيعة النظام السياسي و الآلية التي تتخذ من خلالها القرارات ، وما اذا كان نظاما ديمقراطيا ، أو شبه ديمقراطي أو دكتاتوري.

المطلب الثالث: الموازنة العامة.

لقد أصبحت الموازنة العامة في الوقت المعاصر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية ، تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي [1].

1-تعريف الموازنة العامة :

للموازنة العامة تعريفات متعددة و متنوعة و تختلف التعريفات باختلاف الناحية او الجانب الذي يريد ان يؤكده المؤلف و الباحث و فيما يلي نتطرق إلى هذه التعريفات:

* فالموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة و إيراداتها لمدة مقبلة من الزمن.

* الموازنة العامة هي" صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة و إيراداتها عن سنة مقبلة و تجاز بموجب الجباية و الإنفاق" .

* موازنة الدولة هي عبارة عن بيان تقديري ، لنفقات و إيرادات الدولة عن مدة مستقبلية ، تقدر عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية .

[1]- محمد شاكر عصفور،اصول الموازنة العامة،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان،2008،ص ص 3-5.

* و تعرف الموازنة العامة بأنها " تقدير تفصلي لنفقات الدولة و إيراداتها خلال السنة مالية مقبلة ، تعده أجهزة الحكومة و تعتمد السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام "مرسوم" الميزانية الذي يحييز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها ألتحصيلي و الانفاقي.

2-عناصر الميزانية العامة:

ا-الموازنة خطة مالية للدولة:

تعتبر الميزانية خطة مالية للدولة فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة التي تنوي الحكومة تنفيذها من خلال السنة المالية القادمة و وسائل تمويلها " الإيرادات العامة" من مختلف مصادر الإيرادات للدولة و بذلك فان الموازنة العامة يظهر لديها بأنها الإدارة التمويلية لخطة التنمية الشاملة للبلاد.

بالصفة التقديرية للموازنة العامة:

تعتبر جداول الإيرادات و النفقات العامة التي تتكون منها وثيقة الموازنة العامة ماهي الا ارقام تقديرية و تقديرات متوقعة لنفقات و ايرادات الدولة .

ج-تسنوية الموازنة العامة :

تحضر الموازنة العامة لمدة سنة واحدة في معظم دول العالم و هناك إمكانيات لوضع موازنات لمدة اقل او أكثر من سنة وذلك لمواجهة الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد أحيانا.

د-إجازة الجباية و الإنفاق :

قبل البدا في تنفيذ الموازنة فلابد ان تعرض على السلطة التشريعية في البلاد للموافقة عليها و انجازها و من هنا تتضح علاقة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية فهي تصدر عنها و لا تصبح نافذة المفعول الا بعد تصديقها منها.

الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة تتضمن الموازنة العامة برامج و مشاريع ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة و أحيانا في السنوات المالية التي تتلوها و تكون تلك البرامج و المشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية للدولة ، ويؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة و بذلك فان الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة وتعتبر أداة تساعد في تحقيقها.

3-طرق تقدير النفقات و الإيرادات:

من الممكن ان يتم تقدير النفقات و الإيرادات التي تتضمنها الميزانية طبقا لعدة طرق ، و مهما يكن من أمر الطريقة المتبعة في هذا الصدد فان الهدف الذي تعمل السلطة المختصة بتحضير الميزانية على تحقيقه هو ان تكون تقديراتها مطابقة للواقع بقدر الإمكان و ذلك حتى يمكن تنفيذ السياسة المالية المقررة للدولة دون مفاجآت عنيفة المحصل عليها او الأمرين معا [1] .

ا-تقديرات النفقات :

يتم تقدير النفقات دون صعوبات فنية كبيرة إذا أن كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلية على أساس حجم نفقاته السابقة مضافا إليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالاستثمارات او الانشاءات خلال السنة المالية المقبلة .

و يتم تقدير النفقات أو ما يعرف الاعتمادات باستخدام عدة طرق:

- ✓ الاعتمادات التحديدية و الاعتمادات التقديرية:

يقصد الاعتمادات التحديدية تلك التي تمثل الأرقام الواردة بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة انفاقه دون الرجوع الى السلط التريعية و تطبيق بالنسبة للموافق القائمة بالفعل أما الاعتمادات التقديرية و يقصد بها النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب و هي تطبق عادة على المرافق الجديدة التي لم يعرف نفقاتها على وجه التحديد.

- ✓ **إعتمادات البرامج.**

ب- تقديرات الإيرادات:

يثير تقدير الإيرادات العامة صعوبات فنية اذا انه يرتبط أساسا بالتوقع فيما يتعلق بالظروف و المتغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ على الاقتصاد القومي من اجل تحديد مصادر الإيرادات المختلفة باستخدام عدة طرق[2]:

-التقدير الآني :

[1]- زينب حسين عوض الله،مرجع سبق دكره، ص287.

2- سوزي عدلي ناشد،مرجع سبق دكره،ص ص367-370.

تستند هذه الطريقة أساسا على" قاعدة السنة قبل الأخيرة " إذ يتم تقدير الإيرادات على أساس استرشاد بنتائج الميزانية الأخيرة نفذت أثناء تحضير المشروع الميزانية الجديدة و قد أضيفت إليها قاعدة الزيادات التي يتم بموجبها إضافة نسبة مئوية على أخر ميزانية نفذت.

- التقدير المباشر :

تستند هذه الطريقة أساسا على توقع او التنبؤ باتجاهات على مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدى و تقدير حصيلته المتوقعة بناءا على هذه الدراسة المباشرة ، فتطلب السلطة المختصة من كل مشروع في القطاع العام ان يتوقع حجم مبيعاته و إيراداته العامة للسنة المالية المقبلة على أن يكون لكل وزارة و هيئة حكومية تقدير ما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في شكل رسوم او ضرائب عن نفس السنة المالية موضوع الميزانية الجديدة . وفي الحقيقة هذا التوقع يرتبط بصورة وثيقة بحم النشاط الاقتصادي في الدولة ففي فترات :

- **الانتعاش:** تزداد الدخول و الثروات و المبيعات و الإرباح و الاستهلاك و الواردات و الصادرات... و يترتب عن ذلك زيادة في حصيلة الإيرادات بصورة قد تفوق الحصيلة المتوقعة.
- **فترات الكساد :** فتصاب الأنشطة الاقتصادية بالخمول مما يترتب عليه قلة حصيلة الإيرادات و زيادة حجم النفقات عن حجم الإيرادات مما يصعب على اللجان تقدير الإيرادات اذ ان ذلك يتطلب دراسة وتحليل للتقلبات الاقتصادية الطارئة على الاقتصاد القومي.

4- دراسة الموازنة العامة : تتمثل دراسة الموازنة العامة فيما يلي[1] :

ا-إعداد الميزانية :

يعتمد في إعداد الميزانية من طرف وزارة المالية على جملة من المعطيات و التوجيهات تتمثل في:

**** توجيهات المخطط السنوي :**

الذي يستند على الأهداف العامة المراد انجازها في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية كما هي واردة في قانون كل مخطط سنوي .

[1]- خبابة عبد الله،مرجع سبق دكره،ص ص 268-273.

**** توقعات مختلف القطاعات:**

تقوم مختلف القرارات و القطاعات باقتراح توقعات سواء بالنسبة للنفقات او الإيرادات الخاصة بها المبنية على الممارسات خلال ميزانية السنة ما قبل الأخيرة اذ يجب على الحكومة إيداع مشروع المالية لدى البرلمان قبل منتصف شهر أكتوبر من السنة السابقة لتنفيذها.

**** اعتماد الميزانية :**

بعد اعداد الميزانية من السلطة التنفيذية يتم إيداع مشروع قانون المالية لدى السلطة التشريعية " المجلس الشعبي الوطني ، مجلس الأمة " بغرض اعتماد تطبيقا لقاعدة أسبقية الاعتماد على تنفيذ و ذلك حسب المراحل الأساسية الآتية :

-المناقشة:

بعد إيداع المشروع قانون المالية مرفقا بجميع الوثائق المرتبطة به الى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني يقوم هذا الأخير طبقا للقانون و القوانين و الأنظمة الداخلية للمجلس باحالته الى اللجنة البرلمانية المختصة بقطاع المالية و الميزانية و التخطيط و تقوم لجنة المالية و الميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بدراسة و مناقشة مشروع القانون مع ممثل الحكومة (وزير المالية) .

-التعديل :

يمكن للنواب و الحكومة و أعضاء اللجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة أمام اللجنة المختصة و مناقشتها مع الوزير المعني و يمكن للحكومة الاعتراض على التعديلات المقدمة ، الآمر الذي قد يؤدي إلى مشاكل سياسية و دستورية.

-التصويت :

تقول الفقرة 12 من المادة 122 من الدستور المجلس الشعبي الوطني حق التصويت على الميزانية الدولة حسب المادة 12 من الدستور.

ب- تنفيذ الميزانية :

بعد التصويت على الميزانية الدولة من طرف السلطة التشريعية يقوم الرئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق بالميزانية و نشره في الجريدة الرسمية من اجل قيام الجهات و الهيئات الإدارية المتخصصة بتنفيذها في الميدان.

- تحصيل الإيرادات :

يحول القانون المتعلق بالميزانية للجهات الايدارية المختصة تحصيل الإيرادات كان تتولى وزارة العدل حيازة الرسوم القضائية أو تحصيل الرسوم الجمركية من مصلحة الجمارك او حيازة الضرائب عبر مختلف مستوياتها .

-صرف النفقات :

إذا كانت مبالغ الإيرادات تبقى مبالغ محتملة و متوقعة فان قانون الميزانية ينص على الحد الأقصى للمبالغ المصرف بإنفاقها لكل عنصر حيث لا يجوز للإدارة تجاوز الاعتمادات المقررة تطبيقا للمادة ٧٥ من قانون ٨٤-٨٧ التي تنص على مايلي : { لا يجوز صرف أية نفقة بما يتجاوز مبلغ الاعتمادات المفتوحة ضمن الشروط المحددة في هذا القانون ما لم تنص أحكام تشريعية على خلاف ذلك }.

ج-الرقابة على تنفيذ الميزانية :

تعد هذه المرحلة هي الأخيرة التي تمر بها الميزانية العامة للدولة و تسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الموازنة و الهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم على الوجه المحدد للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية و إجازتها السلطة التشريعية .

و للرقابة على تنفيذ الميزانية عدة صور مختلفة و هي الرقابة الإدارية و الرقابة التشريعية و الرقابة المستقلة و ندرس تلك الصور فيما يلي[1]:

*** الرقابة الإدارية:**

تتولى وزارة المالية الرقابة الإدارية على تنفيذ الميزانية حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيهم و كذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق السكرتيرين الماليين و مديري الحسابات على عمليات المصروفات التي يأمر بدفعها الوزراء المختصون أو من ينوبون عنهم .

تتم الرقابة الإدارية من الناحية العملية في طريقتين أساسيتين :

*** الرقابة الموضوعية :**

[1]- سوزي عدلي ناشد،مرجع سبق دكره، ص ص 388-393.

و تعني انتقال الرئيس إلى مكان عمل المرؤوس ليتأكد من مباشرته لعمله على نحو دقيق و مثالها أن ينتقل مدير المالية العامة إلى مكاتب رؤساء المصالح ، ورئيس المصلحة الى مكاتب رؤساء الدوائر و رئيس الدائرة إلى سائر الموظفين التابعين له و هكذا.

*** الرقابة على أساس المستندات :**

وهنا لا ينتقل الرئيس إلى محل عمل مرؤوسيه و لكن يقوم بفحص أعمالهم من خلال التقارير و الوثائق و المستندات .

ان هذه الطريقة أسهل في تطبيق من الناحية العملية من الطريقة الرقابة الموضوعية ، اذ ان انتقال الرئيس إلى مكان عمل مرؤوسيه قد يؤدي و خاصة في الدول النامية إلى انضباط العمل و دقته بصورة مؤقتة مما قد يؤثر بالسلب على سير العمل و لا يحقق الرقابة الفعالة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة و لذا فان اغلب الدول تأخذ بالطريقة الثانية (المستندات) و تنقسم الرقابة الإدارية من حيث توقيتها الى:

- **الرقابة قبل تنفيذ الميزانية .**
- **لاحقة لتنفيذ الميزانية .**

*** الرقابة السابقة:**

تمثل الجزء الأكبر و الأهم من الرقابة الإدارية و يكون مهمتها عدم صرف الي مبلغ إلا إذا كان مطابقا لقواعد المالية المعمول بها سواء كانت قواعد الميزانية او القواعد المقررة في اللوائح الإدارية المختلفة.

*** الرقابة اللاحقة على تنفيذ الميزانية :**

و يقصد بها الرقابة الإدارية اللاحقة على الحسابات و تتلخص في إعداد حسابات شهرية و ربع سنوية ، و يقوم المراقب المالي في كل وزارة او مصلحة ، بمناسبة إعدادها بفحصها للتأكد من سلامة المركز المالي للوزارة أو المصلحة و بمراجعة دفاتر الحسابات المختلفة ، ويضع عن كل هذا تقريرا يرسله مع الحسابات إلى إدارة الميزانية في وزارة المالية و تشمل أيضا بجانب الرقابة على الحسابات الرقابة على الخزانة و على المخازن للتأكد من عدم حدوث اختلاسات أو مخالفات مالية .

و هذا هو جدير بالذكر أن الرقابة الإدارية أي كان نوعها لا تعدو ان تكون رقابة من الإدارة على نفسها ، أي أنها رقابة ذاتية أو داخلية طبقا للقواعد التي تضعها السلطة التنفيذية و لذا فإنها لا تعد كافية للتأكد من حسن التصرف في الأموال العامة.

*** الرقابة التشريعية :**

تتمثل في تلك الرقابة التي يطلق عليها كذلك السياسة في مطالبة من سير العمليات الخاصة بالنفقات و الإيرادات العامة سواء تم ذلك في صورة أسئلة شفوية أو خطية أو حتى **بالاستجوابات .**

كما قد تتمثل الرقابة التشريعية في مناقشة الحساب الختامي عن السنة المالية السابقة .

و الرقابة التشريعية على موازنة العامة تتمثل في مرحلتين هما:

-المرحلة المعاصرة لتنفيذ الميزانية :

تختص بالرقابة التشريعية لجنة الشؤون المالية في المجالس النيابية و هي لجنة (الخطة و الموازنة) التي لها أن تطلب البيانات و المستندات و الوثائق اللازمة عن تنفيذ الموازنة العامة إثناء السنة المالية ، فإذا تبين وجود أي مخالفة للقواعد المالية الخاصة بتنفيذ الميزانية فانه يكون من حقها تقديم أسئلة و استجوابات إلى وزارة المختصة عن كيفية تنفيذ الميزانية و أيضا تحريك المسؤولية السياسية ضد كل من يثبت في حقه ارتكاب مخالفة للقواعد المالية المتعلقة بسير و تنفيذ الميزانية .

- المرحلة اللاحقة على تنفيذ الميزانية:

تتعلق تلك المرحلة بعرض الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية لمناقشتة واعتماده ثم إصداره اما في شكل قانون أو في شكل قرار رئاسي.

*** الرقابة المستقلة:**

تعتبر هذه الرقابة أكثر أنواع الرقابة ، و يقصد بها الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة عن طريق هيئة مستقلة عن كل من الإدارة و السلطة التشريعية تنحصر مهمتها في رقابة الميزانية و تأكد من أن عمليات النفقات و الإيرادات قد تمت على النحو الصادر به إجازة السلطة التشريعية طبقا للقواعد المقررة في الدولة.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن الدولة في أي مجتمع هي المدير و المنظمة له، وينطبق ذلك بالنسبة لجميع المجتمعات مع الاختلاف في درجة الشكل و الهدف ، و حتى يتحد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة و يتحدد من خلالها و في ايطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية و تحقق الأهداف المطلوبة و المتفق عليها من جميع أفراد المجتمع و لذلك نجد أن الأدوات المالية السياسة الصربية و السياسة الاتفاقية بإمكانها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة ، وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال كذلك لا يمكن إنكار فعالية هذه الأدوات و الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر من خلال تأثيرها على الحجم العمالة و الدخل الوطني و مستويات الأسعار و مستويات الاستثمار ، و أخيرا تعتبر أدوات المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن المالي ومن تم تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثالث:

دور الموارد المالية

في تحقيق التنمية المحلية

مقدمة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة الدور الذي تلعبه الولاية في تحقيق التنمية المحلية ، حيث يعتر الوعاء ألضربي المصدر الأهم المتعلق بالإيرادات الولاية بالإضافة إلى الإيرادات الخاصة بممتلكاتها (كالكراء....) حيث في سنة تقوم الولاية بمعية المجلس ألولائي تحت رئاسة السيد الوالي بتقييم النفقات و توزيعها و هذا حسب السياسة المنتهجة و المعتمدة على الاحتياجات و النقائص التي يجب سد ها من اجل تحقيق التنمية المحلية و عليه اعتمدنا في هذه الدراسة إلى اخذ سنة 2011 كعينة من اجل إبراز أهم الانجازات التي قامت بها الولاية في مجال التنمية .

قدرت إيرادات الولاية أكثر من 6،8 مليار دينار أكثر من80% من الإيرادات مصدرها الضرائب و الباقي متعلق بالممتلكات الخاصة بالولاية حيث أنفقت أكثر من 5،9 مليار دينار كانت موجهة 10%: منها للمصالح العامة للإدارة (الأجور ، الأعباء المتعلقة بها، مختلف التجهيزات ولوازم المكتب و اللوازم الأخرى.)
و 90% الباقي توزع كما سنراه في المبحث الأول.

المبحث الأول : دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية

تلعب الموارد المالية دورا فعالا في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث وذلك من خلال المعلومات التي تحصلنا عليها من ولاية البويرة.

المطلب الأول : دور الموارد المالية من الناحية الاجتماعية

تخصص الولاية في كل سنة حسب الإيرادات المتحصل عليه ، مبلغ مالي معتبر ،بمعدل 20%سنة 2011 و هو موزع على النحو التالي :

-قفة رمضان.

-اعانات نقدية مباشرة توجه للعائلات المعوزة .

-اعانات لمختلف الجمعيات.

- شراء الآلات المختلفة لذوي الحاجات الخاصة.

- الإسعافات الطبية المجانية

- دور العجزة

- إعانات موجهة لمطاعم الرحمة

- إعانات الطفولة المسعفة و كذا المسنين

إما في يتعلق بالصحة العمومية فيوجه مبلغ معين لها ، وتشير الإحصائيات أن المعدل المتوسط لها قد بلغ 15% سنة 2011 و هو موجه إلى :

- التطهير و إبادة الحشرات و الأوبئة المتنقلة عبر المياه.

- التلقيح

- النظافة العمومية

- انجاز الملاجئ ، عيادات .....

- اقتناء سيارات الإسعاف للبلديات

- ترميم قاعات العلاج... الخ.

كما أن الموارد المالية تساهم في أعباء التعليم، وقد بلغت 20% سنة 2011 و هي موزعة على النحو التالي:

- المستحضرات الصيدلانية الموجهة للمدارس

- إعانات الموجهة لاقتناء مادة البنزين في إطار إجراءات الامتحانات

- منح جوائز للمتوفقين في مختلف الشهادات

- اقتناء قطع غيار حافلات النقل المدرسي

-شراء حافلات للنقل المدرسي

التكفل بتكاليف كراء حفلات للنقل المدرسي

- تدعيم الدروس

- ترميم المدارس و تجهيزها

- التكفل بمصاريف التوجيه المدرسي و المهني

- ترميم المطاعم المدرسية و تجهيزها

- شراء اللوازم المدرسية : محافظ , مآزر، أدوات... الخ.

المطلب الثاني: دور الموارد المالية من الناحية الرياضية و الثقافية

تخصص الولاية لهذا الجانب مبلغ معين و قدر ب: 15% سنة 2011 و يوزع على النحو التالي:

- تشجيع الرياضة

- تشجيع الجمعيات الثقافية

- ترقية مبادرات الشباب
- إحياء مختلف المناسبات الوطنية
- إحياء مختلف المهرجانات (الموسيقى ، المسرح)
- انجاز المتاحف و المعالم التاريخية ترميمها (متحف المجاهدين)
- تشيد المكتبات و ترميمها
- إعانات موجهة لانجاز المساحات الرياضية

المبحث الثاني: دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية

إن الموارد المالية تحتل مكانة مميزة في الاقتصاد لما لها من دور فعال في تحقيق تنمية اقتصادية و منه تحقيق التنمية المحلية ، كما أن للموارد المالية دورا هاما في تفعيل التنمية .

المطلب الأول : دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية

أولا: دور النفقات العامة على الاستهلاك و الاستثمار

1-دور النفقات العامة على الاستهلاك [1]

تؤثر السياسة الأفاق الحكومي بشكل كبير على الاستهلاك الكلي فمن المعروف بديهيا ان الاستهلاك هو : ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق من اجل الحصول على السلع و الخدمات و التي تحقق للمستهلك درجات متفاوتة من الإشباع ، ومن الناحية الرياضية ، فان الاستهلاك هو دالة متزايدة بمعدل متناقص ، بمعنى انه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك و لكن بمعدل اقل وتفسير ذلك انه كلما اقترب الفرد من درجة الإشباع زاد الطلب على السلع بمعدلات منخفضة ، و نظرا لتفاوت توزيع الدخول فان هناك احتمال وجود فئة معينة غير قادرة على الحصول على الحد الأدنى اللازم للمعيشة مما يؤثر على الطلب الفعال ، و هنا تتدخل الحكومة لإنقاذ الموقف عن طريق زيادة الانفاق الحكومي التحويلي أو الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى خلق فرص عمالة جديدة من شانها زيادة القوة الشرائية ، ومن ثم يكون الانفاق الحكومي من العوامل

[1] وليد عبد المجيد عايب أثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر ، بيروت، 2010 ،ص ص174،175.

المشجعة لتمويل الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الاستهلاك وتؤدي زيادة الانفاق الحكومي التحويلي إلى تحقيق اثر المضاعف بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للطبقات الفقيرة التي يمسها الإنفاق ، كما إن زيادة في هذا النوع من الانفاق تجنب المنافسة بين القطاعين العام و الخاص التي تقوم في حالة قيام القطاع العام بمشاريع معينة، إلا أن العيب الأساسي لهذا الأسلوب هو صعوبة الرجوع عنه في حالة تجاوز مرحلة الركود و بالتالي فإنها تفقدها خاصية المرونة.

أن هدف سياسة الانفاق الحكومي هو تشجيع الاستهلاك ، لذلك سنحاول استخراج معادلة الاستهلاك الرئيسية انطلاقا من معادلة الدخل القومي و التي تكون على الشكل التالي:

$$Y = C + I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

و إذا أضفنا مقدار التغير لإطراف المعادلة و بفرض ان هدا التزايد حصل نتيجة زيادة الانفاق الحكومي من خلال اثر المضاعف تصبح المعادلة على الشكل التالي :

$$\triangle C = \triangle Y + \triangle I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2) .$$

و هكذا يتضح مدى تأثير الإنفاق العام على توزيع الدخل القومي سواءا في المرحلة الأولى او المرحلة الثانية الخاصة بإعادة التوزيع ويمكن أن تتضح تلك الآثار من خلال تتبع اثر النفقات العامة الحقيقية و النفقات العامة التحويلية و ذلك على النحو التالي:

- ✓ فيما يتعلق بالنفقات الحقيقية فإنها تؤثر على التوزيع الأول للدخل القومي من خلال التأثير على الأجور و المرتبات و الباقي عناصر الإنتاج في المجتمع
- ✓ ومن ناحية أخرى فان النفقات الحقيقية تؤثر على إعادة توزيع الدخل من خلال:

- النفقات العامة الحقيقية الاجتماعية ، ومن أمثلة هذه النفقات ما يتفق على الخدمات الصحية و التعليمية ، فإذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمات بالمجان أو بأسعار تقل عن تكاليفها فان ذلك يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفدين منها.
- النفقات العامة الحقيقية الإدارية ، ومن أمثلتها ما ينفق على الدفاع و الأمن الداخلي و القضاء و تؤثر هذه النفقات على إعادة توزيع الدخل من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار فإنها تفيد توزيع الدخل لصالح الدخول الثابتة ، أما إذا أدى ارتفاع المستوى العام للأسعار فان ذلك يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الدخول الجديدة و المتغير على حساب الدخول الثابتة ، وهي الحالة الأكثر حدوثا في مرحلة التحول الاقتصادي و التحول الاجتماعي و السياسي.

✓ أما بالنسبة للنفقات التحويلية فإنها تؤثر على إعادة توزيع الدخل القومي على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالنفقات التحويلية الاجتماعية تحدث تحويلات مباشرة للمستفيدين منها في صورة نقدية و يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الدخل في صالح الدخول المنخفضة على حساب ذوي الدخول المرتفعة .
- أما النفقات التحويلية الاقتصادية فهي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صورة عينية حيث تزيد دخول بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الأقاليم في الدولة على حساب البعض الأخر.
- النفقات التحويلية المالية، فهي تعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المرتفعة على حساب ذوي الدخول المنخفضة.

2-دور النفقات على الاستثمار:

يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي أن تؤثر على الاستثمار الكلي خاصة إذا كان من قبيل الإنفاق الحكومي المنتج الذي يزيد من حجم الأصول في حوزة المجتمع ، حيث أن الإنفاق الحكومي بمختلف أنواعه له اثار ايجابية على جميع الاستثمار الكلي حيث يمكن أن يكون سلاحا فعالا لمعالجة الكساد و نقص حجم الاستثمار الخاص من خلال سياسة مالية تعويضية و من هنا نجد أن الإنفاق الحكومي كفيل بزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي ، إلا أن الأثر الايجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار يتوقف على عدة اعتبارات تتمثل في:

- درجة النمو الاقتصادي
- الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي
- الميل الحدي لاستهلاك غالبية السكان[1]

[1] المرجع نفسه ،ص ص 164،165.

كما ن الانفاق العام الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأسمال عيني من خلال انشاء مشاريع إنتاجية او دعم مشاريع قائمة ، كما أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يحفز على زيادة الإنتاج و الذي هو حافز جديد لاستثمار جديد [1]

و قد بلغت النفقات الموجهة للاستثمار 30% سنة 2011 وهي موزعة على النحو التالي:

- تشجيع الفلاحة
- تشجيع الصناعة
- تشجيع قطاع التوزيع
- تشجيع الحرف
- تشجيع السياحة

اقتناء العتاد و المعدات الكبرى و المنقولات

- انجاز طرق عبر الولاية
- انجاز الإنارة العمومية
- فك العزلة عن المناطق النائية
- إيصال الكهرباء ، الماء ، غاز المدينة، الشبكة الهاتفية.
- الآليات البحرية
- الإعانات لمختلف البلديات

[1] طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ص ص 144 ،145

ثانيا: دور النفقات العامة على الدخل و الأسعار

1-دور النفقات العامة على الدخل [1]

يؤثر الانفاق العام على توزيع الدخل القومي من خلال تأثيره على هيكل توزيع الدخل، هذا الهيكل الذي يشير إلى كيفية التي يوزع بها بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، فيما يسمى بتوزيع الدخل الشخصي ، و كذلك الكيفية التي يوزع بها الدخل القومي بين عناصر الانتاج من رأس مال و عمل و أرصدة و تنظيم ، كمايسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل ، و معنى ذلك فان الانفاق العام يؤثر على هيكل توزيع الدخل القومي في مرحلتين :

- المرحلة الأولى :

مرحلة التوزيع الأولي للدخل أي توزيع الدخل أو الناتج بين الذين أسهموا في القيام به أي بين عناصر الإنتاج .

- مرحلة التوزيع النهائي :

فيما يسمى بمرحلة إعادة التوزيع و التي تشهد إدخال تعديلات على التوزيع الأولى بمعنى توزيع الناتج أو الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين.

2- دور النفقات العامة على الأسعار:

يكون تأثير النفقات العامة على الأسعار كبيرا إذا نتج عن هذه النفقات زيادة الأصول التي يملكها الافراد ، وليس فقط التغيير في هيكلة هذه الصول من هنا فالنفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها اقل من تأثير على مستوى الأسعار من تلك الهادفة إلى زيادة القدرة الشرائية للأشخاص ، مثل دعم الحكومة الإعانات الاجتماعية و الدارسين...الخ.

كما ان تركيز النفقات العامة على كل من الاستثمار و الاستهلاك تؤثر على مستوى الاسعار فمثلا ادا تركزت النفقات العامة على تشجيع الاستثمار فان ذلك يؤدي إلى انخفاض في سعر الناتج النسبي و السبب في ذلك يعود إلى زيادة العرض عن الطلب فيتكون التوازن العام عند المستوى من الأسعار اقل من المستوى السابق لها فان ذلك يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات بسبب زيادة الطلب عليها ، لكن هذه الزيادة في أسعار المنتجات قد تتوقف و تبدا في الانخفاض إذا ما كان ارتفاع الأسعار حافز للمنتجين للتوسع في الانتاج .

[1] عبد المطلب عبد المجيد ، كرجع سبق ذكر ،ص ص 197-199

و تؤثر النفقات العامة على الأسعار بشكل متفاوت تماشيا مع التفاوت في مستوى النشاط الاقتصادي العام ، فمثلا يكون اثر الزيادة في النفقات العامة على الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي ، و يكون هذا الأثر كبير في حالة الازدهار الاقتصادي ، لذا يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية مفادها زيادة النفقات العامة فترات الكساد الاقتصادي و تخفيضها فترات الانتعاش الاقتصادي [1]

المطلب الثاني : دور الإيرادات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

أولا: دور الإيرادات العامة في تشجيع الاستهلاك و الاستثمار

1-دور الإيرادات العامة على الاستهلاك:

إن الإيرادات العامة من بينها الضريبة لها تأثير على الاستهلاك حيث انه عندما تفرض الضريبة هذا يؤدي إلى استقطاب جزء من الدخل مما يؤدي إلى الحد من الاستهلاك و بالتالي ينخفض الطلب على السلع و الخدمات و إن ذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه السلع و الخدمات فيقل تأثير فرض الضريبة على السلع الضرورية ، في حين يبرز هنا التأثير بالنسبة للسلع غير الضرورية بسب ارتفاع مرونة الطلب عليها ولكن تأثير الضريبة في الحد من الاستهلاك بالنسبة للدخول الكبيرة اقل من تأثيرها على الدخول الضعيفة.

كذلك لابد من التعرف على برامج الانفاق الحكومي لحصيلة الضرائب و الآثار الناتجة عنه فإذا قامت الحكومة بتوجيه هذه الزيادات للإنفاق العام و في صورة الطلب على السلع و الخدمات يؤدي ذلك إلى إحلال الطلب الحكومي محل الطلب الخاص اما إذا قامت الحكومة بالاحتفاظ بحصيلة الضرائب سيؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الطلب الكلي.[2]

2-دور الإيرادات العامة في تشجيع الاستثمار[3] :

إيرادات الولاية متعددة إلا إن أهمها يتمثل في الضرائب التي تعتبرها كإيراد عام .

تتعدد الضرائب على الانتاج سواء بشكل مباشر او غير مباشر ، حيث ينصرف الأثر المباشر إلى اثار الضريبة على الميل للاستثمار و على العمل ، وبينما تنصرف الآثار غير المباشرة

[1] طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ص ص 144،145

[2] محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثالثة ، 2008 ص ص270،271

[3] محمد ابنا ،اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية ،2009، ص251.

للضريبة على الإنتاج في تأثيرها على الاستهلاك باعتباره المحدد الأساسي للطلب الكلي بجانب الطلب على الاستثمار .

فالضرائب التي تؤدي إلى خفض دخول رجال الإعمال و التأثير على مستوى الإرباح قد تسفر عن خروج بعض المشروعات من مجال الانتاج و هي المشروعات الحدية مما يؤثر على الإنتاج عموما ، كما قد تؤدي مثل هذه الضرائب الى تحويل و انتقال المشروعات بين فروع الانتاج تبعا لاختلاف معدلات الارباح في كل فروع مما يشير إلى إمكان استخدام الضريبة لتوجيه الاستثمارات بين فروع الانتاج المختلفة .

ومن ناحية أخرى فان الضريبة قد تؤدي إلى اثر توسعي على الانتاج عندما يعمل المنتجون و العمال على تعويض النقص في دخولهم من خلال زيادة ساعات العمل و لجوء المنتجين إلى خفض نفقات النتاج و رفع مستوى الفن الإنتاجي و التوسع في الانتاج و تعرف الضريبة التي تؤدي إلى هذه النتيجة بالضريبة المحفزة .

مجمل القول أن الآثار المباشرة للضريبة على الانتاج يمكن إن تنحصر في خروج بعض المشروعات من نطاق الانتاج و هي المشروعات الحدية التي لا تغطي المصروفات المتغيرة في الأجل الطويل ، كما قد تؤدي إلى انتقال المشروعات بين مجالات النتاج المختلفة ، و هو ما يعرف بالأثر التوجيهي للضريبة.

وتجدر الإشارة بعض الأساليب الضريبية التي يمكن استخدامها في مجالات التوجيهية أو حفز الاستثمار و زيادة الانتاج و تشجيعه ونذكر منها:

- الضرائب على الواردات
- الفراغ الضريبي
- السماح الاستثماري.

ثانيا: دور الإيرادات العامة على الدخل و الأسعار

1-دور الإيرادات العامة على توزيع الدخل :[1]

تمارس الضرائب أثرا اجتماعيا من خلال إعادة توزيع الدخل بين طبقات أو فئات المجتمع و ذلك باعتبارها تمثل اقتطاعا من دخول بعض الأفراد و وسيلة لتمويل النفقات العامة للدولة.

[1] مرجع سبق ذكره ،ص ص254،255.

و يمكن تحقيق الإغراض الاجتماعية للضريبة عن طريق الحد من التفاوت في الدخول بين فئات أو طبقات المجتمع و تستخدم في ذلك عدة أساليب أهمها فرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على أصحاب الدخول المرتفعة و تخفيف العبء على أصحاب الدخول المنخفضة.
و في هذا الصدد يمكن الاعتماد على عناصر تشخيص الضريبة بتقدير الإعفاءات لشرائح الدخل الدنيا و إعفاء الحد الأدنى للمعيشة و اخذ الضر وف العائلية في الاعتبار و كذلك مراعاة طبيعة مصدر الدخل ومختلف الظروف الشخصية للممول.
ومما لاشك فيه إن الأثر النهائي للضرائب على إعادة توزيع الدخل و الحد من التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع يتطلب أن نأخذ في الاعتبار اثر الإنفاق العام حيث يمكن لسياسة الأنفاق العام إن تدعم من الأغراض الاجتماعية للضريبة أو تعرقل نجاحها الأمر الذي يتطلب أن تعمل السياسات في نفس الاتجاه.
فإذا قررت الدولة زيادة النفقات العامة التي يصيب منها أصحاب الدخول المنخفضة فان الأثر الاجتماعي للسياسة الضريبية يمكن أن يتدعم بشكل اكبر أما إذا وجهت الحكومة نفقات العامة لخدمة أصحاب الدخول المرتفعة فان الغرض الاجتماعي للضريبة لن يتحقق بشكل فعال.
أخيرا تجدر الإشارة إلى إن الضرائب غير مباشرة و هي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار تعتبر اشد عبئا على أصحاب الدخول المنخفضة خصوصا إذا ما أصابت سلعا ضرورية ومن تم فان لها اثر عكسي على إعادة توزيع الدخل حيث تلقى بمزيد من الأعباء على كاهل أصحاب الدخول المنخفضة ، لصالح أصحاب الدخول المرتفعة و عموما فانه يجب مراعات الحذر في فرض ضرائب الاستهلاك و الإنتاج حيث يتأثر بها أصحاب الدخول الثابتة بشكل اكبر ما نرى لما تؤدي أليه من ارتفاع في الأسعار لا يقابله زيادة في مستوى الدخول فضلا عن سهولة نقل عبئها الضريبي الى المستهلك الاخير.

2- اثر الضريبة على الأسعار:[1]

يترتب على أن الضريبة تقتطع جزء من دخول الأفراد أن يقل الطلب على سلع و خدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد، و بالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع ،بشرط إلا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول ، بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلا أو تكوين احتياطي معين ، فان تيار النفاق النقدي يقل و بالتالي يقل الطلب و

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص271.

تنخفض الأسعار و خاصة في فترات التضخم ، أما في فترات الانكماش ، حيث تلجا الدولة إلى تقليل من الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد ، رغبة منها في تشجيع الإنفاق ، مما يؤدي إلى حدوث حالة من الانتعاش و زيادة في الطلب الكلي الفعال.

أما إذا استخدمت الدولة تلك الحصيلة في المجال التداول كشراء سلع و خدمات أو دفع رواتب العمال أو مبالغ مستحقة للموردين أو المقاولين فان هؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في زيادة الطلب على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار.

و مما هو جدير بالذكر أن اثر كل من الضرائب المباشرة و غير المباشرة على الأسعار ليس واحدا، فكل ضريبة لها تأثيرها في ثمن السلعة أو الخدمة التي تفرض عليها وفقا لظروف فرضها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج إن الموارد المالية تساهم و بشكل كبير من ميزانية الجماعات المحلية ، إلا إن عدم تحصيل ما تم تقديره من موارد يؤدي إلى نقص هذه الإيرادات هو الغش و التهرب الضريبي الناجمين عن الثغرات القانونية و الضغط الجبائي و ذلك راجع إلى إن المصالح الجبائية لا تتوفر على نظام معلومات فعال يسهل من أداء مهامها على أحسن وجه

إن الإحصائيات المتعلقة بدور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، لم نقم بإدراجها و هذا راجع إلى عدم اختصاص الجماعات المحلية في هذا المجال ، كونها تحتاج إلى دراسات أعلى من دراسات الجماعات المحلية.

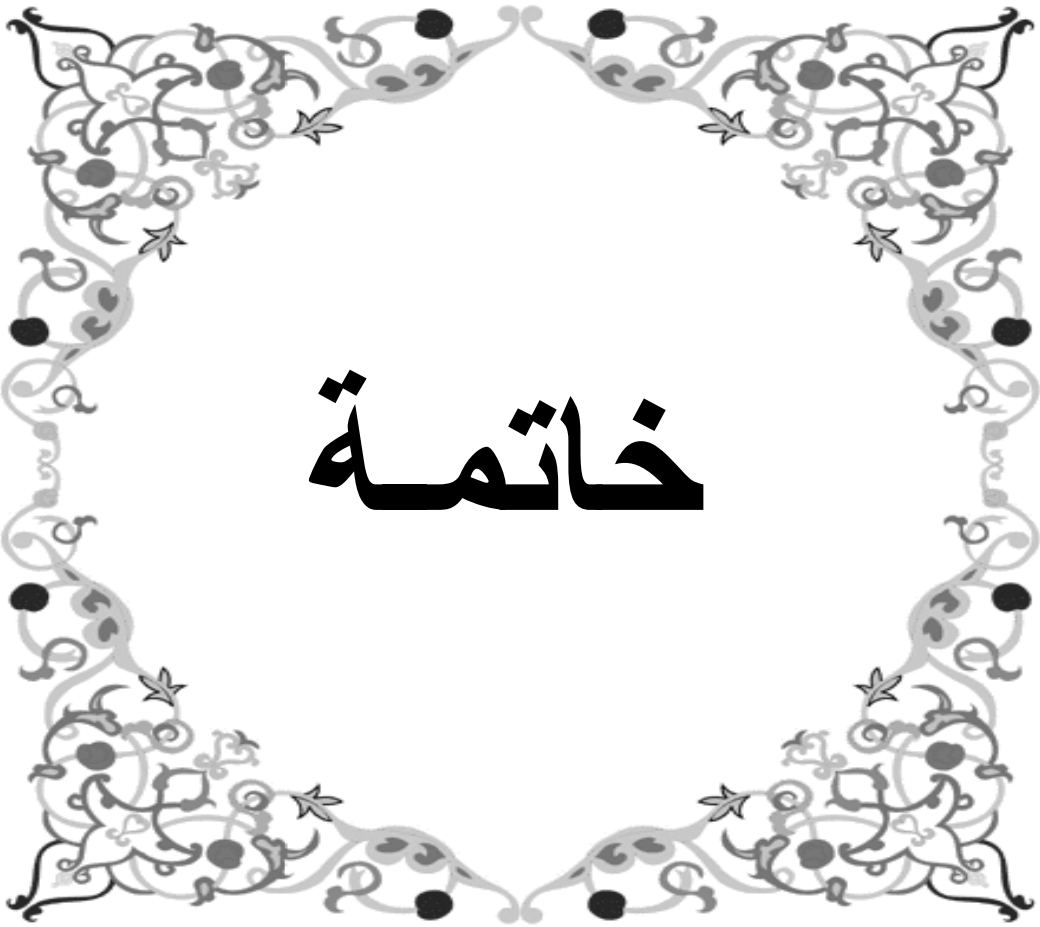

خاتمـة

خاتمـــــــة

إن الدراسات التي تطرقت إلى قضايا التنمية الإقتصادية تؤكد على أهمية و دور السياسة المالية في انجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي و التوازن الكلي و بعد استعراضنا لأدوات السياسة المالية و المتمثلة في السياسة الإنفاقية و السياسة الضريبية بالإضافة إلى الموازنة العامة اتضح لنا أن السياسة المالية ذات أهمية بالغة و ذلك من خلال أدواتها و مالها من تأثير على جميع المتغيرات الإقتصادية كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الإقتصادية و الإجتماعية.

و تعتبر أدوات السياسة المالية من اهم الموارد المالية التي لها تأثير على التنمية المحلية و التي يعتمد تحقيقها على نشاطات و انجازات الجماعات المحلية.

و بإعتبار أن الجماعات المحلية تقدم خدمات أساسية و ضرورية للمجتمع، و تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة بأكبر معدلات ممكنة لما لها من دور كبير في تحقيق التنمية المحلية، حيث يتبين جلياً أن هذه الموارد تعتبر أدوات هامة و أساسية في السياسة الإقتصادية عموماً و السياسة المالية خصوصاً و ذلك من خلال توجيهها و دفعها لمحاولة تحقيق الإستقرار الإقتصادي و كذا محاولة تشجيع الإستثمار، كما أنها تساهم في معالجة بعض التقلبات الإقتصادية كالكساد و التضخم من خلال استعمال مختلف الضرائب و الرسوم.

فتحقيق التنمية المحلية يتطلب توفر الموارد المالية بشكل مستمر و متزايد و متجدد، و هي لذلك تواجه إلى حد كبير مشكل محدودية الموارد اللازمة لتحقيق ضغط الطلب.

و فيما يلي يمكننا إدراج أهم النتائج التي توصلنا إليها بناءاً على المعلومات المتوفرة و كذا الإحصائيات السابقة.

-التنمية المحلية هي عملية تنويع و إغناء الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية على مجال ترابي معين، من خلال تعبئة و تنسيق مواردها و طاقتها.

-يعتبر الوعاء الضريبي المصدر المتعلق الأهم بايرادات الولاية بالإضافة إلى الإيرادات الخاصة.

-للموارد المالية دور فعال في تحقيق التنمية المحلية و ذلك لما تحققه من استقرار في الإقتصاد الوطني.

-تتجلى فعالية الموارد المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية المحلية و يعود ذلك أن دراسة فعالية الموارد المالية على المتغيرات الكلية يحتاج إلى دراسات أعلى و هذا ليس من اختصاص الجماعات المحلية. **الإقتراحات و التوصيات:**

-على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث نضع بعض التوصيات بهدف التقليل من اختلالات لتحقيق التوازن الإقتصادي العام و تحقيق التنمية المحلية، و نجمل أهم التوصيات فيما يلي:

-لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة و ترشيد نفقة التمثيل الخارجي و الديبلوماسي و البرلماني والحد من الإنفاق العام الطرفي و الغير الضروري، من ناحية اخرى عدم تجاوز نمو النفقات و نمو الايرادات في الحالات الحتمية.

-ضرورة القيام بإجراء بحوث و دراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية و ايرادات الجباية العادية.

-العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع و ذلك بالتنسيق مع الجهات المختلفة و محاربة الغش و التهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال .

-الإستغلال و التوظيف الأمثل للموارد المالية يعتبر محفزا أساسيا على عملية الإستثمار و من ثمة الإنتاج و بالتالي المساهمة في الناتج الوطني إلى جانب الموارد الأخرى للدولة.

-من خلال دراستنا للموضوع هذا اتضح لنا بأن السياسة لوحدها غير كافية بإحداث التوازن الإقتصادي، و نرى من الضروري ربطها بالسياسة النقدية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية أفضل و من هذا المنطلق فإن السؤال الذي يتبادر في أذهاننا يتمثل في:

ما مدى مساهمة السياسة النقدية في التنمية الإقتصادية؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

ا-الكتب:

1-إسماعيل احمد الشناوي،مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008.

2-السيد عطية عبد الواحد، مبادئ و اقتصاديات المالية العامة ، دار النهضة العربية،2000.

3-اوجيست سوانينبيرج ، الاقتصاد الكلي ، دار فاروق للاستثمارات الثقافية ، 2008.

4-إيمان ناصف عطية، مبادئ الاقتصاد الكلي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006.

5-بعلي محمد الصغير ، الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم للنشر و التوزيع

6-جهاد احمد ابوالسندس ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، تنسيم للنشر و التوزيع ، الأردن، 2008.

7-خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاديات المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعية ، الإسكندرية ،2009.

8-زينب حسين عوض الله، اساسيات المالية العامة ،دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر، 2006.

9-زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة ،الدار الجامعية ، الإسكندرية.

10-سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت- ، 2009.

11-صفوت محمد قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008.

12-طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2009.

13-عادل فليح علي، المالية الدولية، دار زهراء للنشر و التوزيع، 2009.

14-عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، 2000-2005.

15-محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

16-محمد البنا، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، 2009.

17-محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة،دار المسيرة للنشر و التوزيع،2008.

18-محمد طاقة،المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2007.

19-محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.

20-محمود حسين الوادي، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان ، 2005.
21-محمد القريشي، أبعاد التنمية الإقتصادية، دار وائل، عمان، 2007.
22-نزار سعد الدين عيسى، الإقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار االثقافة للنشر و التوزيع، عمان ، 2001.
23-هشام مصطفى الجمال، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية، دارالفكر الجامعي الاسكندرية،2006.
24-هيثم الزغبي، أسس و مبادئ الإقتصاد الكلي،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع،2000.
25-وليد عبد الحميد عايب،الاثار الاقتصادية الكليةلسياسة الانفاق الحكومي،مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر،بيروت،2010.

ب- المذكرات:

1-أجراد حورية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية، مذكرة متقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، إقتصاد و تسيير المؤسسة، المركز الجامعي بالبويرة، 2009.
2-بوجريس نادية، دور الزكاة في تمويل التنمية المحلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، فرع نقود مالية و بنوك،المركز الجامعي بالبويرة، 2008-2009.
3-حميشي بركاهم، أثر السياسة الضريبية على التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة متقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، إقتصاد و تسيير المؤسسة، المركز الجامعي بالبويرة، 2010-2011.
4-عمور أمينة،السياسة الماليةو دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية،نقود مالية و بنوك،المركز الجامعي بالبويرة،2010-2011.
5-قوادري عيسى، الموارد المالية للجماعات المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التطبيقية الجامعية، فرع قانون الأعمال، المركز الجامعي بالبويرة، 2006-2007.

جـــ- مواقع إلكترونية:

1-aelatri.malatoobbboy.com
2-ghomriarabstar-biz